

البيان المالي

عن مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

أشرف بأن أعرض على حضراتكم البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ متضمناً أهم ملامح السياسة المالية والإقتصادية للبلاد فى هذه المرحلة الهامة التى تؤسس لتحقيق التنمية الشاملة على الجانبين الإقتصادى والإجتماعي.

وحيث تواصل الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى الذى تقدمت به لمجلسكم الموقر فى تنفيذ الإصلاحات المالية والإقتصادية الضرورية والمكفولة والمدعومة بإجراءات للحماية الإجتماعية والتي تسعى إلى رفع معدلات النمو وزيادة معدلات التشغيل وتحسين كفاءة أداء الخدمات المقدمة للمواطنين مع التوسع والتنوع فى برامج التنمية البشرية وبرامج الحماية الإجتماعية للمواطنين وخاصة أصحاب الدخول الضعيفة والأولى بالرعاية وكذلك البرامج الموجهة للطبقة المتوسطة.

ولا شك أن استمرار رفع معدلات النمو الإقتصادى يتطلب استمرار جهود بناء الثقة فى الإقتصاد المصرى على المستويين المحلى والدولى وهو ما يتطلب العمل على تهيئة المناخ الملائم للإستثمار والتنمية وتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية بشكل تدريجى وتحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح من جانب وبين ضرورات التنمية البشرية والعدالة والحماية الإجتماعية من جانب آخر.

ونود أن نؤكد بأن زيادة الإعتمادات المخصصة للإنفاق على البرامج والأنشطة التى تستهدف خلق فرص العمل وبرامج التنمية البشرية والحماية الإجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين هى من أولويات برنامج الحكومة، لذا تستهدف الحكومة التوسع فى تمويل برامج الحماية الإجتماعية الفعالة والتي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية بالإضافة إلى العمل على تطوير شامل لمنظومة الصحة والتعليم والأجور والتأمينات الإجتماعية وكذلك التوسع فى خدمات الإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحى بهدف تحسين جودة الحياة للمصريين بكافة شرائحهم وفئاتهم.

وإننى إذ أتشرف بتقديم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والذي يعكس الإطار العام لسياسة الدولة على المسارين الإقتصادى والإجتماعي فى ضوء توجيهات القيادة السياسية الرامية لتحقيق نهضة تنموية شاملة تغم كافة ربوع البلاد وتقوم على رؤية واضحة تستهدف تحقيق التوازن المنشود بين متطلبات الإصلاح الإقتصادى لدعم النمو وخلق المزيد من فرص العمل وبين تحقيق العدالة والحماية الإجتماعية والتنمية البشرية للمواطن المصرى، فإننى أؤكد لحضراتكم الرغبة الصادقة فى العمل الجاد مع كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر للبناء على النجاحات التى تحققت والتى أن حافظنا عليها واستمرت معها وتيرة الإصلاح ستضع مصر فى مكانتها التى تليق بها وستساعد على التغلب على التحديات التى تواجهها، وأخيراً فإن كانت مصر الحاضر مليئة بالتحديات فإن مصر المستقبل مليئة بالفرص الواعدة.

وقفنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول الإطار العام لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وقد عانى الإقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٠ من تباطؤ وعدم كفاية وكفاءة النمو الإقتصادى المحقق مقارنة بمعدل نمو السكان، وتدهور مؤشرات المالية العامة والمتمثلة في ارتفاع نسبة عجز ودين أجهزة الموازنة للناتج المحلى، وارتفاع عجز الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات، إلا أن تلك الحلقة المفرغة السلبية تم التعامل معها بجدية من خلال تنفيذ إجراءات إصلاحية مالية ونقدية متكاملة خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى استهداف وتنفيذ بعض الإصلاحات الهيكلية الضرورية وهو ما أدى إلى بدء مرحلة التعافى الإقتصادى وتحسن مؤشرات الإقتصاد الكلى ودرجة الثقة فى قدرة وإمكانات الإقتصاد المصرى، والذي بدأ ينعكس على زيادة قدرة الموازنة نحو توفير موارد إضافية تساهم فى تمويل برامج التنمية البشرية والحماية الإجتماعية والبنود الداعمة للنشاط الإقتصادى خاصة الإستثمارات الحكومية لخلق المزيد من فرص العمل.

وتستهدف الحكومة فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وعلى مدار الثلاث سنوات المقبلة إستمرار جهود خفض التدرجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٨٠٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٢ وبما يسمح بتحقيق تحسن كبير وخفض فى أعباء فاتورة خدمة الدين، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٦٪ فى المتوسط وكذلك تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢٪ من الناتج حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ولتحقيق هذه المستهدفات يجب على الحكومة استمرار جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفاء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجى والإستثمارى والإقتصادى، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتتوافق مع الإستحقاقات الدستورية، وكذلك مخصصات تحسين الخدمات المقدمة لضمان مستقبل أفضل للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

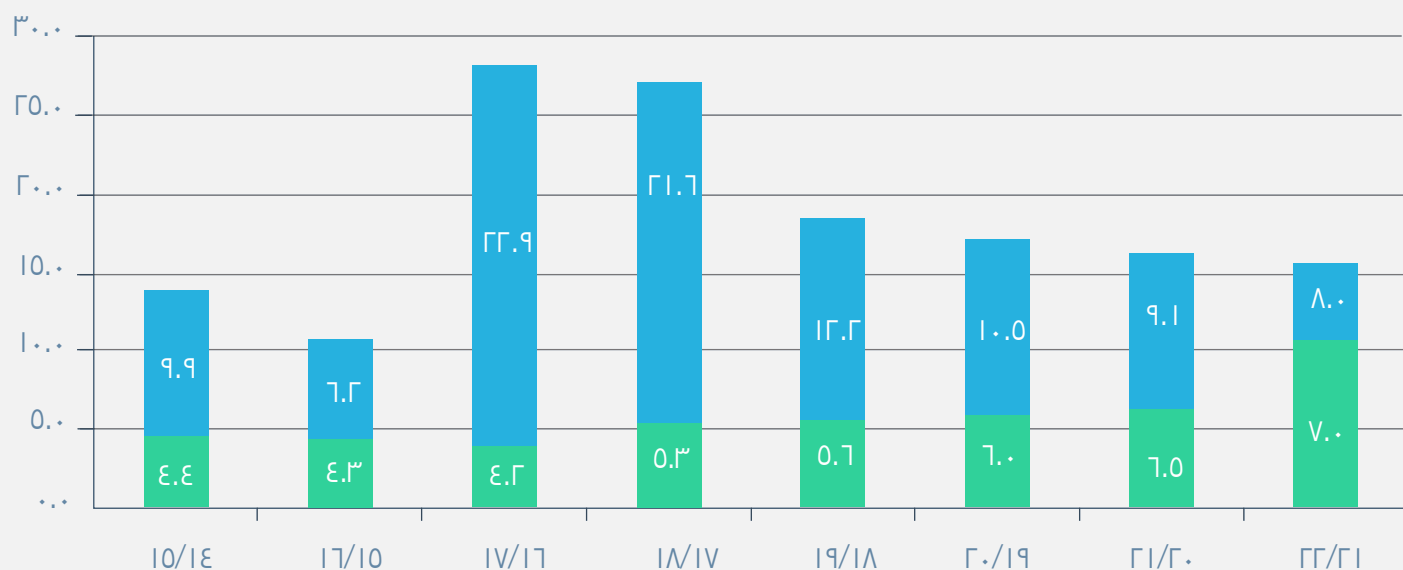
من المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٦٪ مقارنة بمعدل نمو متوقع قدره ٥.٦٪ خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وصولاً إلى تحقيق المعدلات المستهدفة البالغة ٦.٥ / ٧٪ سنوياً فى المدى المتوسط، كما ستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزى المصرى الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة (أقل من ١٠٪). ويعكس هذا الارتفاع فى النمو المستهدف الآثار الإيجابية لجهود الحكومة فى تطبيق برنامجها للإصلاح الشامل والذي يركز على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية وبالتوازي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

تعكس تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ التزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى والإجتماعى الشامل الذى يهدف إلى دفع الإقتصاد المصرى للنمو بكامل طاقته وبما يسمح بخلق وتوليد فرص عمل كافية وحقيقية ومنتجة، وكذلك استمرار جهود الضبط المالى المتمثلة فى استمرار خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى لأجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالى للوصول بهم إلى معدلات منخفضة ومستدامة، والعمل على تعبئة وتوليد المزيد من الموارد للدولة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية وتحقيق الحماية الإجتماعية.

آفاق نمو الإقتصاد المصرى:

توقعات الناتج المحلي الأجمالي الاسمي (%)

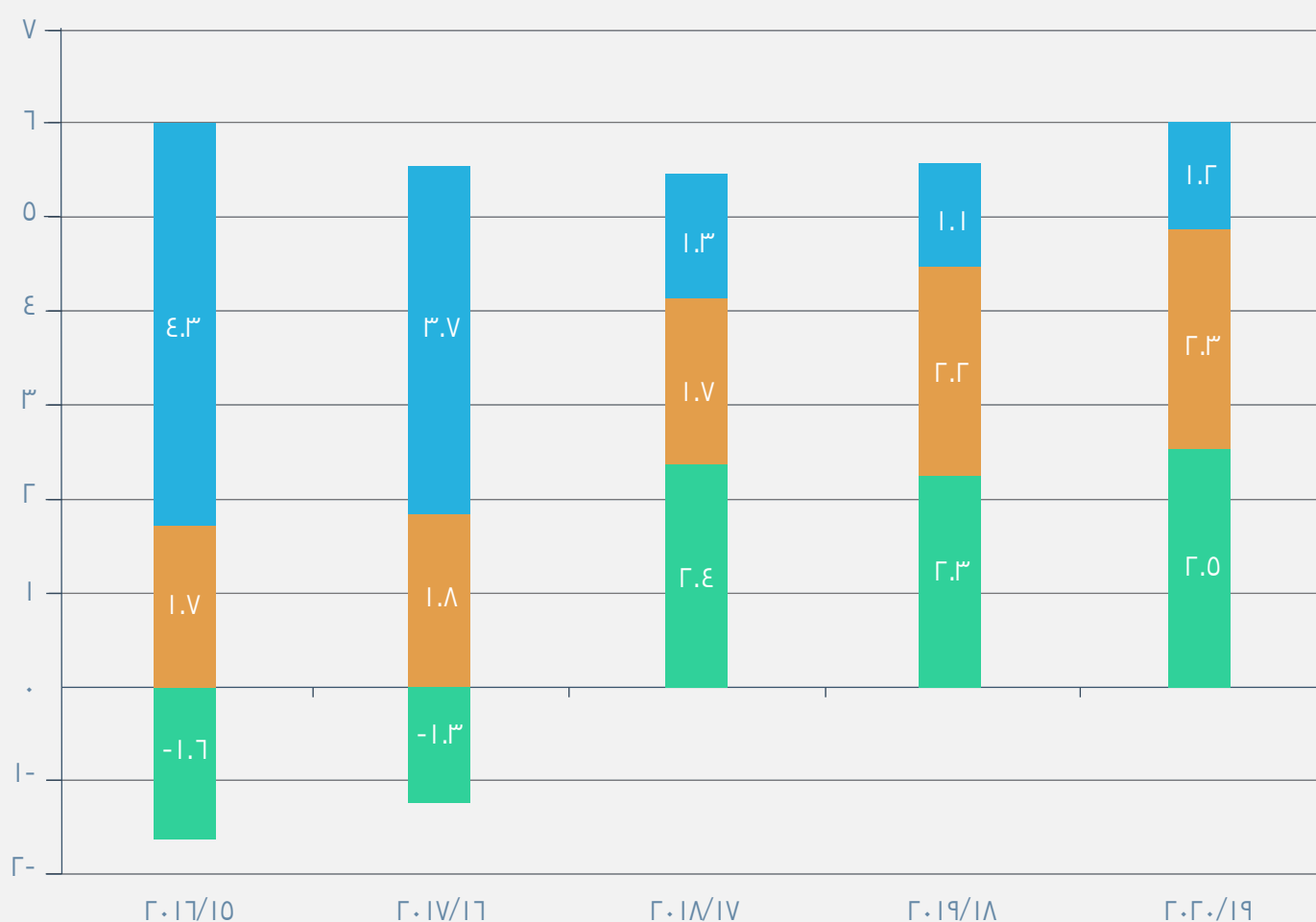
المكمش (معدل الضخم) معدل النمو الحقيقي



المصدر: وزارة التخطيط و المتابعة والإصلاح الإداري

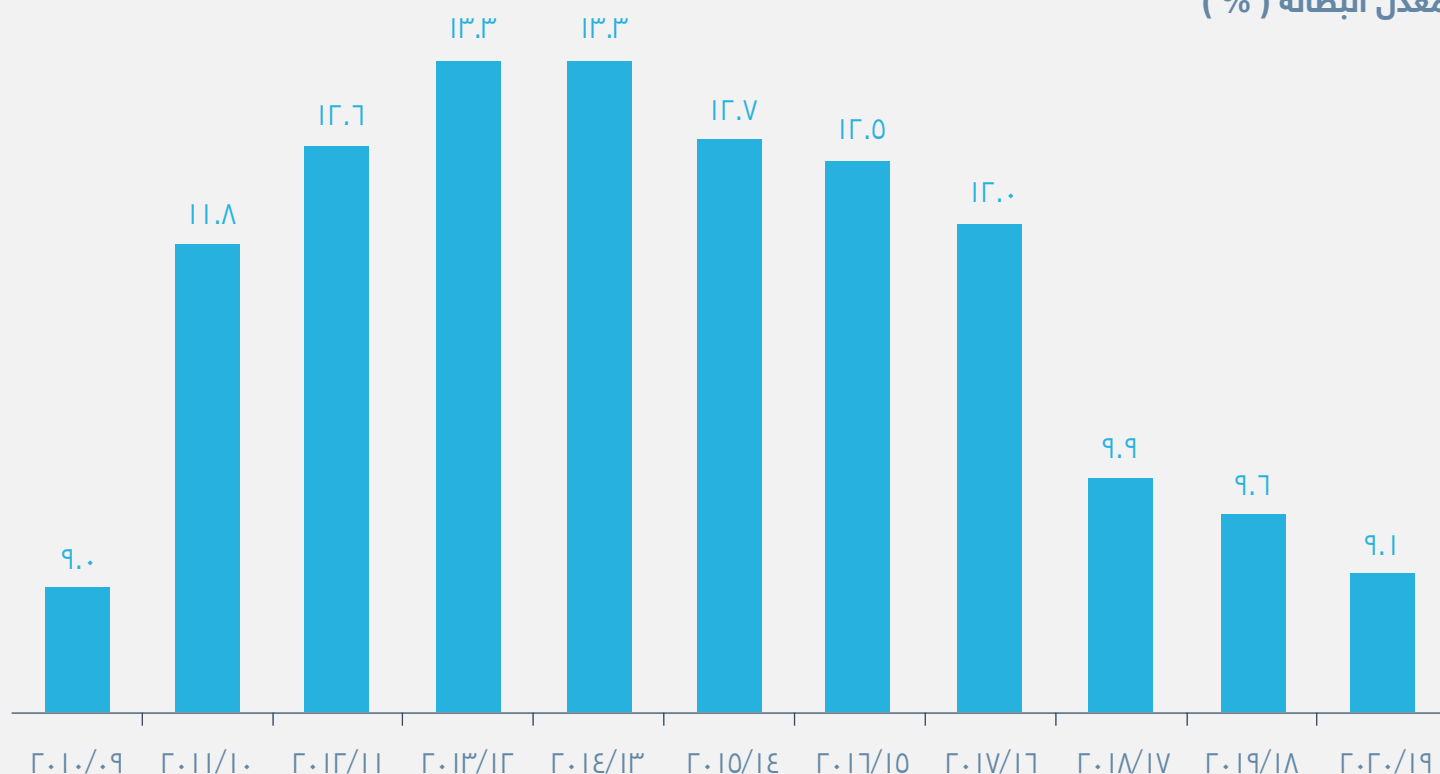
تقديرات مصادر النمو المستهدفة (%)

الاستثمار التغير في صافي الصادرات الإستهلاك النهائي



المصدر: وزارة التخطيط و المتابعة والإصلاح الإداري

معدل البطالة (%)



قد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية وجود تناقص مستمر فى معدلات البطالة وهو ما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والإستدامة. ومن المستهدف أن تنخفض معدلات البطالة من مستوى بلغ ١٣.٣% فى ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٩% فى العام المالى القادم. هذا وقد قامت موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على العديد من الافتراضات ومن أهمها:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١
	موازنة	متوقع	مشروع	مستهدف	
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى(%)	٥.٨	٥.٦	٦.٠	٦.٥	٧.٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية(%)	١٤.٧	١٨.٠	١٥.٥	١١.٥	١٠.٠
متوسط سعر برميل برنت ^١ (دولر/برميل)	٦٧.٠	٧٠.٠	٦٨.٠	٦٨.٠	٧٠.٠
متوسط سعر القمح الأمريكى ^٢ (دولر)	١٨٤.٢	١٩٠.٠	٢١٤.٠	٢١٠.٠	٢٠٥.٠

١/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاقالإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

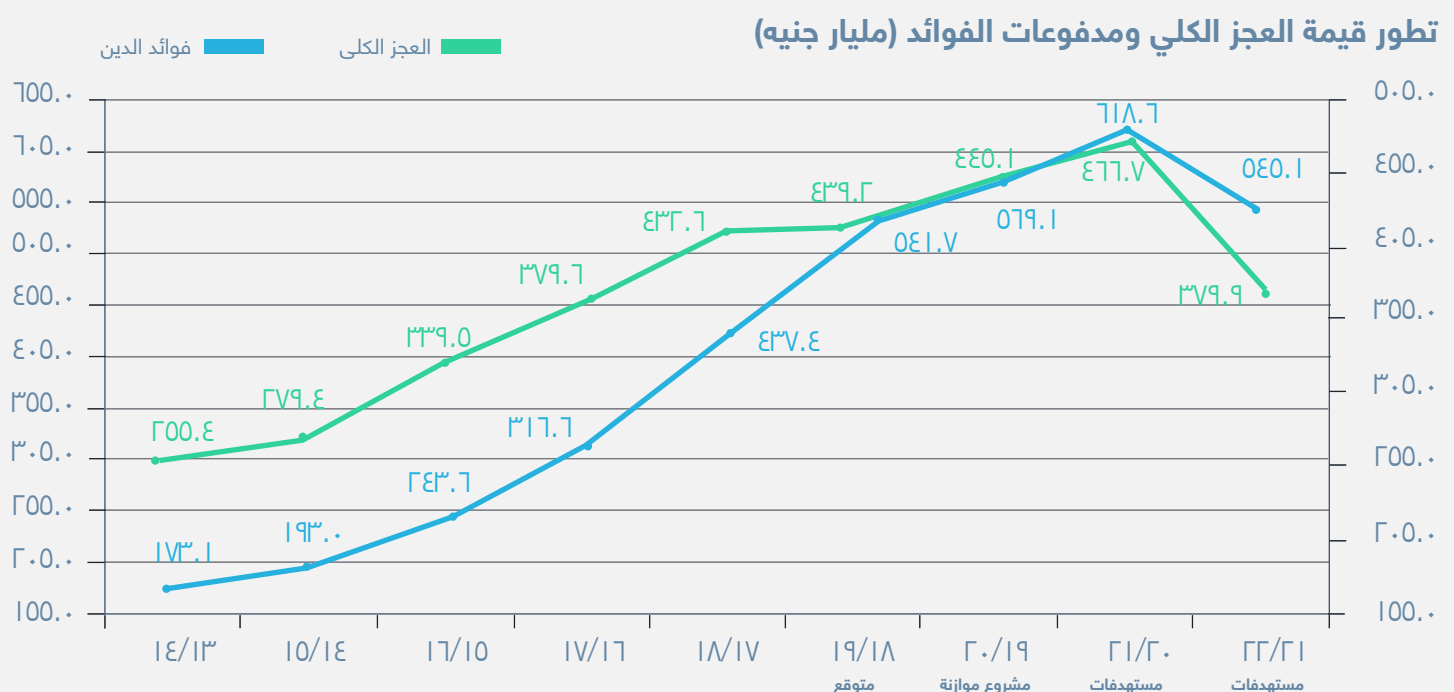
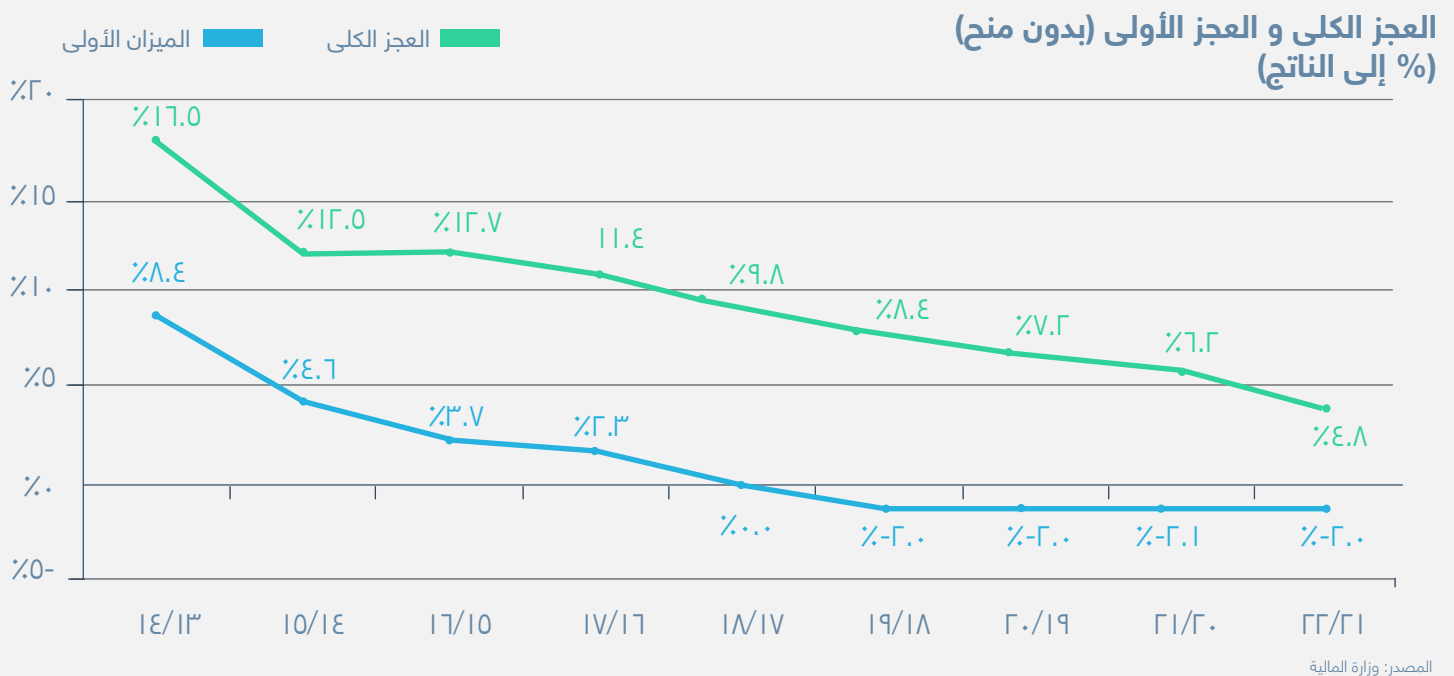
٢/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

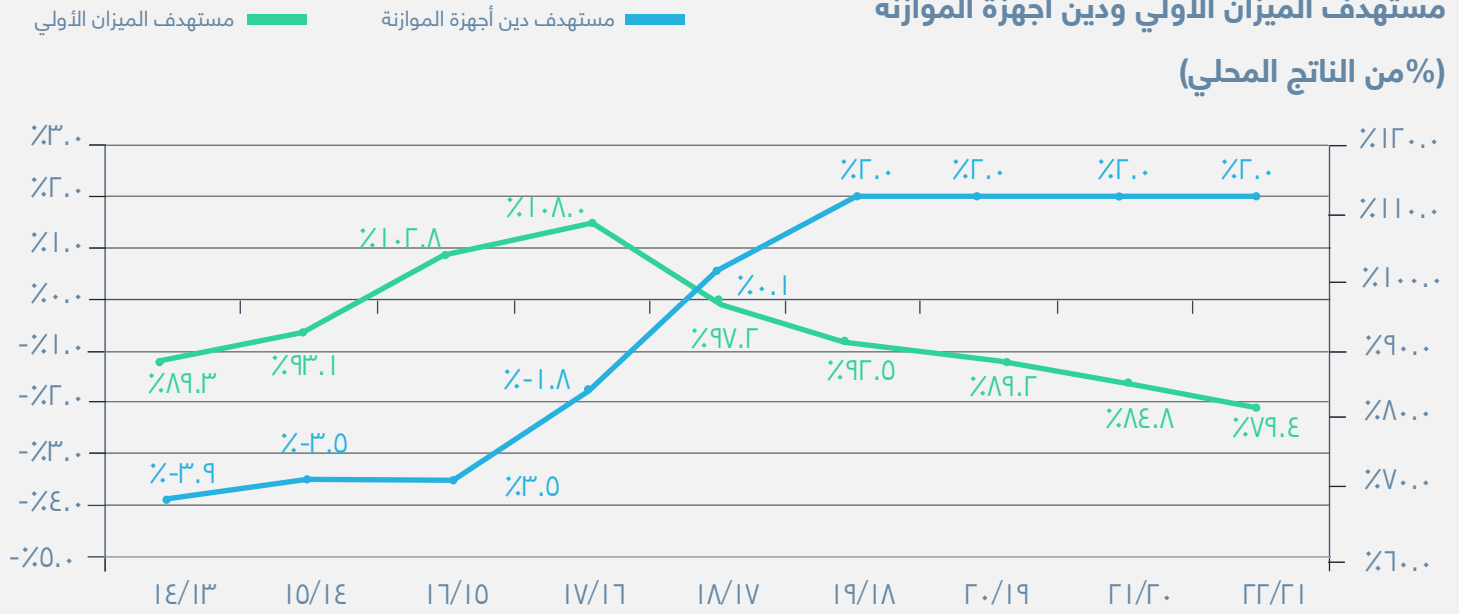
أولاً : المستهدفات المالية لمشروع موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

تستهدف الحكومة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ خفض معدل الدين العام الى ٨٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتطلب تحقيق فائض إولى قدره ٢٪ من الناتج المحلي بالإضافة الى تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٦٪. وستسمح تلك التقديرات الى استهداف خفض العجز الكلي للموازنة إلى ٧.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من عجز كلي اقترب من ١٧٪ من الناتج في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وتؤكد تلك النتائج على أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر في تحقيق تحسن كبير في مؤشرات أداء المالية العامة.

كما نستهدف خلال الاعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادي فضلاً عن المساهمة في خفض التدرجي لأعباء خدمة دين اجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة الى اجمالي مصروفات وايرادات الموازنة.



مستهدف الميزان الأولي ودين أجهزة الموازنة (% من الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية

وفيما يلي جدول ملخص لأهم إجماليات الموازنة العامة للدولة:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

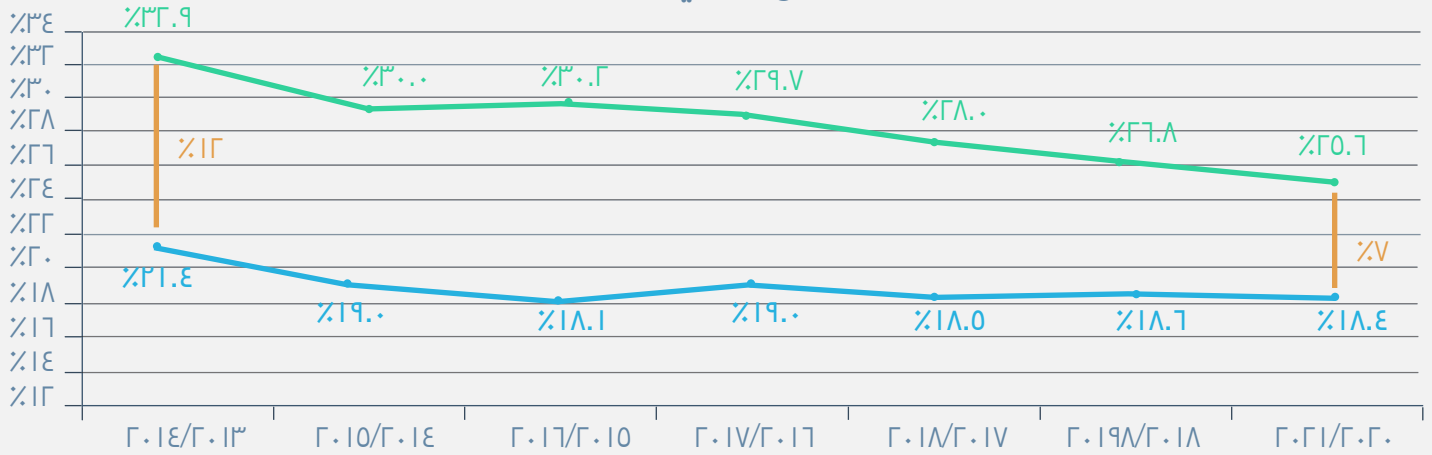
مليار جنيه

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	
تقديرات	تقديرات	مشروع موازنة	متوقع				
١,٣٩٨	١,٢٤٩	١,١٣٤.٤	٩٧٦.٦	٨٢١.١	٦٥٩.٢	٤٩١.٥	إجمالي الإيرادات
%١٢.٠	%١٠.١	%١٦.٢	%١٨.٩	%٢٤.٦	%٣٤.١	%٦	معدل النمو (%)
١,١٥٧	١,٠٢٨	٨٥٦.٦	٧٥٩.٩	٦٢٩.٣	462.0	٣٥٢.٣	الضرائب
٢٤٢	٢٢١	٢٧٧.٨	٢١٦.٦	١٩١.٨	١٩٧.٢	١٣٩.٢	إيرادات غير ضريبية
١,٧٦٥	١,٧٠٥	١,٥٧٤.٦	١,٤١٢.٠	١,٢٤٤.٤	١,٠٣١.٩	٨١٧.٨	إجمالي المصروفات
%٣.٥	%٨.٣	%١١.١	%١٣.٥	%٢٠.٦	%٢٦.٢	%١٢	معدل النمو (%)
٣٨٠	٤٦٧	٤٤٥.١	٤٣٩.٢	٤٣٢.٦	٣٧٩.٦	٣٣٩.٥	العجز الكلي المستهدف
%٤.٨	%٦.٢	%٧.٢	%٨.٤	%٩.٧	%١٠.٩	%١٢.٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)
-١٦٤	-١٥٢	-١٢٤.٠	-١٠٢.٥	-٤.٩	٦٣.٠	٩٥.٩	العجز أو الفائض الأولي المستهدف
%-٢.٠	%-٢.٠	%-٢.٠	%-٢.٠	%-٠.١	%١.٨	%٣.٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية

تطور نسبة الإيرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)

إجمالي المصروفات إجمالي الإيرادات

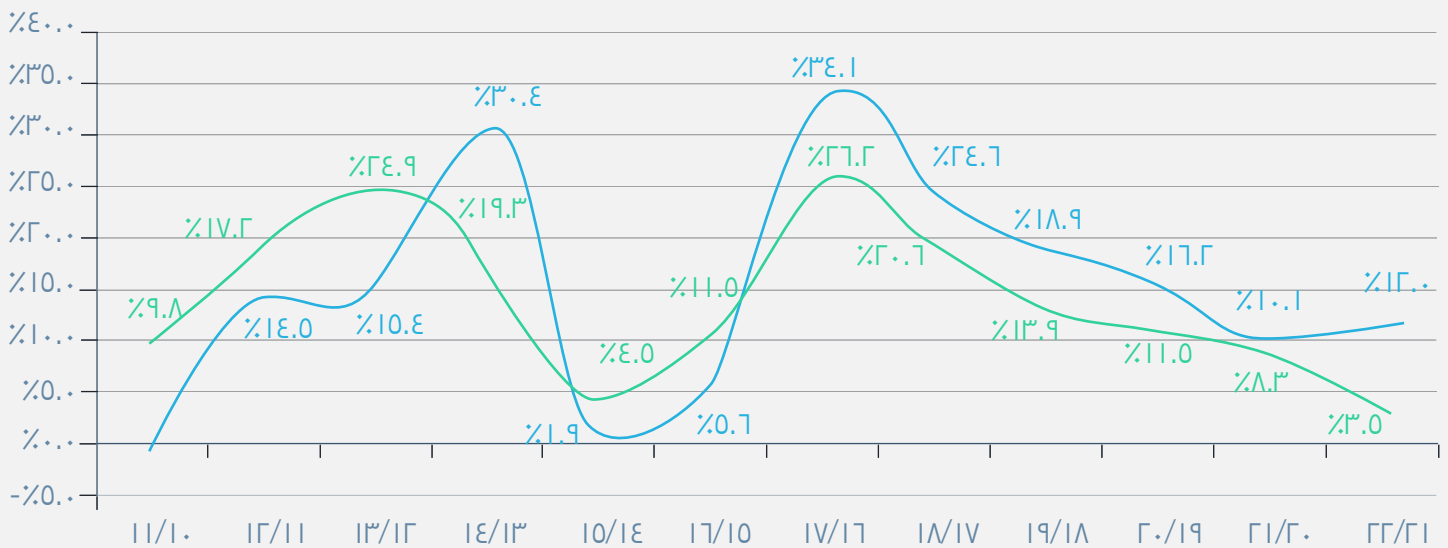


المصدر: وزارة المالية

وكما يوضح الشكل التالي فان تحسن مؤشرات المالية العامة يرجع الى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم في خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وفي تحقيق فائض اولى بالموازنة وفي خفض معدلات العجز الكلى. كما ساهمت الاجراءات والاصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الإقتصادي في تحسن اوضاع المالية العامة.

الإيرادات و المصروفات (معدل النمو السنوي)

المصروفات الإيرادات



المصدر: وزارة المالية

أهم الاصلاحات والافتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية الممولة من قبل الخزانة العامة للدولة الى ١٣٣ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٣٣٪ مقارنة بمخصصات الاستثمارات في الموازنة العام المالي السابق وهو أعلى معدل نمو سنوي يتحقق على مستوى كافة ابواب الموازنة ، بخلاف نحو ٠.٧ مليار جنيه قرض خارجية لتمويل الاستثمارات.

- تخصيص مبلغ ٣.٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعي لنحو ١.٣ مليون وحدة سكنية جديدة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- الالتزام بتحقيق الاستحقاقات الدستورية (زيادة مخصصات الصحة، التعليم والبحث العلمي لتصل الى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مجالى الصحة والتعليم.

- زيادة مخصصات الصحة بشكل يعكس تنفيذ التزامات الخزانة العامة في ضوء تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل بما فيها تحصيل الموارد المنصوص عليها لصالح التأمين الصحي، علماً بأن مخصصات العلاج لغير القادرين على نفقة الدولة والتأمين الصحي بباب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية تصل إلى نحو ١٠ مليار جنيه.

- زيادة المخصصات الموجهة للمحليان لتطوير الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين و لتطوير العشوائيات في ضوء تنفيى بنود الدستور واخذاً في الاعتبار مقترحات قانون الإدارة المحلية الجديد الجارى مناقشته بمجلس النواب الموقر.

- زيادة مخصصات أجهزة الموازنة العامة للدولة للمياه والانادة واستخدام الوقود لمواجهة الزيادات التي تتم في أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التي توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات.

- الحفاظ على مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الاساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن.

- التوسع في الشراء المركزى لتلبية احتياجات أجهزة الموازنة وبالتوازي تحقيق أكبر قدر من الوفر المالى للموازنة.

- استهداف زيادة حصيللة الضرائب من جهات غير سيادية بنحو ٠.٥٪ من الناتج المحلي في ضوء العمل علي تحسين الإدارة الضريبية والتوسع في برامج الميكنة والتطوير والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.

- تفعيل الكامل للسداد والتحويل الالكتروني لضمان سرعة استئداء وسداد الالتزامات المالية لصالح الموازنة العامة للدولة وبما يخفف من الاحتياج للاقتراض وكذلك العمل على التزام كافة الجهات بالمخصصات المالية للأجهزة الموازنة العامة.

- زيادة مخصصات واجراءات تحفيز النشاط الإقتصادي بشكل كبير يفوق معدل نمو باقى بنود المصروفات وتتضمن أهم تلك المخصصات بنود تنمية الصادرات، الاستثمارات العامة و الترفيق الصناعى ومخصصات الصيانة و السلع والخدمات اللازمة للتشغيل.

الإيرادات العامة:

والتي ستعمل على توسيع قاعدة الإيرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبة بالنشاط الإقتصادي.

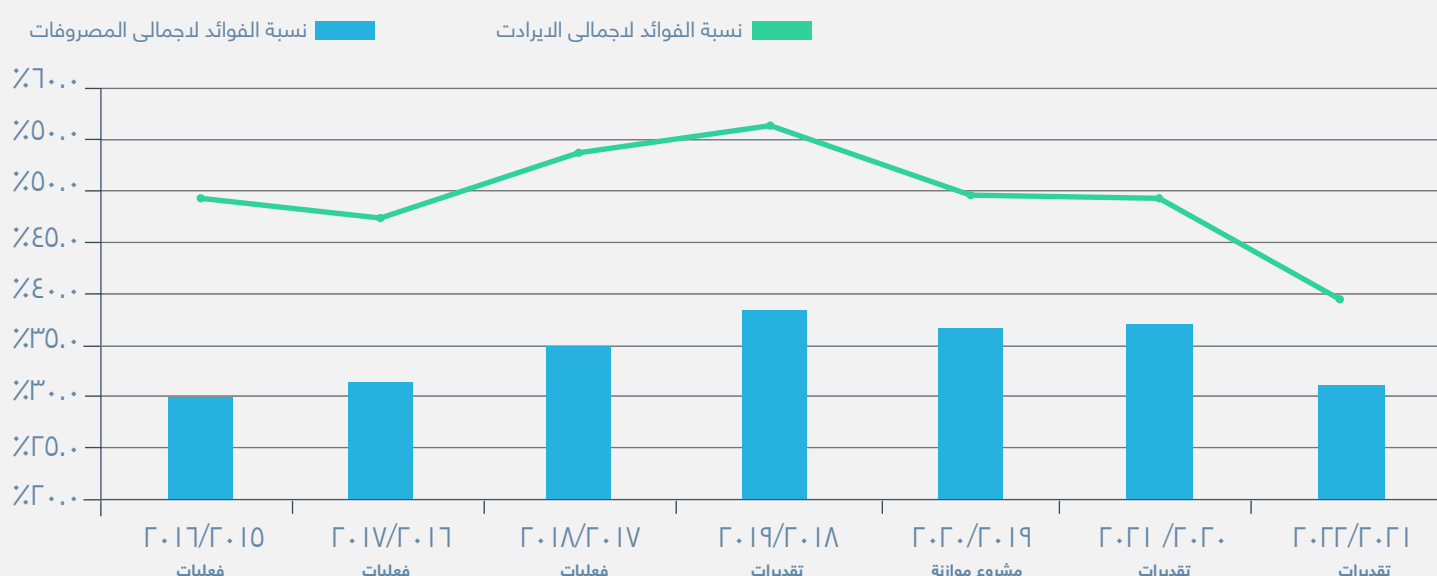
كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الاصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية وانفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال، وعلى رأسها قانون ضريبة القيمة المضافة مع العمل على زيادة اعداد المسجلين المخاطبين بهذا القانون، والتوسع في حصر المجتمع الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة، واستمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع في تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتنفيذ تعديلات قانون رسم التنمية الذي أقره مجلسكم الموقر في العام الماضى، وتحصيل الضريبة المفروضة على الارباح الرأسمالية، وتنفيذ المعالجة الضريبة الجيدة لتعاملات المناطق الحرة، بالإضافة إلى تنفيذ المعالجة الضريبية الجديدة على عوائد الأوراق المالية الحكومية من اذون وسندات.

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة سنوية لجملة الإيرادات بنحو ١٦٪ مقارنة بالتقديرات المحدثة للعام السابق لتصل الى نحو ١٣٤.٤ مليار جنيه (١٨.٤٪ من الناتج المحلي)، وذلك في ضوء استمرار تحسن اداء النشاط الاقتصادي والتطبيق الكامل للإجراءات الاصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتي نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الاجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض،

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والاقتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من أذون وسندات محليا ودوليا وكذلك اخذا فى الاعتبار الاسعار العالمية لاهم السلع الاولى

وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة سواء الايرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها نتيجة استمرار تطبيق برنامج الاصلاح المالى والاقتصادى، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى ٨٩٪ فى يونيو ٢٠٢٠ بالمقارنة بنسبة ١٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٧، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٠٠٠.٤ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الاقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ٢٪ من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى.



الرؤية والأهداف:

التوازن ما بين تحقيق متطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية في ضوء الاستحقاقات الدستورية مع استمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية. لذا سنركز بمشروع موازنة التنمية الاقتصادية والبشرية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ على زيادة مخصصات برامج إصلاح منظومتى التعليم والصحة، وزيادة مخصصات الأجور والمعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية وهي برامج ستساند فئات عريضة من الطبقة الوسطى والفئات الاولى بالرعاية، وكذلك سنعمل على دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وتعزيز العائد على أصول الدولة، واستمرار التسعير السليم لمدخلات الإنتاج مع زيادة الاعتماد على الدعم النقدي وتحسين استهداف الفئات الأولى بالرعاية على أساس الاستحقاق.

ثانياً: برنامج الحكومة الوطنى للإصلاح الإقتصادى

ولتحقيق تلك المتطلبات فستعمل الحكومة على مساندة قطاعات الصناعة والتصدير وتحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص وضبط هيكل الإنفاق الحكومى عن طريق زيادة مخصصات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الأخرى التي تتسم بالكفاءة والفعالية. كما تستهدف الحكومة تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة من خلال زيادة وتحفيز الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والجديدة والمتجددة وبما يساهم فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة والتي تضمن خلق فرص عمل كافية تتواءم مع الزيادة الكبيرة والمستمرة في أعداد السكان.

لذا ستعمل الحكومة على تحقيق أربعة مستهدفات رئيسية وهي:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة:

زيادة معدل النمو الحقيقي لنحو ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- خلق فرص عمل جديدة:

خفض معدلات البطالة لنحو ٩٪ خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتوفير فرص عمل لائقة وحقيقية ومنتجة للشباب.

- الحفاظ على الاستقرار المالي:

بتحقيق فائض أولي بالموازنة العامة للدولة قدره ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات الدين العام لنحو ٨٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩.

-تحفيز سياسة الإذخار والاستثمار:

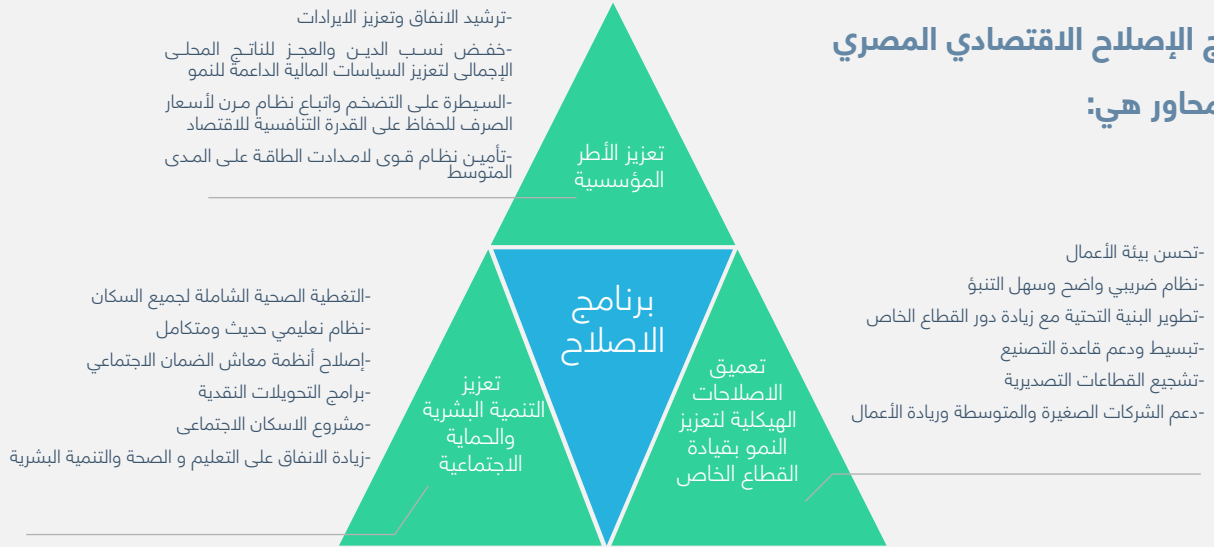
زيادة معدلات الاستثمار لنحو ١٩٪ خلال العام المالي الجديد.

وتدرك الحكومة بأن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا من خلال برنامج متكامل للإصلاح يشتمل على إصلاحات اقتصادية واجتماعية وإصلاحات فى مجال التنمية البشرية وبحيث يتم تحديد الأولويات وإدراك التحديات والتعامل معها بجدية كاملة وبشكل متكامل ومتناسق. ومن هذا المنطلق فقد تم مراعاة التدرج فى تنفيذ الإصلاحات بحيث يتم مواجهة التحديات والمعوقات الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي ومجتمع الأعمال، لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات وخاصة فى القطاعات التي تسهم في توفير معيشة كريمة للأجيال القادمة بجانب صياغة وتنفيذ برامج فعالة فى مجال الحماية والعدالة الاجتماعية.

وقد بدأنا منذ العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ فى التركيز على برامج التنمية البشرية خاصة برامج اصلاح منظومة التعليم والبدء فى تطبيق برامج ومبادرات فى مجال الرعاية الصحية تمهيداً للبدء فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل فى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

يرتكز برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري

على ثلاث محاور هي:



٢- تعميق الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص؛

حيث تبنى الحكومة حالياً حزمة جديدة تتضمن وضع منظومة جديدة لمساندة وتشجيع وزيادة حصيلة الصادرات تتضمن مؤشرات أداء واضحة يتم مراجعتها سنوياً بما يساعد على وجود قاعدة تصديرية قوية ومتنوعة وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. كما تسعى الحكومة إلى رفع وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك عن طريق اعتماد وتطبيق نظام جديد لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية يضمن تعزيز المنافسة العادلة وسرعة وسهولة ووضوح أسس تخصيص الأراضي الصناعية وضمان توافر الاراضى لكل مستثمر لديه الرغبة فى الاستثمار فى النشاط الصناعى. كما تعمل الحكومة على استحداث نظام ضريبي جديد لتشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكذلك تشجيع دمج تلك المشروعات والكيانات التي تعمل بالاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي. كما تستهدف الحكومة التعامل مع تحديات سوق العمل من خلال تنفيذ الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات العمالة (خاصة الشباب) مع احتياجات سوق العمل وزيادة نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل.

١- تعزيز الأطر المؤسسية والقدرة على حماية مرونة واستقرار الاقتصاد الكلي

والتي تستهدف تحقيق التكامل بين كافة السياسات المتبعة وخاصة السياسات المالية والنقدية لخلق بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار، وقدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عن طريق التبنى التدريجي لنظام فعال لاستهداف التضخم واتباع نظام أكثر مرونة لإدارة سعر الصرف. بالإضافة إلى إعداد ونشر وتنفيذ استراتيجية الدين فى المدى المتوسط وكذلك استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط

ومن ناحية أخرى فستعمل الحكومة على تنفيذ برنامج الطرقات العامة لتوفير تمويل اضافى لتلك الشركات للقيام بتوسعاتها دون الاقتراض ولتحقيق موارد اضافية للموازنة ولتوسيع وتوفير فرص استثمارية اضافية من خلال البورصة المصرية لضمان استمرار جاذبيتها.

٣- تعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية؛ حيث يتم تعديل هيكل

الإنفاق العام ليتسم بالكفاءة في توجيه الدعم للمستحقين والفئات الأولى بالرعاية، جنباً إلى جنب مع زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف تحسين تلك الخدمات التي تمس قطاع عريض من المواطنين لتتوافق مع الاستحقاقات الدستورية فضلاً عن زيادة مخصصات تعزيز مهارات الشباب لمساعدتهم في الحصول على فرصة عمل لائقة بالإضافة الى اجراء اصلاحات على جداول الاجور وتنفيذ مبادرة لاجراء حركة ترقيات واسعة داخل الجهاز الادارى للدولة وزيادة الحد الأدنى للاجور، والاستمرار في دعم برنامج تكافل وكرامة مع زيادة اعداد الاسر المسجلة بهذا البرنامج بمقدار ٠٠١ الف اسرة جديدة، والاستمرار في دعم صناديق المعاشات لزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه اصحاب المعاشات والمستحقين لها.

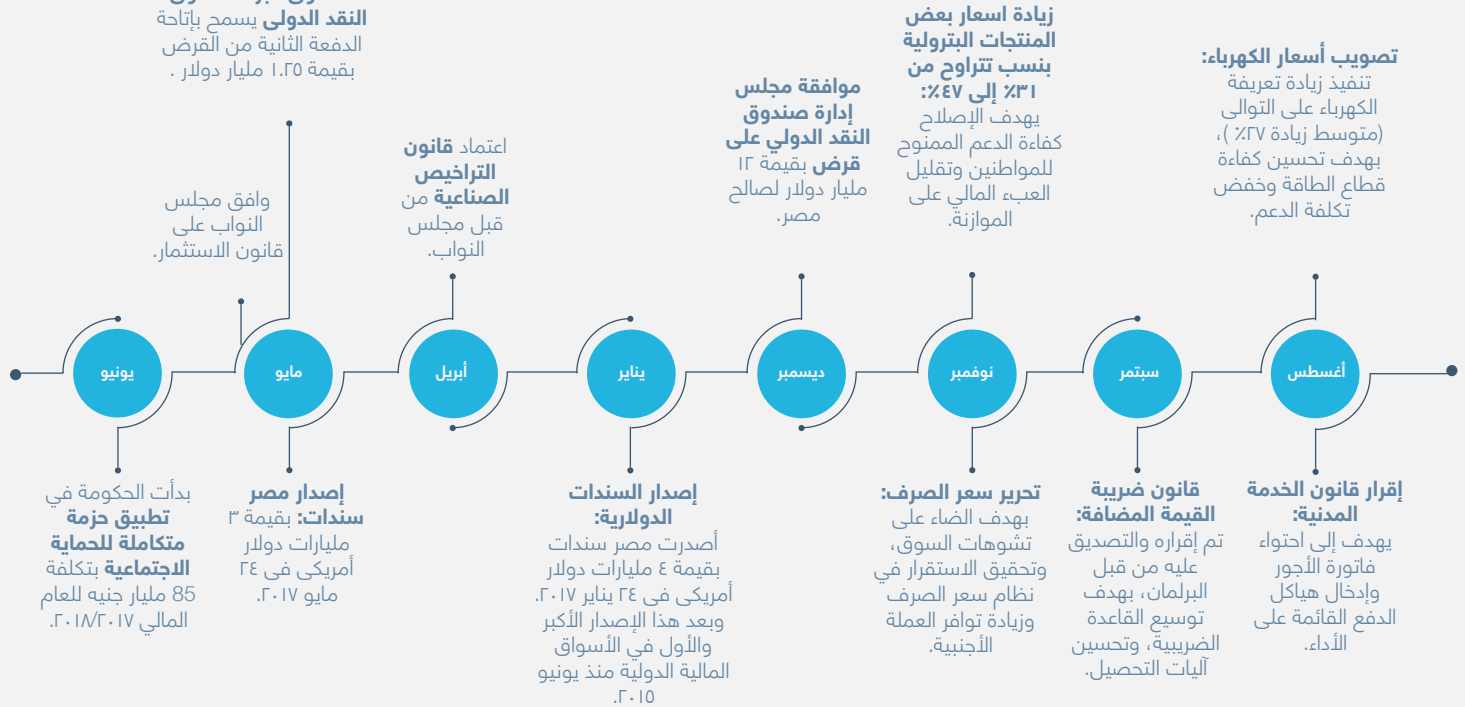
الأهداف الكمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفى المدى:

دفع معدلات النمو الحقيقي السنوي إلى ٦٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وإلى ٦-٧٪ في المدى المتوسط	دفع معدلات النمو
خلق فرص عمل حقيقية لخفض معدل البطالة إلى ٩٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩ وإلى ٧-٨٪ على المدى المتوسط	التشغيل
خفض عجز الموازنة إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلى في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وإلى ٦-٧٪ وخفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلى إلى ٨٩٪	الضبط المالي
رفع نسبة الأحتياطي من النقد الأجنبي إلى أكثر من ٨ شهور من الواردات في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩	رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي
خفض معدل التضخم إلى ١٠٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليقلل عن ذلك على المدى المتوسط	ضبط واستقرار الأسعار
زيادة معدلات الادخار والاستثمار إلى حوالي ١٢٪ و١٩٪ على التوالي في ٢٠٢٠/٢٠١٩	سياسة الادخار والاستثمار

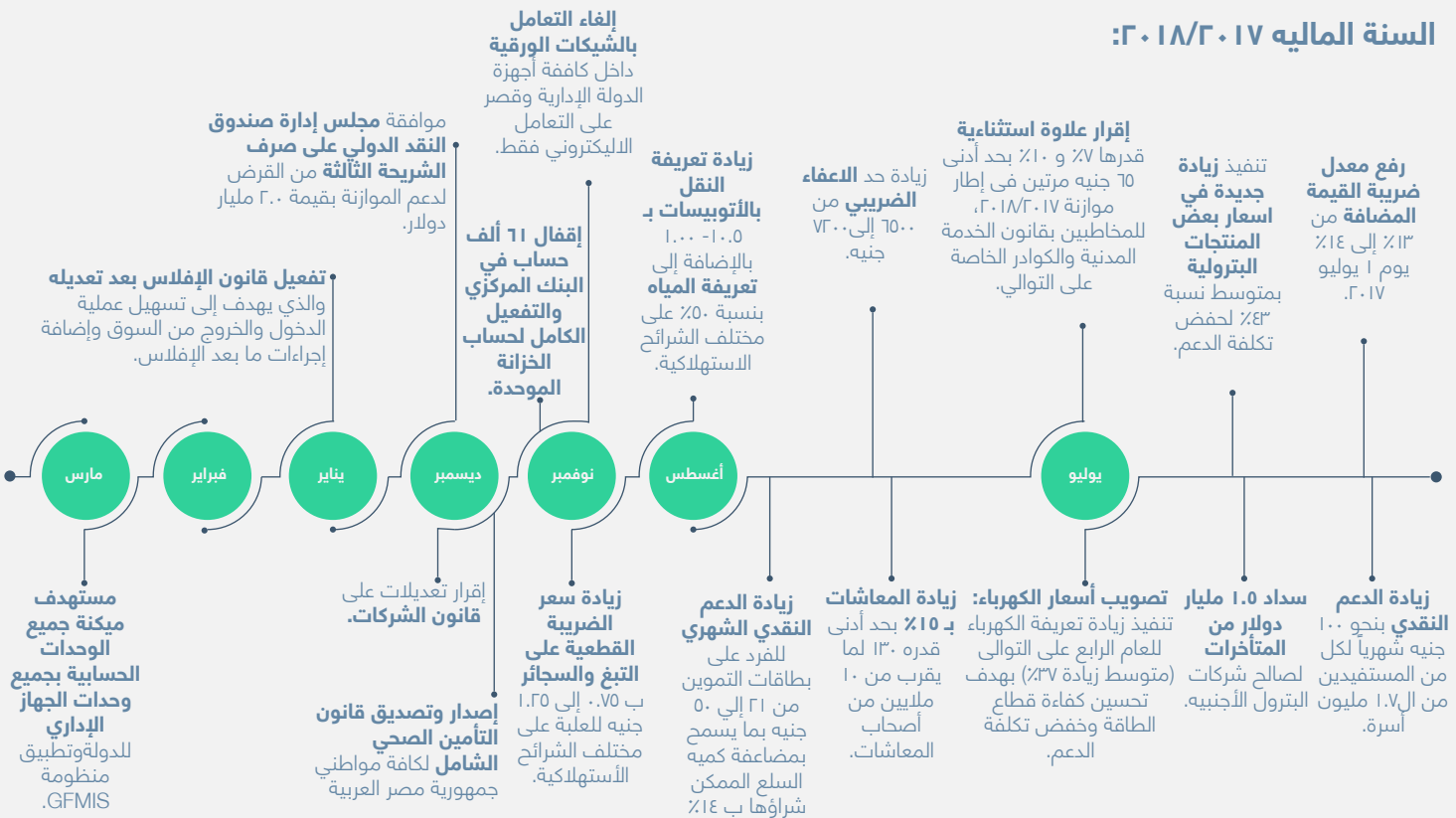
قامت الحكومة منذ بداية عام ٢٠١٨/٢٠١٦ بتنفيذ برنامجها الوطنى الطموح للإصلاح الاقتصادي والذي تضمن تنفيذ حزمة من الإصلاحات والاجراءات المالية والنقدية والهيكلية والتي ساعدت على استعادة الثقة في قدرات الاقتصاد المصري. وكما يتضح من الاشكال التالية فقد التزمت الحكومة خلال السنوات الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بتطبيق كافة الاصلاحات المستهدفة ضمن برنامجها للإصلاح الشامل مع التركيز مؤخرًا على استهداف الاصلاحات الهيكلية والتي تعتبر أولوية خلال هذه المرحلة من الاصلاح لضمان تحقيق معدلات نمو وتشغيل عالية ومستدامة وتوفير مخصصات مالية كافية تضمن استدامة الاصلاح وجنى الثمار على المدى المتوسط. كما سيتم زيادة معدلات الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية خاصة تطوير منظومتى الصحة والتعليم وتطوير منظومة التأمين الصحى الشامل.

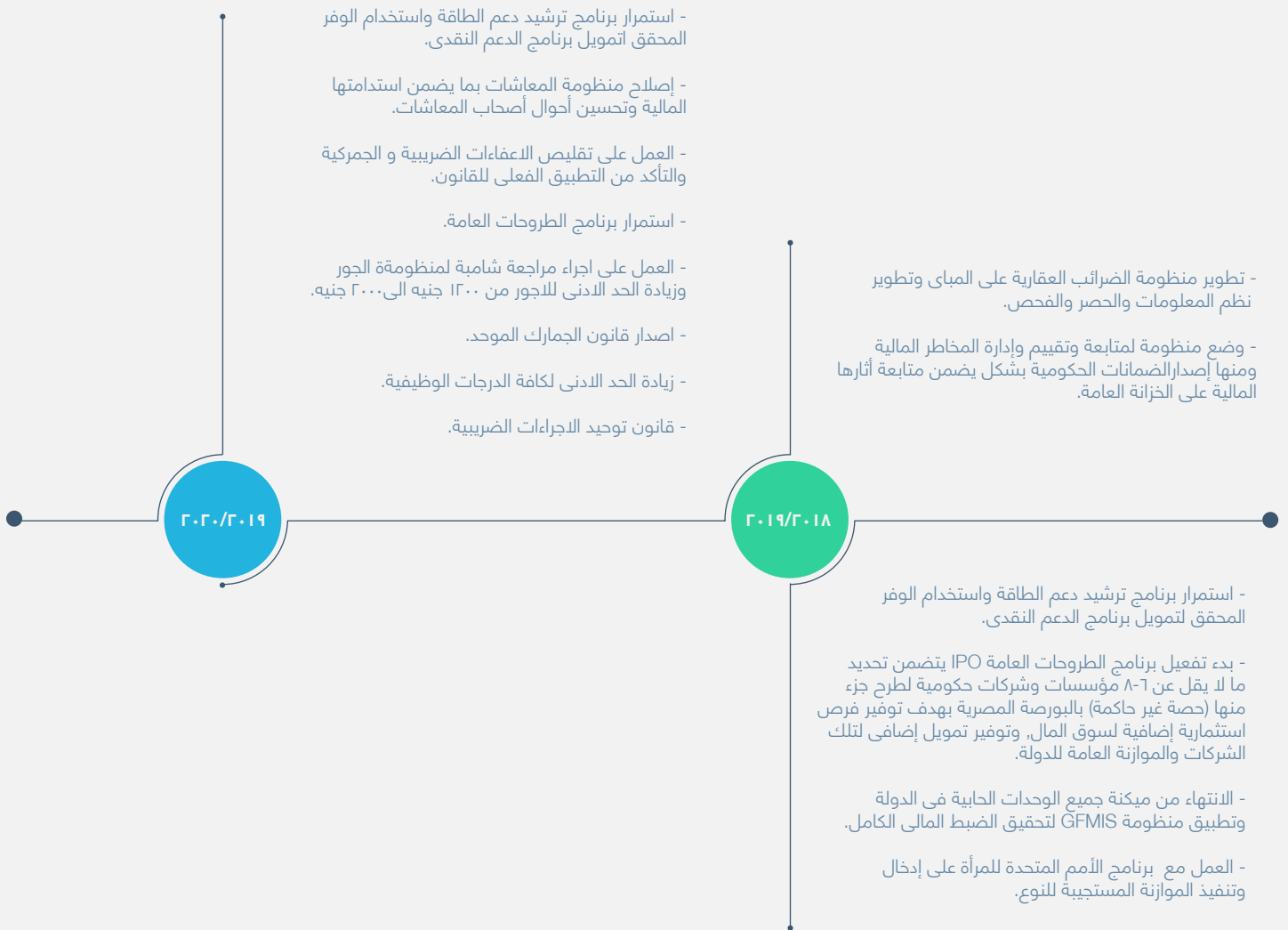
ما تم حتى الآن:

السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧:



السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨:





ونود الإشارة مرة أخرى إلى التزام الحكومة وعزمها على الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بنفس الوتيرة والجدية خلال السنوات المقبلة، مع الإسراع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية الضرورية للحفاظ على استدامة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تمت خلال المراحل الأولى من الإصلاح، كما ستعمل الحكومة ووزارة المالية على استمرار استهداف التوسع في تنفيذ برامج للحماية والعدالة الاجتماعية وكذلك زيادة مخصصات مساندة النشاط الإقتصادي ومساندة مجهودات وخطط التنمية البشرية والعمل على تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.

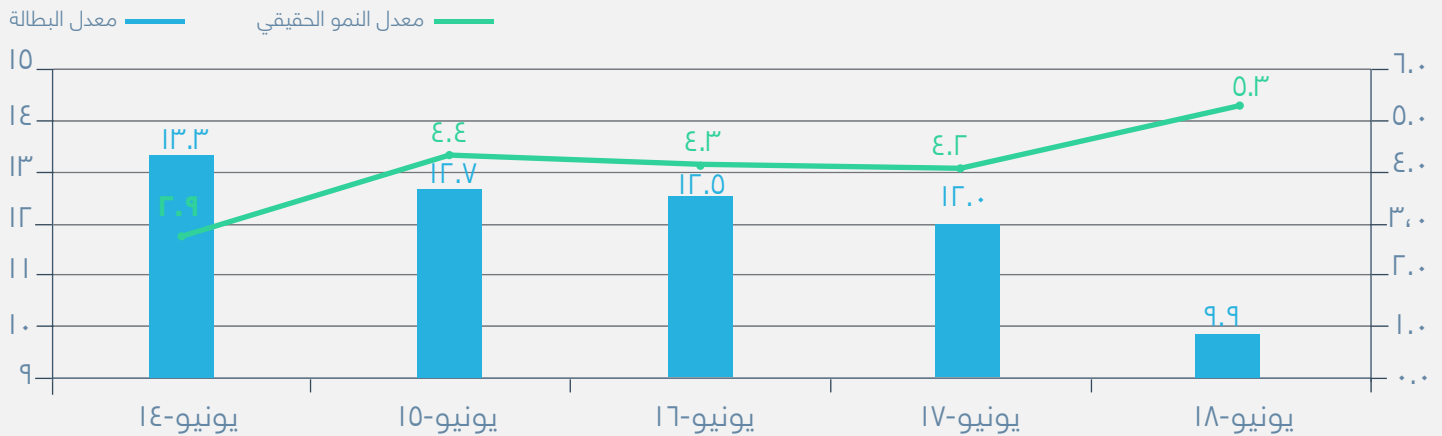
أ- نتائج أداء العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧:

تشير النتائج الفعلية الصادرة عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بأن الاقتصاد المصري قد حقق معدل نمو حقيقي قدره ٥.٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، بالرغم من التحديات والإجراءات الإصلاحية غير المسبقة التي اتخذتها الحكومة لخفض عجز الموازنة واستعادة استقرار اوضاع الاقتصاد الكلي.

وبالنظر لهيكل النمو، فيتضح زيادة مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات في النمو المحقق مقارنة بالسنوات الأخيرة وهو تطور إيجابي يشير إلى تحول هيكل النمو ليصبح أكثر توازناً واستدامة بعد أن ظل قطاع الاستهلاك العائلي هو المساهم والمحرك الرئيسي للنمو لسنوات طويلة.

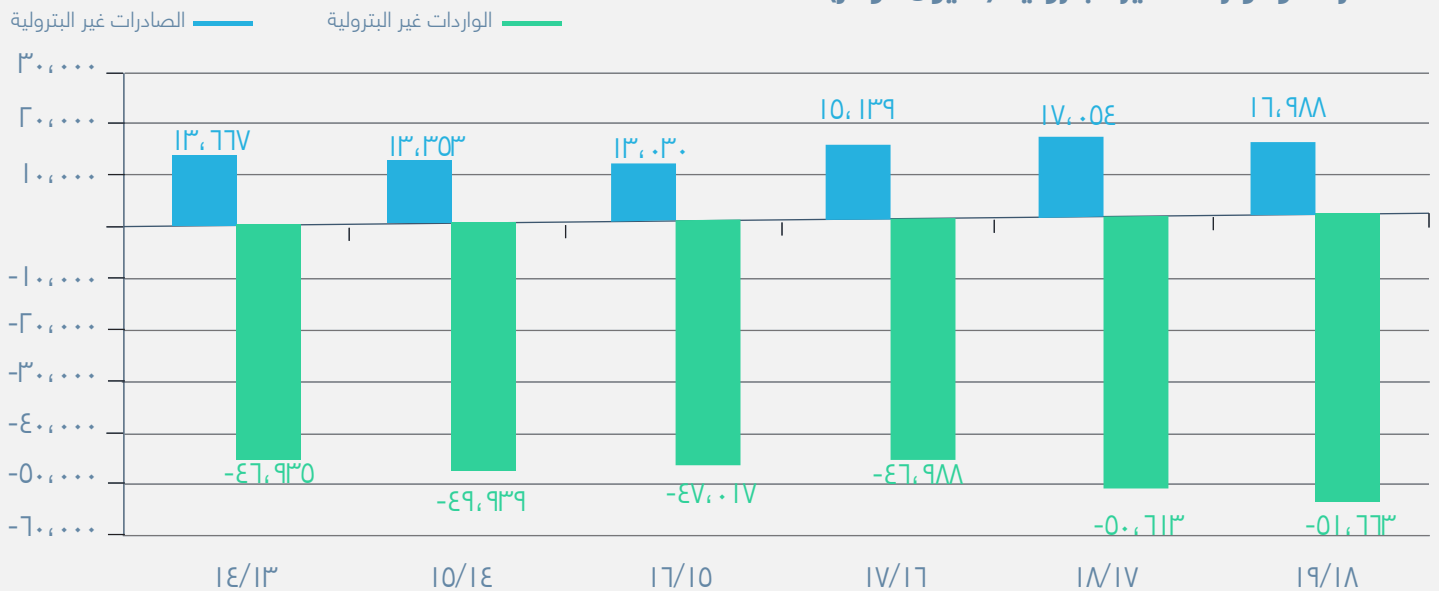
ثالثاً: نتائج الأداء الإقتصادي خلال العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٢٠١٩/٢٠١٨

تطور معدل النمو والبطالة(%)



وقد شهد العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ قيام البنك المركزي بإجراء غير مسبوق في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي المتكامل وهو تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وإلغاء القيود على الصرف الأجنبي وهو ما أدى وبسرعة إلى حدوث تغيير هيكلي في سياسة إدارة سعر الصرف لتعكس قوى العرض والطلب، مما أدى إلى القضاء على سوق الصرف الموازي للعملة الأجنبية وتوافرها في الأسواق الرسمية للمتعاملين. واستمرار تلك الجهود فقد قام البنك المركزي بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة ضبط الأسواق المصرفية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بإنهاء العمل بآلية البنك المركزي المصري لتحويل أموال المستثمرين الأجانب (REPARTITION MECHANISM)؛ وهو ما أتاح مزيد من المرونة على جانبي العرض والطلب في سوق صرف العملات.

الصادرات والواردات غير البترولية (مليون دولار)



المصدر: البنك المركزي

كما تشير البيانات الفعلية إلى استقرار مؤشرات ميزان المدفوعات خلال ٢٠١٧/٢٠١٨، خاصة أداء الميزان التجاري غير البترولي والذي ارتفع بنحو ٥.٤% في ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق. حيث ارتفعت الصادرات غير البترولية بنحو ١.٩ مليار دولار لتسجل ١٧ مليار دولار مقابل ١٥.١ مليار دولار في ٢٠١٧/٢٠١٦ وبمعدل نمو سنوي يبلغ ١٢.٧%. كما ارتفع رصيد استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية ليتخطى ١٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٨ مقارنة بأقل من مليار دولار قبل قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.

ب- الأداء الإقتصادي المتوقع في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

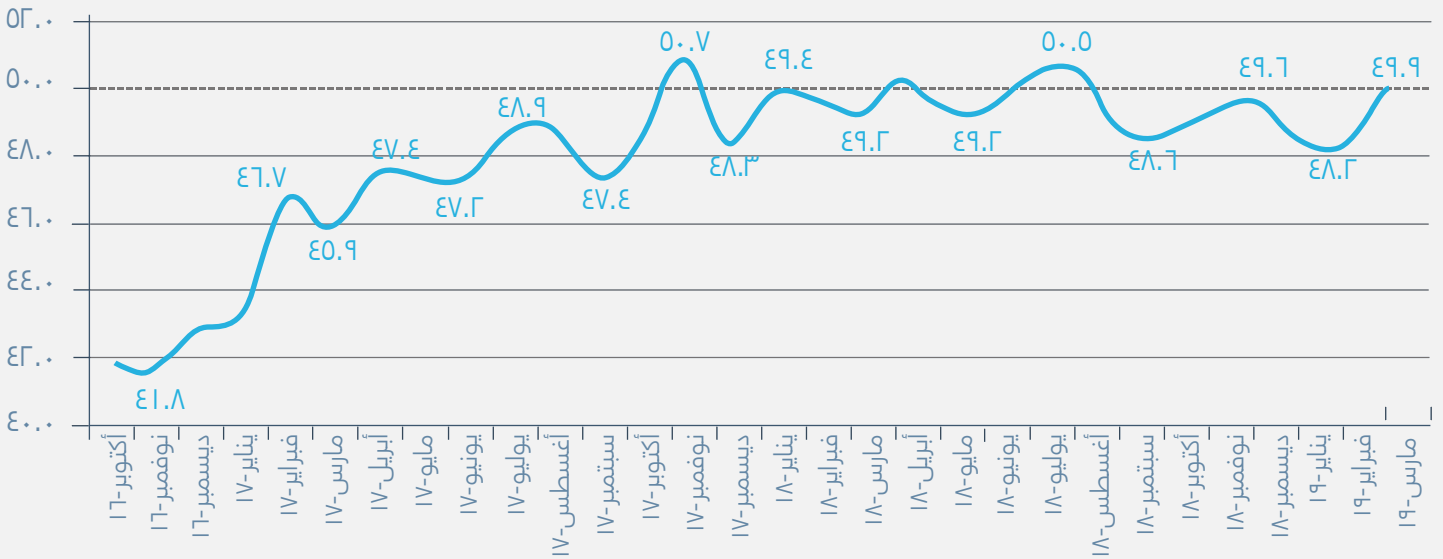
ولتحقيق مستهدف خفض معدل البطالة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ فذلك يعنى ضرورة خلق ٨٠٠-٩٠٠ ألف فرصة عمل. لذا فمن المهم استمرار جهود دفع وتعزيز النشاط الإقتصادي وتحقيق معدلات النمو المستهدفة لخفض معدل البطالة إلى ٧-٨% على المدى المتوسط.

وفى هذا الإطار، تشير النتائج الأولية والمبشرة التى أعلنتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى للنصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى تحقيق معدل نمو قدره ٥.٦% وهي نتائج جيدة جدا تشير الى استمرار تحسن الأداء الإقتصادي مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالي السابق والتي سجل فيها معدل النمو ٥.٣%، ويعكس هذا التحسن فى الأداء الإقتصادي استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسن الثقة فى قدرات الاقتصاد المصرى. كما تشير التقديرات الى انخفاض معدل البطالة فى ديسمبر ٢٠١٨ إلى أدنى مستويات له منذ العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ليسجل ٨.٩% مقارنة بنحو ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق وهو ما يعكس قدرة النمو المحقق على خلق فرص عمل كافية تساهم فى خفض معدلات البطالة وهو الاجراء الذي يساهم بلا شك فى شعورالعديد من الاسر والمواطنين بثمار النمو.

كما يوضح الشكل التالى وجود تحسن فى اداء مؤشر مديري المشتريات والذي يعكس تحسن درجة الثقة فى الاداء الإقتصادي وفى النظرة المستقبلية للاقتصاد من قبل القطاع الخاص العامل فى كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النفط (بترول وغاز)، وهو مؤشر جيد يعكس تحسن الطلب على منتجات تلك الشركات سواء الطلب الداخلى او طلبات التصدير من الخارج.

يستهدف برنامج الحكومة تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 5.6% في عام 2018/2019، كخطوة نحو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تتخطى الـ 6% على المدى المتوسط مع تمتع هذا النمو بالشمولية والاستدامة بحيث تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ويصاحبه زيادة ملموسة فى معدلات التشغيل وخلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً بالإضافة إلى الراغبين فى العمل من المتعطلين بهدف خفض معدلات البطالة.

مؤشر مديري المشتريات PMI



بينما حقق الميزان الأولي فائض وصل إلى ٠.٧٤% من الناتج المحلي مقارنة بعجز أولي وصل إلى ٠.٢% من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق.

ويأتي هذا نتيجة استمرار مؤشرات النشاط الاقتصادي واستمرار الحكومة فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، حيث تم اقرار معظم الاجراءات المالية المستهدفة بالموازنة في بداية العام المالي (خلال يونيو ويوليو ٢٠١٨)،

وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة (مواد بترولية وكهرباء)، وقرار تعديلات قانون رسم التنمية وقانون انتهاء المنازعات الضريبية، وكذلك زيادة الضريبة القطاعية على التبغ والسجائر كما كان مستهدفا.

وعلى الجانب المالي، فتشير المؤشرات المالية المبدئية للفترة يوليو-مارس ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى استمرار تحسن الأداء المالي حيث وصل العجز الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٥.٣% مقارنة بـ ٦.٢% خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي،،

هذا وقد قامت الحكومة فى يوليو ٢٠١٨ بالإعلان عن تنفيذ حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة والتي تضمنت زيادة الأجور والمعاشات ومراجعة حد الإعفاء الضريبي لمواجهة الزيادة فى الأسعار والحد من الأثر السلبى للإجراءات الإصلاحية على الفئات الاولى بالرعاية. وبلغت جملة التكلفة السنوية لتلك الإجراءات نحو ١.٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

كما شهدت الاستثمارات الحكومية زيادة غير مسبقة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى الجارى بلغت نحو ٥٠٪ لتصل الى نحو ٩٠ مليار جنيه، منها ٦٨ مليار جنيه استثمارات ممولة من الخزانة. كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٤٨٪ خلال يوليو-مارس خاصة مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات.

كما شهدت الفترة يوليو-مارس استمرار نمو الحصيلة الضريبية ليلغ معدل نموها السنوي ١٦٪ وذلك على الرغم من انخفاض الحصيلة الضريبية من الجهات السيادية؛ حيث حقق عدد من أنواع الإيرادات الضريبية تحسن ملحوظ فى الأداء مثل الضريبة على الدخل (٢٠٪) والضريبة على الجمارك (١٨٪) وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات (١٨٪) والضريبة العقارية (٧١٪).

رابعاً: آفاق الاقتصاد العالمى لمشروع موازنة العام المالى 2019/2020

من المتوقع أن يصل معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمى فى عام ٢٠١٩ بنحو ٣,٣٪ هبوطاً من ٣,٦٪ فى عام ٢٠١٨. وأن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٣,٤٪ فى ٢٠١٩ و ٣,٩٪ فى ٢٠٢٠. كما تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادى فى الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة. ونتيجة لتوقع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى العالمى فمن المتوقع ألا يقوم البنك الفيدرالى الأمريكى برفع أسعار الفائدة حتى نهاية عام ٢٠١٩، وهو نفس الحال بالنسبة للبنك المركزى الأوروبي والذي من المتوقع ان يبقى على أسعار الفائدة السائدة على الأقل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩.

1- أداء لإقتصاد العالمى وأسعار الفائدة والصرف:

وعلى جانب السياسة النقدية فتتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسات مالية من شأنها رفع أسعار الفائدة فى الأجل الطويل وتثبيتها خلال المدى القريب الممتد خلال عامى ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث تتجه توقعات التضخم فى الأجل الطويل نحو الانخفاض. وقد قامت السلطة النقدية الأمريكية برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل فى ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢,٢٥-٢,٥٠٪ بينما استقرت السياسة النقدية فى معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

ومن الجدير بالذكر فإن تشديد السياسة النقدية الأمريكية يؤدي إلى تضيق أوضاع التمويل الخارجى فى وقت تتجه فيه الكثير من بلدان الدول الناشئة لإصدار سندات بالعملات الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى موازنتها. لذا فقد يؤدي رفع اسعار الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة والناشئة وتحولها الى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم يخلق ذلك ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف بالدول الناشئة ويساهم فى ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الخارجى فى تلك الدول.

وبسبب تباطؤ تقديرات نمو الاقتصاد العالمى، فقد انخفضت عائدات السندات السيادية طويلة الأجل فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا. وقد تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ فى ضوء الافتراضات التالية لاتفاق الاقتصاد العالمى.

من المتوقع أن يتباطئ نمو النشاط الإقتصادى العالمى فى عامى 2019 و 2020 لنحو 3.3% و 3.5% هبوطاً من 3.6% فى عام 2018. كما ان الاقتصاد العالمى لايزال عرضة لعدد من المخاطر التى قد تؤثر سلباً على أداء الاقتصادات المتقدمة والناشئة ومنها الاقتصاد المصرى. وعلى جانب السياسة النقدية فتتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسات مالية

آفاق الاقتصاد العالمي العامة للدولة:

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٦	٣.٣	٣.٦	٣.٦	٣.٦
معدل التضخم (%)	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٥	٣.٥
معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (%)	٣.٨	٣.٤	٣.٩	٣.٩	٣.٩
الاتحاد الأوروبي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢.١	١.٦	١.٧	١.٧	١.٦
معدل التضخم (%)	١.٩	١.٦	١.٧	١.٨	٢.٠
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤.٥	٤.٤	٤.٨	٤.٩	٤.٨
معدل التضخم (%)	٤.٨	٤.٩	٤.٧	٤.٥	٤.٤
آسيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦.٤	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٢
معدل التضخم (%)	٢.٦	٢.٨	٣.١	٣.٣	٣.٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١.٤	١.٣	٣.٢	٢.٨	٢.٨
معدل التضخم (%)	١١.٤	١٠.٠	٩.٦	٨.٨	٨.٤
أفريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٠	٣.٥	٣.٧	٣.٧	٤.٠
معدل التضخم (%)	٨.٥	٨.١	٧.٤	٧.٠	٦.٩

وتؤكد كافة التقارير الدولية الى وجود العديد من المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي وهو ما قد يؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي. ويظل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على رأس تلك المخاطر، بل ان عدم التوصل لاتفاق بين البلدين قد يكون له تداعيات وتأثيرات سلبية على نمو الاقتصاد العالمي. كما أن تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني مقارنة بمعدلات النمو العالية التي كانت تتحقق خلال العقود الماضية سيكون له تبعات سلبية على معدلات النمو العالمية وعلى الأسواق المالية وأسواق السلع العالمية. كما أن احتمالية التأخر في الوصول الى اتفاق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص خروجها من الاتحاد يضيف المزيد من عدم الوضوح والتحديات بخصوص الاداء الإقتصادي بالمنطقة الأوروبية.

٢- السلع الأساسية:

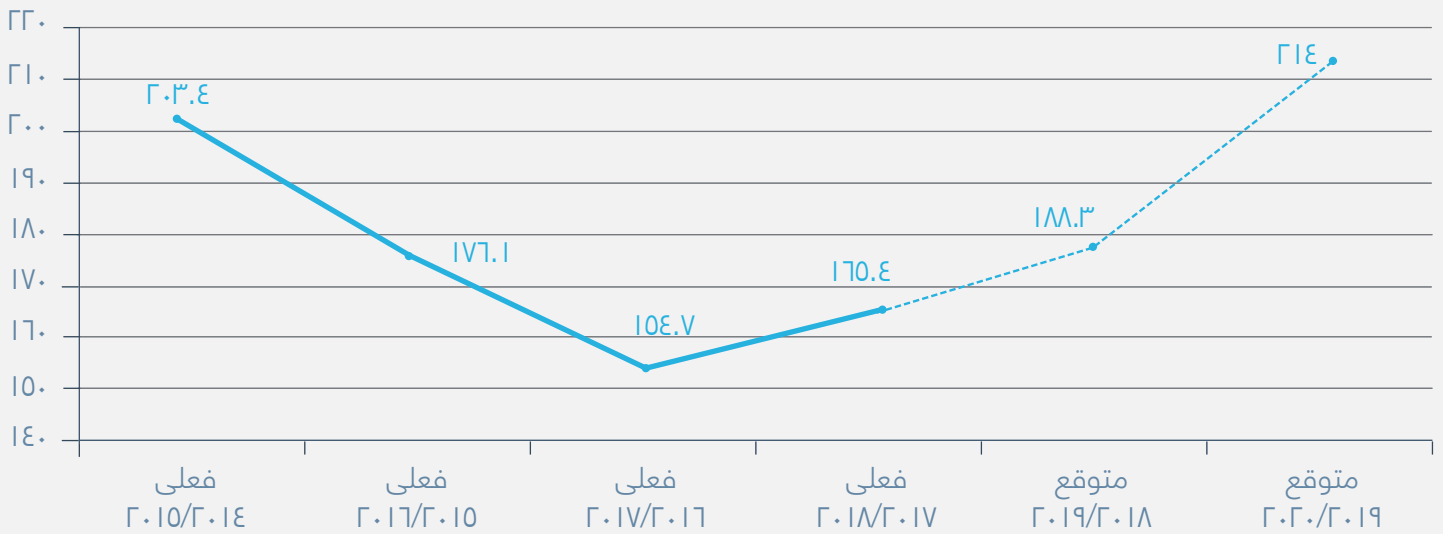
وذلك بسبب قيام دول منظمة الأوبك وروسيا بالإلتزام بخفض الإنتاج بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على إيران وانخفاض مستوى الإنتاج في فنزويلا نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بها.

وفيما يتعلق بأسعار واسواق المعادن؛ فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق ارتفاعاً في الأسعار خلال ٢٠١٩ يتبعه انخفاض في الأسعار في ٢٠٢٠ بينما يتوقع البنك الدولي ثبات الأسعار وذلك نتيجة لتباطؤ النمو في الصين ونتيجة النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى. وكذلك بالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انخفاض أو على الأقل ثبات الأسعار في ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح كسر الاتجاه النزولي الذي اتخذته خلال السنوات السابقة والعودة إلى الصعود خلال العام المالي القادم، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض شراء طن القمح على أساس ٢١٤ دولار للطن.

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية في ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح ما بين ٧٠-٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وقد ارتفع سعر خام برنت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ بحوالي ٣٠٪ ليصل لحوالي ٦٨ دولار للبرميل.

أسعار القمح العالمية - دولار للطن



٣- حركة التجارة الدولية:

ويأتى ذلك في ضوء احتمال استمرار تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من القيود التجارية واستمرار وجود تباين في السياسة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة إلى تأثير التوقعات الخاصة باستمرار تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني خلال السنوات القادمة.

من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٣.٤٪ في ٢٠١٩ و٣.٩٪ في ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٣.٨٪ عام ٢٠١٨.

خامساً: آفاق الاقتصاد المحلي المصاحب لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

تعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة معدلات النمو لتحقيق ٦٪ مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى ومستدام تنعكس آثاره على جميع فئات المجتمع. وتستهدف الحكومة رفع مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل لائقة ومنتجة وكافية لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد سنوياً لسوق العمل على المدى القصير والمتوسط.

وبالتالي تستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتحفيز سياسات الادخار والاستثمار في البنية الأساسية والتنمية البشرية التي تُعد قاطرة النمو الاقتصادي. كما تعمل الحكومة على استمرار تطبيق سياسات التسعير السليم لمدخلات الإنتاج لرفع تنافسية الاقتصاد المصري وتشجيع الاستثمار في المشروعات كثيفة العمالة وتشجيع الصناعة الوطنية. ولذلك قامت الحكومة خلال العام المالي الحالي (٢٠١٩/٢٠١٨) بتحرير سعر صرف الدولار الجمركي للسلع غير الضرورية. كما تعمل الحكومة على اجراء تعديلات تشريعية لمساندة الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وتبسيط وتسهيل وتوضيح منظومة تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية واجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام وعلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

وجدير بالذكر ان قيام المؤسسات الدولية برفع تصنيف مصر الإئتماني يعكس تأكيد المؤسسات الدولية والمستثمرين من جديّة الحكومة في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي. ومن جانبها تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة الاستثمارات الممولة من جانب الخزانة العامة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو 40% مقارنة بالعام المالي الحالي لتصل لنحو ١٤٠ مليار جنيه (١٣٣ مليار جنيه تمويل عجز خزنة و٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات)، كما تستهدف الحكومة خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ طرح أول سندات خضراء والتي من شأنها تمويل الاستثمارات في المشروعات صديقة البيئة والحد من التلوث وهو بالتأكيد سيساهم في الوفاء بالتزامات الحكومة المصرية الصادرة عن قمة المناخ بباريس.

كما تستهدف الحكومة في الاساس تحسين المستويات المعيشية للمواطنين وخاصة مع استمرار جهود الضبط المالي المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، لذا فقد أصدر فخامة الرئيس تكليفاته للحكومة لاتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين وتطوير هيكل الأجور باجهزة الدولة وزيادة قيمة المعاشات والحد الأدنى للمعاش وهي اجراءات ستكلف الخزانة نحو ٦٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما تستهدف الحكومة ضم حوالي ١٠٠ ألف أسرة جديدة لتستفيد من برنامجي تكافل وكرامة بداية من اول يوليو المقبل بتكلفة تصل لمليار جنيه.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها ضمن إجراءات الضبط المالي، فجارى العمل على الانتهاء من الدراسات الاكتوارية لبدء رد اموال التأمينات المستحقة على وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي؛ بحيث يتم رد مديونية الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي لصناديق المعاشات وإدراج المبالغ اللازمة سنوياً في الموازنة العامة للدولة لإتمام ذلك بناء على دراسات اکتوارية مستقلة جاري اعتمادها من الجهاز المركزي للمحاسبات وسيصدر بها تشريع من مجلس النواب الموقر لينظم ذلك. والى جانب ذلك ستعمل الدولة على استثمار أموال التأمينات وعوائدها بطريقة عادلة وأمنة لصالح اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم.

أما على جانب افتراضات مشروع الموازنة الاساسية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ فقد تم افتراض سعر خام البرنت عند ٦٨ دولار للبرميل كما تم افتراض تراوح الأسعار حول متوسط قدره ٧٠ دولار للبرميل في المدى المتوسط، وهو ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً عن تقديرات العام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك في ضوء التقلبات على جانب العرض في ظل تمديد قرارات مجموعة OPEC+ الخاصة بخفض الإنتاج اليومي من الخام ووجود اضطرابات في الإنتاج في كل من فنزويلا ونيجيريا لفترات اقل واضطراب الأوضاع السياسية في ليبيا وبعض قرارات المنظمات البحرية الدولية الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية واستبدال المازوت بوقود أعلى كفاءة مثل الديزل والذي من شأنه رفع مستويات الطلب على الديزل وبالتالي ارتفاع اسعاره في السوق العالمي. أما فيما يخص أسعار السلع الأولية ومنها القمح، فتقديرات الموازنة أعدت على اساس توقع أن تشهد الأسعار ارتفاعاً يصل مقداره لنحو ١٦٪، وهو عكس الاتجاه النزولي الذي اتخذته الأسعار على مدار الثلاثة أعوام الماضية ليبلغ متوسط تقديرات أسعار القمح في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢١٤ دولار للطن قبل ان تصل إلى ٢٥٠ دولار للطن بعد إضافة تكلفة النقل والنولون. كما تم افتراض سعر لشراء للقمح المحلي يساوى سعر شراء القمح المستورد لضمان عدم وجود سوق موازية ولغلق أى تلاعب يؤدي الى زيادة التكلفة على الدولة

سادساً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن:

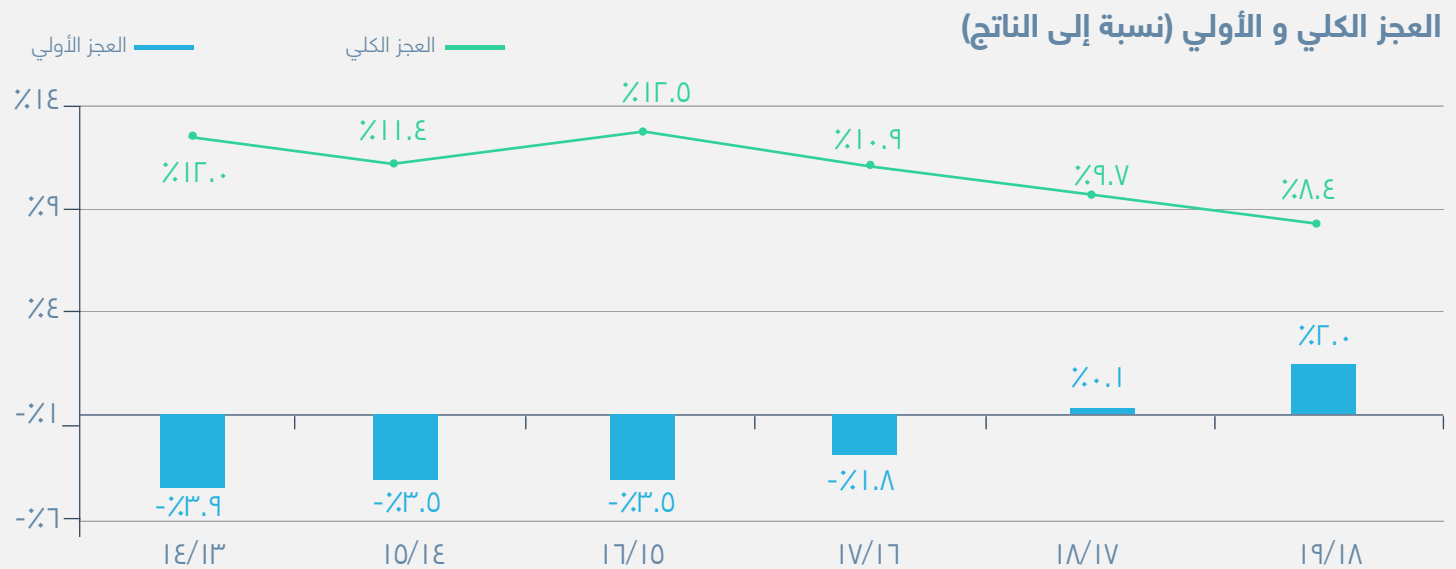
بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة واتاحة الخدمات الاساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين اجهزة الموازنة العامة الهدف الرئيسى للسياسة المالية فى المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين اجهزة الموازنة العامة والوصول بها الى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند ٨٠٪ من الناتج المحلى مع نهاية العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨٪ من الناتج فى نهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٦. ولضمان تحقيق ذلك، تستهدف السياسة المالية تحقيق فائض أولى سنوى قدره ٢٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠/٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بفائض أولى بلغ ٠.١٪ من الناتج المحلى خلال ٢٠١٧/٢٠١٨. وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية، وإستمرار اصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الإقتصادى أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الايرادات العامة.

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذى تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها فى تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى من خلال تحقيق الضبط المالى واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط

التقديرات المالية المحدثة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨

كدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الاصلاح الإقتصادى والاستمرار فى تنفيذ الاجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة الاصلية والتى اعتمدها مجلس النواب الموقر فى يونيو الماضى دون وجود ايه انحرافات. لذا فنستهدف تحقيق فائض أولى مستدام يبلغ نحو ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى وخفض عجز الموازنة الى ٨.٤٪ من الناتج والعمل على خفض معدل دين اجهزة الموازنة العامة الى ٩٢.٥٪ من الناتج فى يونيو ٢٠١٩ بدلا من نحو ٩٧٪ فى يونيو ٢٠١٨.



كما تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018/2019 من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات لترتفع جملة الإيرادات المتوقعة خلال العام بنحو 19% مقارنة بالعام السابق بسبب ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بنحو 31%. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس 2019 ومستهدفات العام المالي بأكمله نجاح جهود وزارة المالية في تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعزيز إيرادات الدولة من خلال تحسين منظومة التطبيق الفعلي لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب العامة والجمركية.

سابعاً:

التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالي الاستمرار تدريجياً في خفض معدلات نمو الانفاق العام ليبلغ نحو 13.9% في 2018/2019 مقارنة بمعدل نمو وصل 20.6% خلال العام المالي 2017/2018، نتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الانفاق ومن خلال الحد من زيادة اعباء فاتورة خدمة الدين. كما من المتوقع أن يشهد العام المالي 2018/2019 استمرار السيطرة على نمو فاتورة الأجور لتتخفص نسبتها للناتج المحلي إلى 5.1% مقارنة بنحو 5.4% خلال 2017/2018 وذلك في ضوء استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية. ومن المتوقع ارتفاع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية في 2018/2019 بنحو 8% لتصل إلى 87 مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدي (دعم بطاقات التموين + معاش الضمان + تكافل وكرامة) في ضوء زيادة قيمة الدعم النقدي لأصحاب البطاقات التموينية بنحو 138% مقارنة بما كان سائداً في بداية 2017/2018 وكذلك في ضوء زيادة مخصصات برنامج تكافل وكرامة بنحو 100 جنيه شهرياً للأسرة المستفيدة. كما من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي 2018/2019 لتصل إلى نحو 149 مليار جنيه، منها نحو 100 مليار جنيه استثمار مموله بعجز (إقتراض حكومي) بمعدل نمو سنوي سيبلغ 45%. كما من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو 25% خلال العام المالي 2018/2019، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات.

١- توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي بمصر تعد محدودة وقابلة للزيادة (١٣.٥-١٤٪ في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو ١٨-٢٠٪) **وذلك من خلال زيادة فاعلية استهداف زيادة الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠.٥٪ من الناتج المحلي.**

٢- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

٣- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي في استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.

لتحقيق المستهدفات المالية الطموحة والضرورية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وكذلك في المدى المتوسط وأهمها تحقيق فائض أولي قدره ٢٪ من الناتج المحلي وخفض نسبة الدين للناتج المحلي لتصل إلى ٨٠٪ في يونيو ٢٠٢٠، تتبنى وزارة المالية استمرار استهداف برنامج شامل للإصلاح يتضمن تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصلحتها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

ويوضح الجدول التالى أهم الإجماليات المستهدفة بمشروع موازنة السنة المالية 2019/2020 مقارنة بالأداء المالى فى الأعوام السابقة:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليون جنيه

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢/٢٠١٩	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	
تقديرات	تقديرات	متوقع	متوقع				
١,٣٩٨,٣٦٢	١,٢٤٨,٩٢٥	١,١٣٤,٤٢٤	٩٧٦,٥٥٢	٨٢١,١٣٤	٦٥٩,١٨٤	٤٩١,٤٨٨	إجمالي الإيرادات
١,١٥٦,٦٦٧	١,٠٢٨,٠٣٠	٨٥٦,٦١٦	٧٥٩,٩٤٨	٦٢٩,٣٠٢	٤٦٢,٠٠٧	٣٥٢,٣١٥	الضرائب
٣,٨٤٢	٣,٨٤٢	٣,٨٠٥	١,١٥٠	٣,١٩٤	١٧,٦٨٣	٣,٥٤٣	المنح
٢٣٧,٨٥٣	٢١٧,٠٥٤	٢٧٤,٠٠٣	٢١٥,٤٥٤	١٨٨,٦٣٩	١٧٩,٤٩٤	١٣٥,٦٣٠	الإيرادات الأخرى
١,٧٦٤,٦٧١	١,٧٠٥,٠١٨	١,٥٧٤,٥٥٩	١,٤١١,٩٩٦	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٤	إجمالي المصروفات
٣٦٨,٨٥٤	٣٢٩,٩٧٩	٣٠١,١١٥	٢٧٠,٠٠٨	٢٤٠,٠٥٤	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	الأجور وتعويضات العاملين
١١١,٠٢٣	٩٧,٧٢٥	٧٤,٩٢٣	٦٠,١٢٣	٥٣,٠٠٨	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	شراء السلع و الخدمات
٥٤٥,١١٧	٦١٨,٦٠٥	٥٦٩,١٣٥	٥٤١,٧٤٧	٤٣٧,٤٤٨	٣١٦,٦٠٢	٢٤٣,٦٣٥	الفوائد
٣٩٥,٨٠٠	٣٦٠,٢٩٥	٣٢٧,٦٩٩	٣١٥,٨١٠	٣٢٩,٣٧٩	٢٧٦,٧١٩	٢٠١,٠٢٤	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
١٠٨,٨٩٥	٩٨,٢٣٤	٩٠,٤٤٢	٧٥,٦٩٩	٧٤,٧٥٨	٦١,٥١٧	٥٤,٥٥١	المصروفات الأخرى
٢٣٤,٩٨٣	٢٠٠,١٨٠	٢١١,٢٤٥	١٤٨,٥٣٠	١٠٩,٦٨٠	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٠	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
١٣,٥٧٩	١٠,٦٠٣	٥,٠٠٥	٣,٧٦٢	٩,٣٠٦	٦,٨٣٤	١٣,١٣٩	صافي حيازة الأصول المالية
٣٧٩,٨٨٨	٤٦٦,٦٩٦	٤٤٥,١٤٠	٤٣٩,٢٠٩	٤٣٢,٥٨٠	٣٧٩,٥٩٠	٣٣٩,٤٩٥	العجز الكلي المستهدف
%٤.٨	%٦.٢	%٧.٢	%٨.٤	%٩.٧	%١٠.٩	%١٢.٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي(%)
-١٦٥,٢٢٩	-١٥١,٩١٠	-١٢٣,٩٩٥	-١٠٢,٥٤١	-٤,٨٦٨	٦٢,٩٨٩	٩٥,٨٦٠	العجز أو الفائض الأولي المستهدف
-%٢.٠	-%٢.٠	-%٢.٠	-%٢.٠	-%٠.١	%١.٨	%٣.٥	نسبة الناتج المحلي الإجمالي(%)

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات العامة:

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة قدرها ١٢.٧٪ مقارنة بالمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨. ويعكس ذلك فى الأساس مجهودات توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكليّة للإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية فى مصر.

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة. ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزى والبتترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) فى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ٢٣٪ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٦٧٥ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادى والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب فى تطوير الأداء.

ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات اضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٣.٩٪ عن العام المالى السابق، لتصل الحصيلة إلى ٣٦٤.٧ مليار جنيه وذلك فى ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التطبيق الكامل لقانون القيمة المضافة.

الضرائب العامة:

ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على استمرار استهداف تعزيز ارتباط إيرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادى وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقرا فى المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

أهم إجراءات الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية:

• محور تطوير وتبسيط الإجراءات:

■ تم توقيع عقد استشارات مع شركة ERNEST AND YOUNG للبدء في تقديم خدمات استشارية لإعداد عمليات وإجراءات نظام الفاتورة الإلكترونية E_INVOICE، وإعداد دراسة الشروط والمواصفات للمنظومة التي تم الانتهاء منها.

■ تم إرسال فريق عمل للاطلاع على بعض التجارب الدولية في الصين وفرنسا والمكسيك لنظام عمل أجهزة الفاتورة الإلكترونية

• محور التكنولوجيا والميكنة:

■ تم طرح مناقصة مشروع تطوير أسلوب العمل بالمصلحة الضريبية في ٣٠ أغسطس ٢٠١٨، وتم استلام عطاءات من أربعة تحالفات عالمية متخصصة في هذا المجال يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ ومن المخطط الانتهاء من إجراءات اختيار التحالف الفائز والترسية والتعاقد قبل نهاية العام المالي الحالي (٢٠١٨/٢٠١٩).

■ يتم تنفيذ مشروع مراقبة تسجيل المتحصلات الضريبية على القيمة المضافة (الدو نجل) مع الجانب الياباني من خلال منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة ٩٠٠ ألف دولار، وقد تم تجربة أنظمة أخرى من الصين وفرنسا تحقق نفس النتائج.

■ تم الانتهاء من تجميع عدد ٣٠٠٠ نقطة بيع لعدد ٢٥٠ شركة في مختلف الأنشطة معدة لتكوين الأجهزة بها، كما تم إعداد بروتوكول مع اتحاد الغرف التجارية للمشاركة في عملية تطبيق المنظومة، وجاري دراسة واعتماد الأجهزة الصينية تمهيداً لإدخالها على المنظومة.

■ تم الانتهاء من ميكنة الاقرارات الضريبية، وقد بدأت شركات الأموال في تقديم اقراراتها الضريبية الكترونياً عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك من خلال موقع مصلحة الضرائب المصرية وكذا تقديم الاقرارات الضريبية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة إلكترونياً منذ أول يناير ٢٠١٩ لرفع كفاءة الإجراءات والتيسير على الممولين.

• محور تطوير العنصر البشري:

■ تم الانتهاء من الهيكل الوظيفي الجديد لمصلحة الضرائب وتم عرضه على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء الذي تفضل بالموافقة عليه، وقد تم التنسيق في هذا الشأن مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لمراجعته واعتماده.

■ تم إنشاء وحدة تقييم المخاطر بمصلحة الضرائب المصرية تتولى تغذية المراكز الضريبية المتخصصة بالملفات ذات الأولوية المتوقع تحقيق حصيلة أعلى من خلال فحصها.

• مشاريع التشريعات الضريبية الجديدة:

■ تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحد، ومن المقرر عرضه على السيد رئيس مجلس الوزراء والمجموعة الوزارية للاقتصادية تمهيداً لطرحة للحوار المجتمعي.

■ انتهت اللجنة العليا للتشريعات المالية بوزارة المالية من إعداد مشروع أولي لإصدار قانون بالنظام الضريبي المبسط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

■ يجري حالياً إعداد مشروع قانون لتنظيم المعاملة الضريبية للإعلانات التي تنشر على مواقع الانترنت المختلفة.

■ تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم الفاتورة الضريبية الإلكترونية وتم طرحه للحوار المجتمعي.

■ يجري حالياً إعداد مشروع قانون تنظيم التجارة الإلكترونية يهدف إلى وضع أسس للمحاسبة الضريبية لكافة عمليات البيع والشراء.

• المعالجة الضريبية لعوائد أذن وسندات الخزنة العامة:

■ تم الانتهاء من مشروع القانون ووافقت عليه لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب وتم صدور القانون وبدء تنفيذه.

ومن المتوقع أن ترتفع حصيللة الضرائب العقارية بنحو ٢٥.٢٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بمستهدف العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل جملة الحصيللة إلى 6.8 مليار وهو ما يمثل نحو ٠.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي هذه الزيادة المتوقعة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية بالتعاون مع هيئة البحوث الفنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة إلى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية والذي تم تفعيله في إبريل ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالضرائب الجمركية فمن المتوقع أن ترتفع جملة الحصيللة بنحو ١٤.١٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ٥١.٧ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ومن المتوقع أن تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام في التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ومن أهم الإصلاحات المستهدفة في هذا الشأن:

• مشروع النافذة الواحدة:

تم الانتهاء من توقيع بروتوكول بين مصلحة الجمارك وهيئة البحوث الفنية للعمل على وضع الخطة التنفيذية والفنية للانتهاج من تطوير البنية التحتية لمشروع النافذة الواحدة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة وتم عقد ورش عمل متخصصة في التعريف الجمركية وورش عامة تهدف إلى تعريف مجتمع الأعمال بما يتم بالمشروع.

وقد تم بالفعل الانتهاء من تطبيق تلك المنظومة على حركة التجارة بميناء القاهرة الجوى وجرى اعداد خطة لتطبيق المنظومة تدريجيا فى كافة الموانئ بجمهورية مصر العربية.

الإيرادات العامة:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية ولكنها قائمة فى الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية،

• مشروع ميكنة نموذج (٤) بين مصلحة الجمارك والبنك المركزي:

تم تفعيل هذه المنظومة على جميع المنافذ الجمركية، حيث تم تسليم الأجهزة والمعدات اللازمة وتوفير خطوط الربط لتشغيل المنظومة وتم الانتهاء من تنفيذ عملية الربط الإلكتروني على جميع المواقع الجمركية المميكنة. كما تم تدريب العاملين بالمنافذ الجمركية بهذه الموانئ على الربط الإلكتروني وكيفية التعامل مع المنظومة.

• مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد SAD:

صدر قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٧ بالعمل بنموذج SAD على جميع الموانئ المصرية وقد تم بالفعل الانتهاء من تفعيل النموذج في كافة المواقع الجمركية. هذا وقد تم تصميم هذا النموذج بما يسمح باستخدامه في كل أنظمة التخليص الجمركي على البضائع سواء الواردات أو الصادرات أو نظام الترانزيت وقد روعي أن يكون النموذج بحجم A4 بما يضمن كافة نواحي التطوير الخاصة بإدراج الاقرار بأي من الوسائل الإلكترونية وطباعته. هذا وقد تم تأمين النموذج من خلال برنامج محكم يحتوي على أكواد يتم قراءتها من خلال قارئ الكتروني، كذلك طباعة علامة مائية على النموذج تمنع أي تزوير.

واستثناء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات من ضمنها برنامج الطروحات لأصول وشركات الدولة وذلك ضمن برنامج زمني لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات.

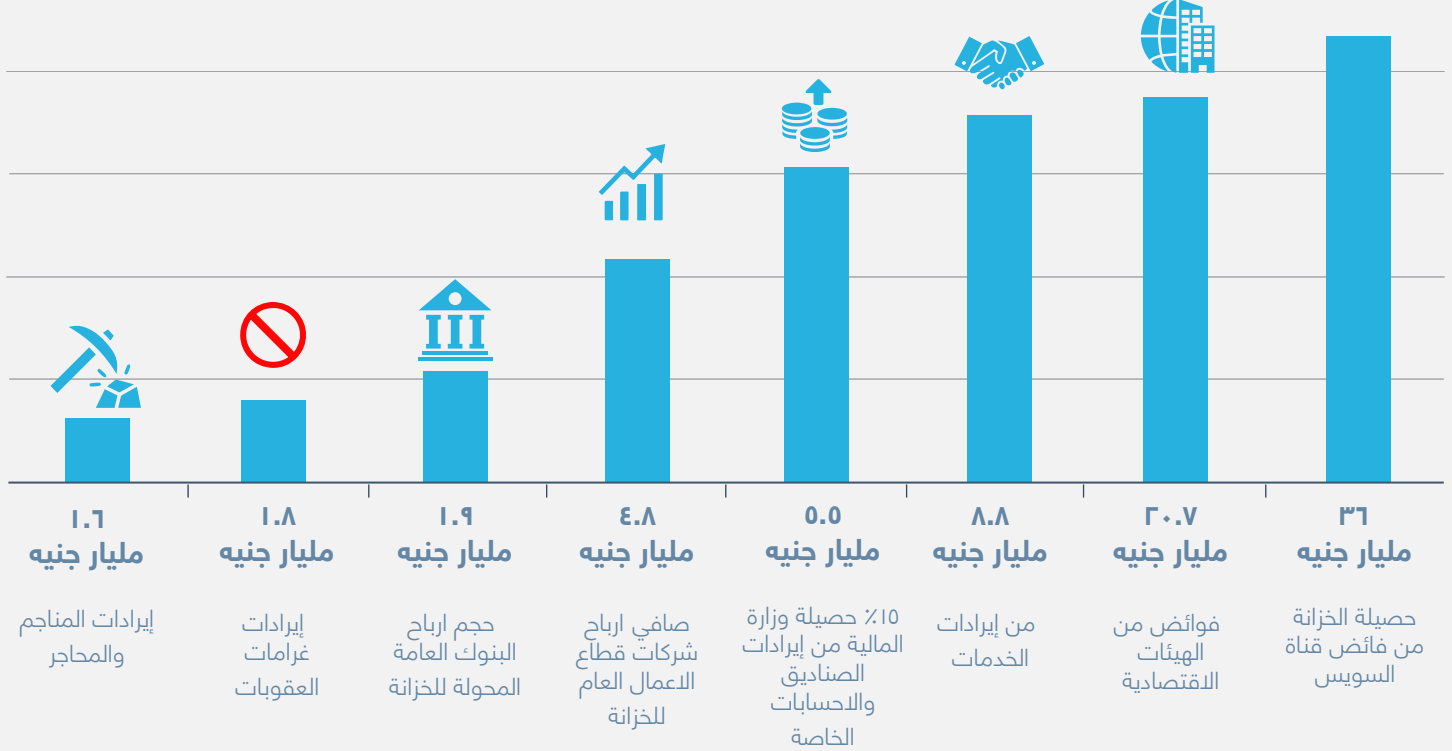
كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة

وتستهدف الموازنة تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٢٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومن أهم تلك الإيرادات:

- المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة والتي من المتوقع أن تحقق حصيلة قدرها ٨ مليار جنيه للخزانة في ٢٠١٩/٢٠١٨.
- استهداف تحصيل نحو ٥ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها أرباح الشركة المصرية للإتصالات) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- استهداف تحويل نحو ٢٠.٧ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.

١٤ شركة	عدد الشركات الغير مقيدة
٩ شركة	طرح نسب إضافية من شركات مقيدة في البورصة
٢٣ شركة	إجمالي عدد الشركات التي سيتم طرحها
٤٣٠ مليار جنيه	الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية للبورصة المصرية
حوالي ٣٠ شهر	مدة البرنامج
طرح نسب متفاوتة حوالي ١٥%-٣٠% في معظم الأحوال بحيث تستمر الدولة أكبر مساهم	النسبة المقترح طرحها
سيتم الاتفاق على توجيه العوائد من الطرح وفقا لكل حالة على حدة	

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩



المصدر: وزارة المالية

وفي هذا السياق، فقد حققت شركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية هامة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزنة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسة التقييد المالي التي يقوم بها البنك المركزي ونظراً لأهميتها ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي للسيطرة على معدلات التضخم، وهو ما سيساهم في خفض أسعار الفائدة على المدى المتوسط وبالتالي التأثير إيجابياً على جهود خفض العجز وإيجاد حيز مالي إضافي للموازنة، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزنة لاية إيرادات من البنك المركزي باستثناء ضريبة القيم المنقولة والتي تقدر بنحو ٢٨.٩مليار جنيه.

أهم الإصلاحات الهيكلية:

• تعديل وتطوير إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية:

■ تم الاستعانة بفريق من الخبراء متخصص في دراسة آليات تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، حيث تم الإعلان عن قرار رئيس مجلس الوزراء في مارس ٢٠١٩ بخصوص المبادئ التوجيهية لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية والتي تم إعدادها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

■ وتهدف الاجراءات المطورة إلى تلبية الطلب الحقيقي على الأراضي الصناعية على أسس تتسم بالشفافية والتنافسية والقضاء على ظاهرة التربح والسمسرة والحفاظ على موارد الدولة مع دعم استراتيجية الصناعة الوطنية.

• إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي:

■ تم دراسة المركز المالي لبنك الاستثمار القومي بهدف الخروج بخطة لإعادة هيكلة بشكل يحافظ على استدامة المالية ويساعد على استمرار تمويل مشروعات البنية التحتية بشكل سليم.

■ وتشمل الخطة إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية وتطبيق النظم التكنولوجية، وإعادة هيكلة كل من الأصول والالتزامات البنك، وتحسين وضع السيولة والهيكل التمويلي.

■ كما تم التوافق على خطة مستقبلية للتطوير تتمحور حول إعادة رسم وتحديد دور ومهام البنك، وتطوير نموذج عمل البنك، وتحسين الهيكل التمويلي للبنك. بالإضافة إلى تعديل الإطار القانوني والتشريعي والنظر في تحديد القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها مع مراعاة تطبيق معايير الحوكمة.

• استحداث آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية:

■ تم استحداث آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية لمواجهة المخاطر المالية الناتجة عن تذبذب أسعار البترول العالمية وتأثير ذلك على فاتورة الدعم.

■ اعتمد رئيس مجلس الوزراء الآلية المقترحة على أن يبدأ التطبيق على بنزين ٩٥، ونص القرار أن يتم التطبيق بداية من أبريل ٢٠١٩ وهو ما تم بالفعل على ان تتم مراجعة الاسعار بصورة ربع سنوية طبقاً للتغير في سعر الصرف وسعر البترول العالمي على ألا يتم تغيير السعر بنسبة تتعدى الـ ١٠٪ لمراعاة الجانب الاجتماعي وهو ما تم بالفعل.

• استحداث آلية التحوط ضد ارتفاع أسعار المواد البترولية والسلع الغذائية: HEDGING

■ تم البدء بتطبيق آلية التحوط ضد ارتفاع أسعار المواد البترولية لحماية موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ من المخاطر المالية الناتجة عن تذبذب أسعار البترول العالمية والحد من أية تأثيرات سلبية على فاتورة الدعم.

• إصدار تقرير الشركات المملوكة للدولة وتعديل قانون 203:

■ يساهم في متابعة الأداء المالي للشركات وضمان متابعة تحسن هيكلها وادائها المالي.

■ ويتضمن التقرير النتائج الفعلية لشركات قطاع الاعمال العام لمدة ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

■ يهدف التقرير الى تحليل ودراسة الموقف المالي لشركات قطاع الاعمال العام وهو ما سيساعد على وضع خطط إصلاحية سليمة لتلك الشركات تضمن استدامة أوضاعهم المالية في المدى المتوسط.

• إصدار قانون جديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

■ تم تعديل وتحديث قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهود دعم القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو وأداة التشغيل الرئيسية.

■ كما تم تعديل الاجراءات الضريبية الخاصة بتلك المشروعات وفرض ضريبة قطاعية كخطوة أولى لتبسيط الاجراءات على أصحاب الأعمال.

• إصدار قانون جديد المشتريات العامة:

■ يعكس القانون أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن ويهدف إلى تشجيع المنافسة وتحسين جودة الإنفاق العام والحد من الفساد وتعزيز الشفافية وتطوير آليات الشكاوى.

■ يتضمن القانون الجديد طرق للشراء تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لاستيعاب احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية، إلى جانب تنظيم حقوق والتزامات التعاقد من الباطن.

■ ستعمل الحكومة على إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للمشتريات الحكومية تتيح جميع المعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى إدخال مدونة للنزاهة لموظفي المشتريات الحكومية.

• كما نعمل على اصدار قانون جديد للجمارك وقانون جديد للإجراءات الضريبية الموحدة كما جاري تعديل قانون الشركات

المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الإقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٠٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بالإضافة إلى ضمان استدامة تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢٪ من الناتج المحلي.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن الإيرادات العامة، هو امر ضرورى لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط وخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم اعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد فوائد خدمة الدين وفى ضوء الأسعار العالمية للسلع الأولية الرئيسية وبافتراض استيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى؛ وكذلك اخذاً في الاعتبار الأثر المالي المترتب على تنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التأمين الصحى الشامل. كما يعكس مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ استمرار تنفيذ استراتيجية السيطرة على نمو المصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي تبلغ ١٠٠٥.٤ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

جدول ملخص لبعض بنود المصروفات العامة

البند	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	معدل نمو(%)
	فعليات	متوقع	مشروع موازنة	
دعم وتنمية الصادرات	٢,٣٠٥	٤,٠٠٠	٦,٠٠٠	٥٠٪
توصيل الغاز الطبيعي للمنازل	١,٢٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٠.٠٪
مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات	٥٢,٥٠٠	٦٢,٠٤٣	٨٢,٢٠٠	٣٢.٥٪
الاستثمارات الممولة بعجز والقروض	٧٠,٦٣١	١٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	٤٠.٠٪

المصدر: وزارة المالية

لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ١٤٠ مليار جنيه مقابل ١٠٠ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠١٨ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٤٠٪.

٣- استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء، وزيادة الحد الأدنى للأجور من ١٢٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه شهرياً وزيادة الحد الأدنى لكل درجة وظيفية بالإضافة إلى إقرار زيادة سنوية وإقرار زيادة استثنائية لأجور العاملين لتحسين دخول ما يقرب من ٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإدارى للدولة.

٤- زيادة الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى ٩٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٥٠ جنيه شهرياً فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، واستهداف زيادة المعاشات بـ ١٥٪ خلال العام القادم وهو ما سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش.

٥- استمرار وتعزيز جهودات خلق شبكة حماية اجتماعية حديثة ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية. ويأتى على رأس الإصلاحات المتبعة فى هذا المجال زيادة الإعتماد على الدعم النقدي الذى يتسم بكفاءة الاستهداف وعدم ارتباطه المباشر بسلعة أو خدمة معينة، هذا بالإضافة الى توجيه مخصصات كافية لتمويل قانون التأمين الصحى الموحد والشامل الذى دخل حيز النفاذ فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، بالإضافة إلى التوسع فى الإنفاق الاستثمارى لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

١- موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ستكون موازنة التنمية للاقتصادية والبشرية من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل وزيادة مساندة النشاط الإقتصادي بمصر ودعم جهودات خلق فرص عمل كافية وللائقة.

٢- الاستثمار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الإقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى.

٧- تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء:

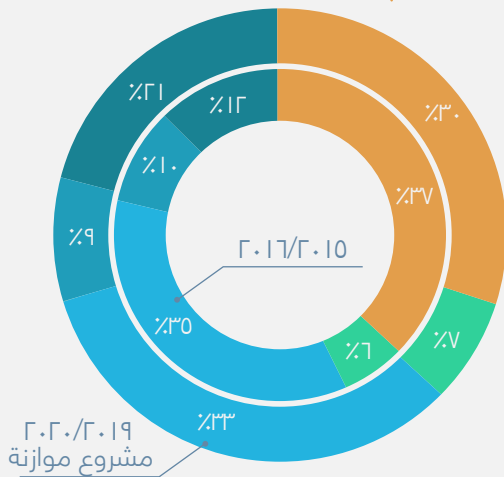
في إطار سعى وزارة المالية لتطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة ومراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، فتعمل وزارة المالية على تطبيق منظومة إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء. وعلى الرغم من إدراك وزارة المالية إلى أن هذا الإصلاح الهيكلي يتطلب الكثير من الجهد والإعداد حيث قد تستغرق عملية التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء عدة سنوات مثلما تشير تجارب الدول الأخرى، فنؤكد أنه ليس هناك وقت أكثر احتياجاً من الوقت الحالي لاستكمال هذه الإجراءات وبما يحقق أكبر استفادة من موارد الدولة والتأكد من فاعلية النفقة.

واستكمالاً لما تم خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ من إجراءات لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء بجانب موازنة البنود وفقاً للتقسيم الاقتصادي، على ٧ وزارات (وزارة الصحة والسكان، وزارة النقل، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية والتعليم الفني، وزارة التضامن الاجتماعي) قامت وزارة المالية بتمديد التطبيق على 9 وزارات إضافية خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - وزارة التجارة الصناعة - وزارة التموين والتجارة الداخلية - وزارة الشباب والرياضة - وزارة البيئة - وزارة التنمية المحلية - وزارة القوى العاملة - وزارة الآثار - وزارة المالية) على أن يصاحب ذلك قيام وزارات المرحلة الأولى بتمديد التطبيق على مديريات الخدمات التابعة لكل منها. كما تم زيادة عدد الوزارات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٢ وزارة بامتداد التطبيق على ٦ وزارات جديدة.

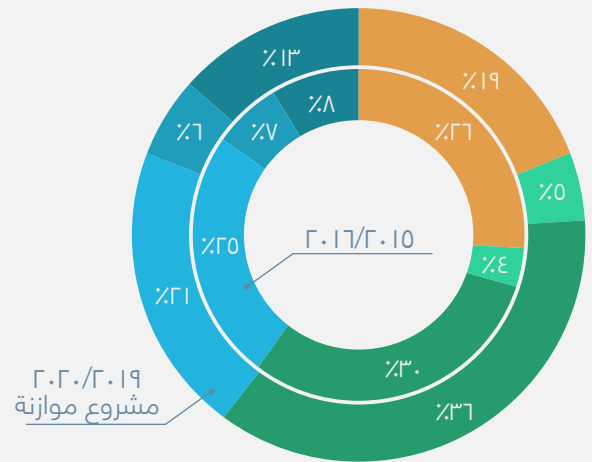
٦- الالتزام بتنفيذ خطة الدولة الطموحة والمعلن عنها في عام ٢٠١٧ والرامية إلى ترشيد دعم الطاقة والوصول بأسعار بيع المنتجات البترولية الرئيسية في السوق المحلي إلى معدلات تغطي التكلفة المرتبطة بتوفير تلك المنتجات من قبل الهيئة العامة للبترول باستثناء البوتاجاز وبعض المنتجات الأخرى التي تستهلكها بشكل أساسي الفئات الأقل دخلاً أو الأولى بالرعاية، وهو ما سوف يخلق وفر مالى يسمح بزيادة المخصصات المالية الموجهة لبرامج التنمية البشرية خاصة الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمارات لخلق فرص عمل.

٨- استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

التقسيم الاقتصادي للمصروفات باستبعاد الفوائد



التقسيم الاقتصادي للمصروفات



اللاجور وتعويضات العاملين شراء أصول غير مالية (الاستثمارات) شراء السلع والخدمات الفوائد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المصروفات الأخرى

الأجور وتعويضات العاملين:

تشمل ٣٠.٥ مليارات لزيادة الأجور و٢٨.٥ مليارات للمعاشات اعتباراً من أول يوليو المقبل

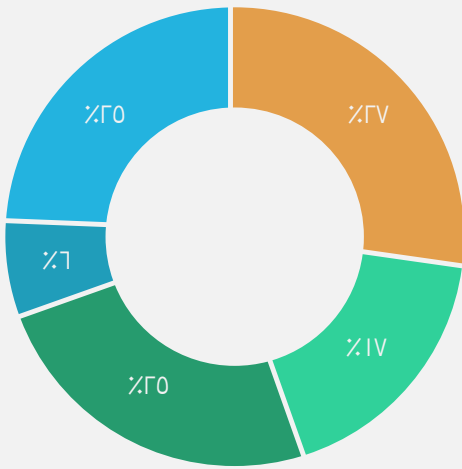
وتتضمن زيادة الأجور رفع الحد الأدنى من ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه شهرياً، وتمويل أكبر حركة ترقية في تاريخ الجهاز الإداري المصري بتكلفة تقديرية تبلغ ١.٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى اقرار وتنفيذ علاوة دورية بنسبة ٧٪ للمخاطبين بالخدمة المدنية و١٠٪ لغير المخاطبين و١٥٠ أدني ٧٥ جنيهاً للجميع، واقرار علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة بقيمة ١٥٠ جنيهاً مراعاة لأوضاع صغار الموظفين والعاملين. كما تستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٥٪ و١٥٠ أدنى ١٥٠ جنيهاً مع رفع الحد الأدنى للمعاش إلى ٩٠٠ جنيه. وفي سابقة تعتبر الأولى من نوعها فتعمل وزارة المالية حالياً مع وزارة التضامن على الانتهاء من الدراسات الاكتوارية الخاصة بصناديق المعاشات تمهيداً للبدء في رد وسداد كافة مستحقات صناديق التأمينات طرف وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي.

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الإجراءات الجريئة لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث تستهدف زيادة فاتورة الأجور والمعاشات بنحو ٥٩ مليار جنيه .

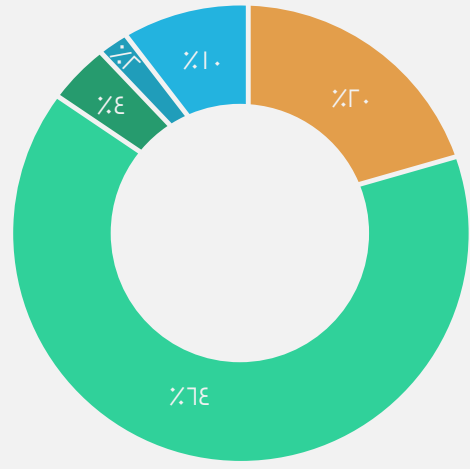
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية:

تعتزم الحكومة ترشيد فاتورة الدعم من خلال الانسحاب التدريجي من الدعم العيني الغير موجه خاصة دعم الطاقة والتحول إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩



فعلي العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١



دعم المواد الغذائية دعم المواد البترولية والكهرباء المساهمات و صندوق المعاشات الدعم النقدي أخرى

المصدر: وزارة المالية

وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتنفيذ برنامج شامل لتطوير وإعادة هيكلة قطاع الطاقة لتحسين وضعه المالي والتنظيمي بالإضافة إلى تسعير المنتجات البترولية بشكل سليم وصولاً إلى أسعار تغطي التكلفة. كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة. كما تستهدف الحكومة التخارج تدريجياً من دعم الكهرباء مع استمرار توفير الحماية للفئات المستهدفة. وفي ذات السياق يتم الآن تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطي نحو ٧٩ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطي نحو ٦٩ مليون مستفيد.

الاستثمارات:

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمار الممولة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات،

حيث من المتوقع ان ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة بخلاف الاستثمارات الممولة ذاتيا من قبل جهات الموازنة العامة للدولة في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤٠% مقارنة بالعام المالي الحالي (٢٠١٩/٢٠١٨) لتصل جملة المخصصات الى ١٤٠ مليار جنيه (١٣٣ مليار جنيه تمويل عجز خزانة و٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات) وهي أعلى قيمة زيادة شهدتها الاستثمارات خلال العشر سنوات الماضية.

ثامناً:

تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والاسواق المحلية والخارجية، ومع بدء انخفاض أسعار الفائدة محليا أصبح هناك امكانية في التوسع في استبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلي وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وسيساهم انخفاض أسعار الفائدة في السوق المحلي في قيام وزارة المالية بالتوسع في اصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر اعادة تمويل المديونية القائمة.

ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلي او الاقتراض الخارجي:

الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ تقديري	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة
الاحتياجات التمويلية للعام المالي	٦٥٣,٣٥٣	٧٠٠,٢١٢	٦٥٠,٦٩٤	٨٢٠,٧٠٦
العجز الكلي	٣٧٩,٥٩٠	٤٣٢,٥٨٠	٤٣٩,٢٠٦	٤٤٥,١٤٠
سداد القروض المحلية	٢١٩,٤٧٠	٢٣٥,٥٢٠	١٧٩,١٨٧	٣٣٤,٤٢٥ *
سداد القروض الأجنبية	٥٤,٢٩٣	٣٢,١١٢	٣٢,٣٠١	٥١,١٥١
مصادر التمويل	٦٥٣,٣٥٣	٧٠٠,٢١٢	٦٥٠,٦٩٤	٨٢٠,٧٠٦
التمويل الخارجي	١٧٤,٠٠٠	١٧٩,٢١٥	١٤٩,٥٥٠	٩٥,٥٥٠
قروض من مؤسسات دولية	٢٢,٢١٣	٢٦,٦٠٥	-	-
صندوق النقد الدولي	٤٨,١٢٨	٧٠,٩٤٧	٧٢,٠٠٠	٢٢,٧٥٠
اصدار سندات دولية	١٠٣,٦٦٠	٧٠,٩٤٧	٧٢,٠٠٠	٧٢,٨٠٠
قرض من دولة ألمانيا	-	٤,٤٣٤	٤,٥٠٠	-
قرض من دولة فرنسا	-	٣,٦٢٣	١,٠٥٠	-
قرض من المملكة المتحدة	-	٢,٦٦٠	-	-
التمويل المحلي	٤٧٩,٣٥٣	٥٢٠,٩٩٧	٥٠١,١٤٤	٧٢٥,١٥٦
اصدار أذون خزانة	٣٠٢,٥٥٣	٣٤٥,٤٩٧	٣٥٠,٨٠١	٤٣٥,٠٩٣
اصدار سداد خزانة	١٧٦,٨٠٠	١٧٥,٥٠٠	١٥٠,٣٤٣	٢٩٠,٠٦٢

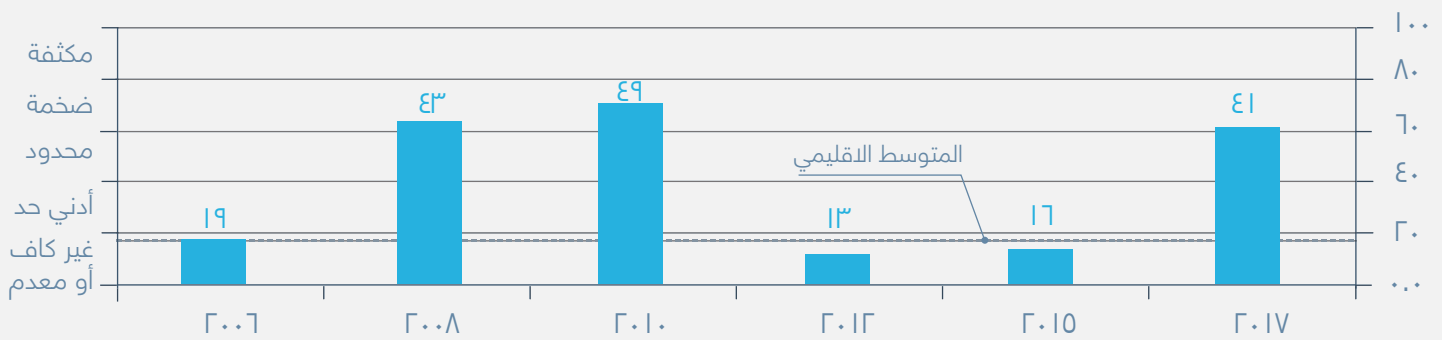
المصدر: وزارة المالية

* يتضمن هنا المبلغ سداد لسدادات صفرية الكوبون وجاري التفاوض مع البنوك علي استثناء ١٠٠ مليار جنيه منها في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وإصدار سندات جديدة طويلة الأجل بدلاً منها وهو ما سيققق خفض في قيمة سداد القروض المحلية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

تاسعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

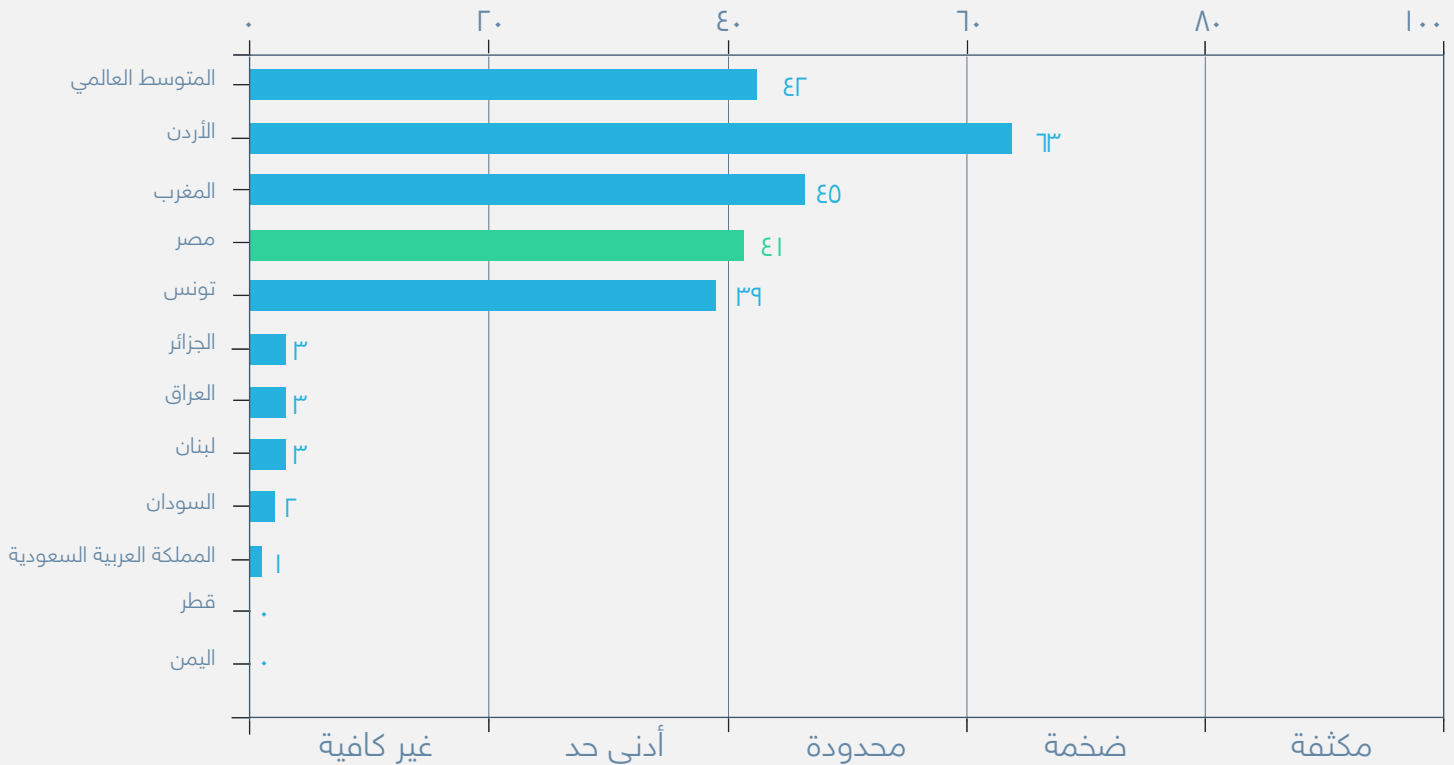
أدت جهود وزارة المالية الحثيثة لتدعيم أطر الشفافية خلال الخمس سنوات الماضية إلى تحسين مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية IBP كل عامين لعام ٢٠١٧ والصادر في ٣٠ يناير ٢٠١٨ لتحقق مصر ٤١ نقطة مئوية خلال ٢٠١٧ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال ٢٠١٥، وهو ما يقترب من المتوسط العالمي البالغ ٤٢ نقطة مئوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ١٨ نقطة مئوية بنحو ٢٣ درجة. وبذلك تحتل مصر المرتبة ٦٥ عالمياً والمركز الثالث اقليمياً بعد دولتي الأردن والمغرب، صعوداً من المرتبة ٨٩ في تقرير عام ٢٠١٥ من بين ١١٥ دولة شملها التقرير.

الشفافية لمصر من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٧



المصدر: شراكة الموازنة الدولية IBP

المقارنة الإقليمية لعام ٢٠١٧



المصدر: شراكة الموازنة الدولية IBP

ويمكن أن تتلخص جهود وزارة المالية في تحسين مؤشر الشفافية خلال عام ٢٠١٧ في التقارير التي يتم نشرها بصورة دورية وفقاً لمعايير شراكة الموازنة الدولية ومنها البيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة والذي تم نشره للعام الثالث على التوالي، والبيان المالي، والموازنة المعتمدة، وموازنة المواطن والتي تم نشرها للعام الخامس على التوالي، وتقدير الأداء الإقتصادي والمالي لنصف العام المالي والذي تم نشره بعد توقف عامين، وتقارير نهاية العام.

الوثيقة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطن	●	●	●	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها ● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط

المصدر: شراكة الموازنة الدولية IBP

بالإضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني التفاعلي الخاص بوزارة المالية وإتاحة البيانات وقابليتها للبحث الإلكتروني.

أما المحور الثاني فيشمل تطوير المشاركة المجتمعية بالتعاون مع البنك الدولي واليونيسف ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، والقيام بزيارات على مستوى المحافظات، وعقد ندوات بالقرى الأكثر فقراً لإستطلاع الآراء حول المشروعات المطلوب تنفيذها للإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين، بالإضافة إلى عمل لقاءات مع صناع القرار ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب والمواطنين لتسليط الضوء على أحدث توجهات السياسة المالية للدولة على المدى القصير والمتوسط والمشاركة في استحداث سياسات مالية تهم المواطن وتعكس أولوياتهم ورغباتهم.

وبالنسبة للمحور الثالث والذي يخص المسائلة والرقابة المجتمعية فيتم بالتعاون والتنسيق مع وزارتي التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والتنمية المحلية، ويشمل جميع الملاحظات حول الموازنة بشكل عام أو المشروعات المدرجة فيها أو ما يتم تنفيذه من مشروعات وتبادل هذه الملاحظات مع الإدارة الحكومية على مختلف المستويات وعبر مختلف منصات وقنوات التواصل. كما تبنت وزارة المالية مجموعة من المبادرات بهدف تحسين الرقابة المالية وتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة والتي شملت نشر تقرير شامل لأول مرة في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٧ يعرض الأداء المالي لما يزيد عن ٣٠٠ شركة عامة مملوكة للدولة، مع استعراض كيفية ممارسة الحكومة لسياسات المراقبة والإدارة الخاصة بها، بالإضافة إلى صافي علاقة تلك الشركات مع الخزنة العامة وجميع الإصلاحات والتدابير الإدارية المتبعة في كل قطاع.

ولضمان استمرار واستدامة الجهود وتحسين ترتيب مصر مستقبلياً، تم صدور قرار وزير المالية رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٨ الخاص بإنشاء وحدة خاصة للشفافية بالهيكل الإداري لوزارة المالية تركز على 3 محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز سبل المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات المالية والاقتصادية وتحديد أولوياتها، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية.

يتضمن المحور الأول استمرار إعداد ونشر عدد ٧ تقارير مالية تفصيلية على مدار مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة متضمنة البيان المالي قبل التمهيدي وموازنة المواطن وتقارير المراجعة نصف السنوية لأداء الموازنة العامة وتقارير مالية أخرى عن تطورات أداء الاقتصاد المصري.

عاشراً: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

(أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي جزئياً إلا أنه ما زال عرضة لعدد من المخاطر التي قد تؤثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، حيث تشهد عدد من الإقتصاديات الكبرى تحولات سياسية واقتصادية قد يكون لها تداعيات مختلفة خاصة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وحركة التجارة العالمية، هذا إلى جانب عدم وضوح تداعيات استمرار أعباء المديونيات العامة والخاصة في منطقة اليورو، كما أن الاتجاه المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية من الممكن أن يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل في عدد من الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تزايد المخاطر المالية في ضوء التشوهات في أسعار الأصول وارتفاع أسعار العقارات في عدد من الدول ووجود تقلبات ملموسة في أسواق الصرف بالتزامن مع تباين مسارات السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأسواق الناشئة.

يشكل احتمال تغير الافتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية خلال تنفيذ موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. لذا فقد تم إعداد الافتراضات الإقتصادية الرئيسية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة،
ولكن المستهدفات المالية قد تتأثر بوجود تغيرات كبيرة في الافتراضات التالية:

١-معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التي تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى. وبالتالي فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادي مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلي والفائض الأولي وبالتالي مستهدفات الدين العام.

من المتوقع أن يصل معدل نمو النشاط الإقتصادي العالمي في عام ٢٠١٩ بنحو ٣.٣٪ هبوطاً من ٣.٦٪ في عام ٢٠١٨، وهو ما يعكس تباطؤ النمو في الإقتصاد العالمي وهو ما قد يؤثر سلباً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادي وذلك في حالة حدوث تباطؤ بمعدلات أعلى.

٢-التجارة العالمية:

وفي نفس السياق، من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٣.٤٪ في ٢٠١٩ و ٣.٩٪ في ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي 3,8٪ عام ٢٠١٨. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤوّل للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حصة ما يؤوّل للخزانة العامة بنحو ١.٥ مليار جنيه.

٣-سعر الصرف:

نظراً لتبنى مصر سياسة سعر صرف مرنة منذ نوفمبر ٢٠١٦ فمن المحتمل أن يؤدي أي تحرك في سعر الصرف أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف المفترضة عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزي وضرائب الأذون والسندات. وفي حالة افتراض تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار بمتوسط قدره ١ جنيه خلال العام المالي فإن ذلك سيؤثر سلباً على الفائض الأولي المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢.٧ مليار جنيه أي بنحو ٠.١٪ من الناتج المحلي **وذلك من خلال التأثيرات التالية:**

- ارتفاع إيرادات قناة السويس بنحو ٤.٣ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حصة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة بنحو ٤.٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حصة الضرائب الجمركية القيمة بنحو ٣.٢ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع إيرادات الهيئة العامة للبترول بنحو ٠.٩ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع فاتورة دعم المواد البترولية بنحو ١٠.٧ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع فاتورة دعم السلع التموينية بنحو ١.٨ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع فاتورة دعم الكهرباء ومدفوعات الفوائد بالإضافة إلى بعض البنود الأخرى بنحو ٢.١ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٤-أسعار الفائدة:

قد تؤدي السياسة النقدية التقشفية لعدد من البنوك المركزية الى تضيق أوضاع التمويل الخارجي المتاح لجمهورية مصر العربية وبالتالي سيحد من القدرة على اصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل عجز الموازنة وتنويع مصادر التمويل، مما يمثل خطر إرتفاع تكلفة الاقتراض عن المتوقع في موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٥-الأسعار العالمية للنفط:

لذا فمن المهم توضيح أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه سنوياً.

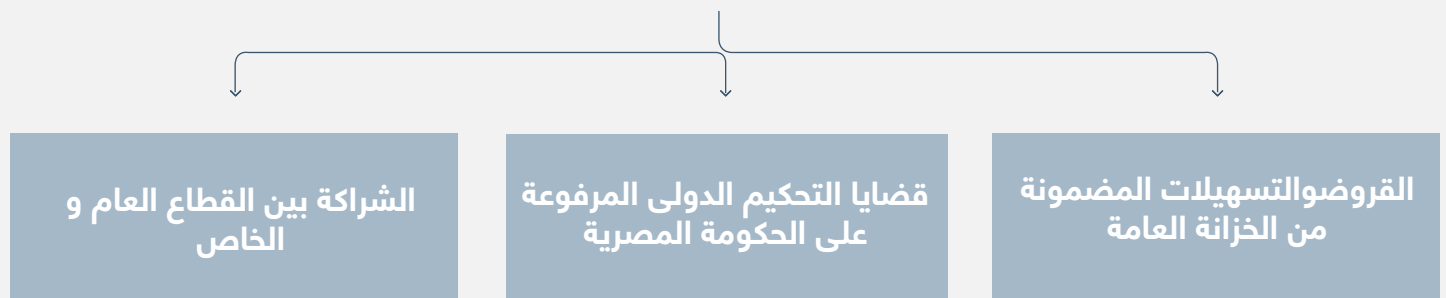
تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية في ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٥-٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات المالية الدولية.

وتجدر الإشارة الى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ يقدر بنحو ٦٨ دولار للبرميل. إلا أنه في حالة ارتفاع سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو 1 دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلي المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٢.٣ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة في حال وقوع أو عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

(ب)الالتزامات المحتملة الضمانات والالتزامات المالية):

الالتزامات المحتملة



1- القروض والتسهيلات المضمونة من الخزنة العامة:

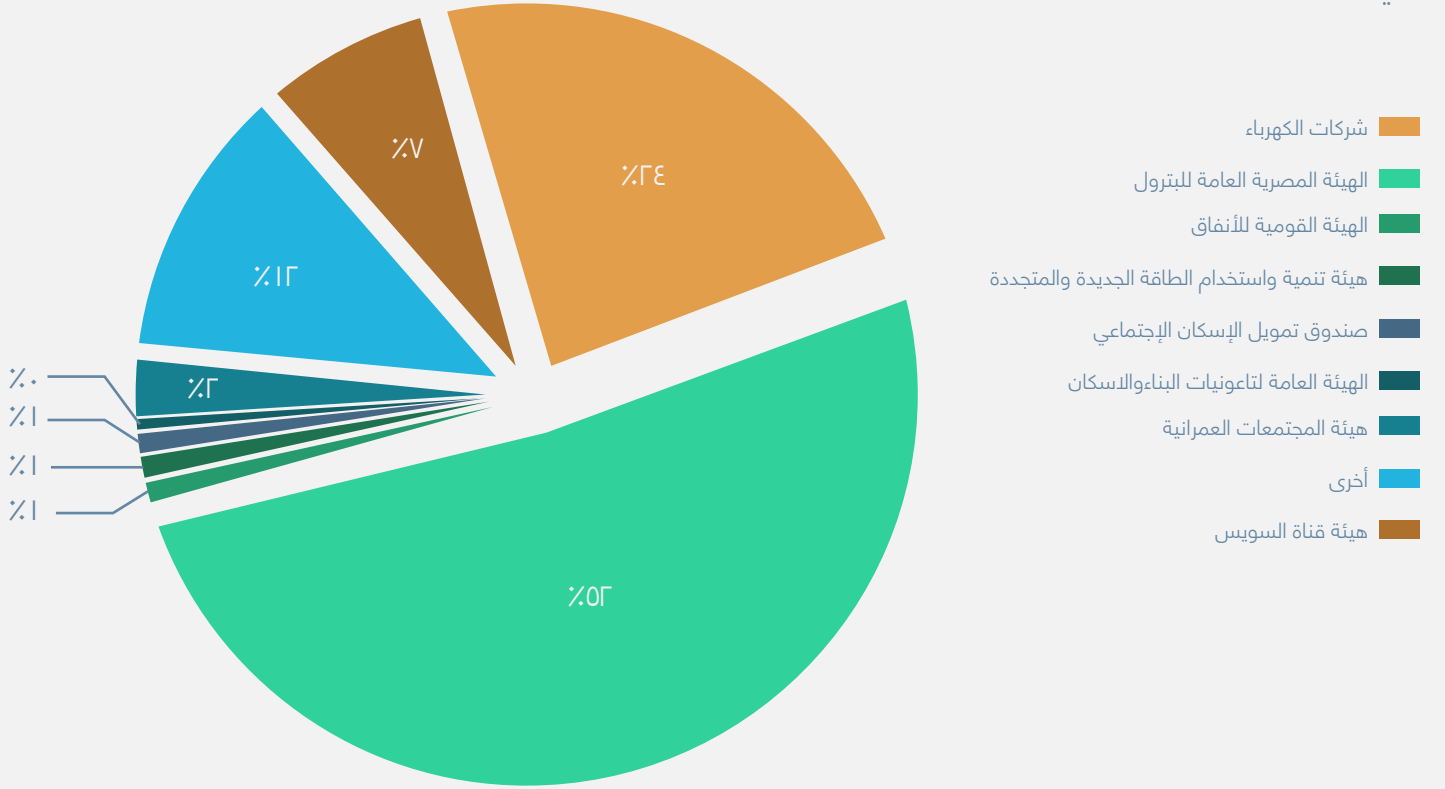
تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

■ حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانات من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزنة العامة للقروض.

■ تمثل التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة على الخزنة العامة في نهاية ديسمبر 2018 نحو 20.4% من الناتج المحلي، حيث تمثل الضمانات المحلية نحو 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

■ ومن الملاحظ تركّز إصدار الضمانات لقطاعي الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل (هيئة قناة السويس) حيث تمثل الضمانات المصدرة لتلك الجهات 83% تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة. يوضح الشكل التالي قيمة الضمانات المحلية والخارجية في نهاية ديسمبر 2018 وفقاً للجهات:

إجمالي قيمة الضمانات المحلية والخارجية (1281,3 مليار جنيه في 2018/12/31 موزعة وفقاً للجهات



وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطراب الحكومة لسداد تعويضات تعتبر منخفضة وذلك في ضوء عدد القضايا التي صدر لها أحكام في صالح الدولة المصرية في السنوات السابقة. وبافتراض أن ربع هذه المطالبات ستسدد على مدار ثلاث سنوات.

2- التعويضات المحتملة لسدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي:

■ قد تضطر الخزنة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.

الإجراءات الإصلاحية لتقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن الإلتزامات المحتملة:

وإدراكاً من وزارة المالية بضرورة التعامل مع تلك المخاطر المالية الناتجة عن الإلتزامات المحتملة على المدى المتوسط، فقد قامت الوزارة بتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية الخاصة بتقييم تلك المخاطر للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية لتطوير إدارة الإلتزامات وتحجيم درجة المخاطر الناتجة عنها.

إعداد منظومة متكاملة عصرية بوزارة المالية للتعامل مع المخاطر المالية

تعمل وزارة المالية المصرية على إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال المحاور والإصلاحات التالية:

١- يتم إعداد افتراضات الموازنة بشكل واقعي بحيث يتم إعداد تقديرات الموازنة في ضوء البيانات الفعلية المتاحة عن الأداء المالي للعام السابق وليس في ضوء تقديرات الموازنة للعام السابق، كما يتم وضع الافتراضات الاقتصادية في ضوء التقارير والتوقعات الدولية التي تعدها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات والبنوك الاستثمارية العالمية. كما يتم التنسيق مع كل من البنك المركزي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لضمان اتساق وواقعية الافتراضات الاقتصادية.

ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فى التالي:

١- صدر كتاب دورى من مجلس الوزراء فى مارس ٢٠١٧ بإلزام جميع الوزارات قبل التفاوض أو التعاقد على تنفيذ برامج أو أى مشروعات خاصة المشروعات الكبرى ذات الصبغة القومية والتى يترتب عليها ديون أو قروض أو أعباء مالية، مراعاة أن يتم التنسيق مع وزارة المالية والعرض على مجلس الوزراء للتأكد من جدواها ومدى حاجة الدولة إليها وما قد يترتب عليها من التزامات تتطلب إصدار ضمانات حكومية أو الاقتراض لتمويلها.

٢- تشكيل لجنة خاصة بالضمانات السيادية تتضمن كافة المتخصصين بوزارة المالية لمتابعة عملية إصدار وتقييم طلبات إصدار الضمانات الجديدة والتأكد من جدوى المشروعات الممولة ومن قدرة الجهات على سداد أقساط وفوائد المديونية المستحقة عليهم.

٣- يتم إعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي مع الإجراءات الاحترازية أو التصويبية المتخذة للتعامل مع أهم التحديات المالية. ويتضمن التقرير أهم المخاطر المالية المرتبطة بأية انحرافات في الافتراضات الاقتصادية أو المخاطر المرتبطة بتنفيذ الموازنة وأخيراً المخاطر المرتبطة بالإلتزامات العرضية.

٤- استخدام آليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية عن افتراضات الموازنة الأصلية والتي يتم أيضاً افتراضها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت إعداد الموازنة. وجارى انشاء وحدة متخصصة بوزارة المالية للتعامل مع موضوع التحوط بشكل مؤسسي ومتكامل وللتنسيق مع باقي الجهات المعنية.

٥- تم انشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام 2018 تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء قطاعات ومصالح الوزارة وتحديد أية مخاطر أو نقاط تتطلب تصويب أو تحسين وبما يضمن ان كافة قطاعات ومصالح الوزارة تساهم في تحقيق مستهدفات الوزارة والحكومة المصرية وكذلك العمل على تطوير الأداء وتحسينه بشكل مستمر.

٦- تنفيذ اغلب ومعظم الإصلاحات المستهدفة والتي تتضمنها الموازنة في توقيتاتها المستهدفة لضمان تحقيق الاثر المالي المتوقع بالموازنة.

٧- إعداد مستهدفات شهرية للموازنة وبعد التنسيق مع كافة القطاعات والمصالح ومتابعة تنفيذ تلك المستهدفات بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد أية مخاطر مرتبطة بتحقيق المستهدفات المالية بشكل مبكر والتعامل معها من خلال إجراءات تصويبية أو بديلة.

٨- تم إعتداد تطبيق آليه التسعير التلقائي للمواد البترولية وسيتم التوسع تدريجياً في تطبيقها بحيث يتم تعديل الأسعار بالسوق المحلي ومراجعتها بشكل دوري في ضوء المحددات الأساسية للأسعار مثل تطور سعر خام برنت العالمي وتغير سعر الصرف

٩- الجارى اعتماد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكوميهما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

حادى عشر: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط

بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية وخاصة البرامج التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية.

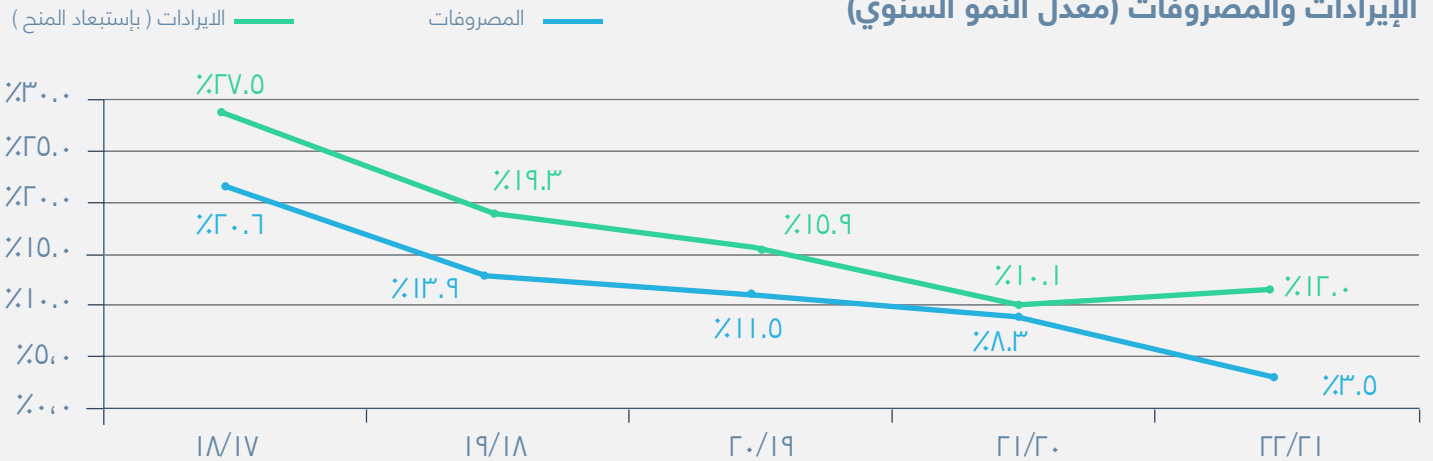
ويتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي عدداً من المستهدفات المالية والنقدية يتم تحديدها لاستمرار تصحيح الإختلالات المالية واختلالات ميزان المدفوعات ودفع معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل وبالتالي زيادة درجة الثقة المحلية والدولية والتي تمثل أهم المكاسب المستهدفة من برنامج الإصلاح مع مراعاة الأبعاد الإجتماعية والتنموية.

وتستهدف الحكومة خلال الثلاث سنوات المقبلة الإستمرار فى خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت معدلات الدين بالفعل من ١٠٨٪ فى يونيو ٢٠١٧ إلى ٩٧٪ من الناتج المحلى فى يونيو 2018 ومن المستهدف وصوله إلى نحو ٨٠٪ من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يؤدى هذا الخفض التدريجى فى معدلات الدين إلى تحقيق تحسن كبير فى استدامة المالية العامة ورفع قدرتها على التعامل مع التغيرات الطارئة فى مؤشرات الاقتصاد الكلى المحلى والعالمى فى المستقبل. كما يساهم انخفاض نسب المديونية فى زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى عن طريق الحد من الضغط على أسعار الفائدة، مما يدعم استثمارات القطاع الخاص ويخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة للداخلين الجدد فى السوق.

يتطلب تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادي خفض العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة إلى نحو ٦.٢٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، أخذاً فى الاعتبار تطبيق برنامج إقتصادي يوازن بين الإصلاحات المالية والإقتصادية والهيكلية المطلوب تنفيذها وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة فى مجالى التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق على استثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة فى مستوى الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين،

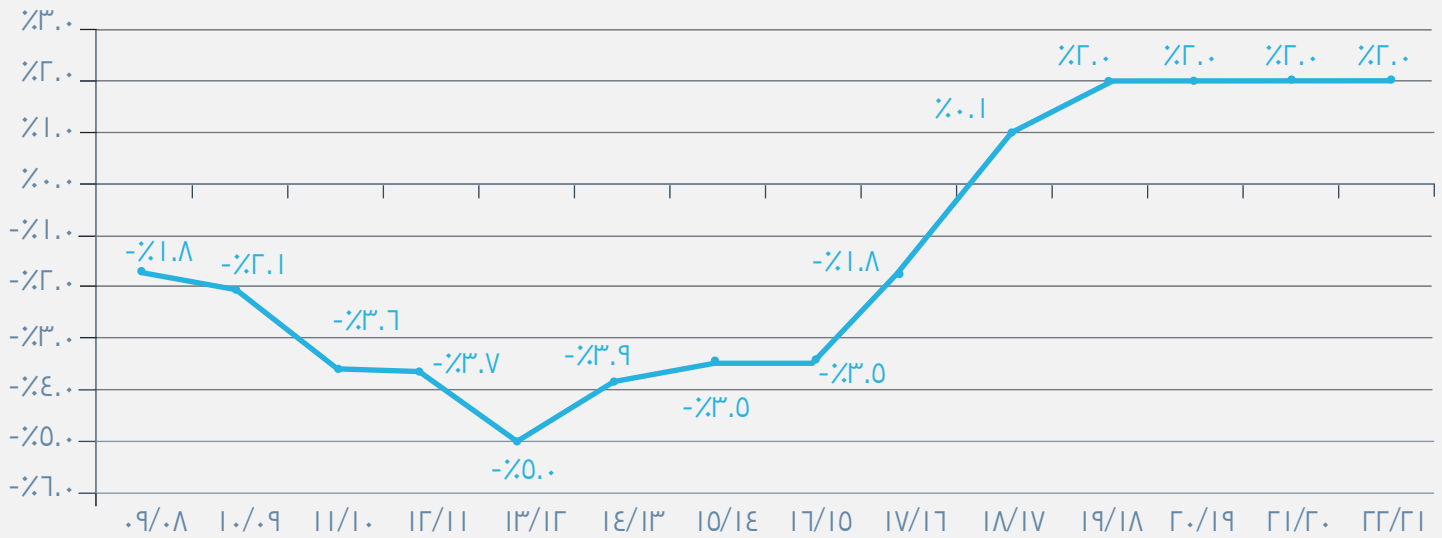
ويتطلب تخفيض رصيد الدين إلى ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ استهداف تحقيق فائض أولى قدره ٢٪ من الناتج على المدى المتوسط.

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوي)



المصدر: وزارة المالية

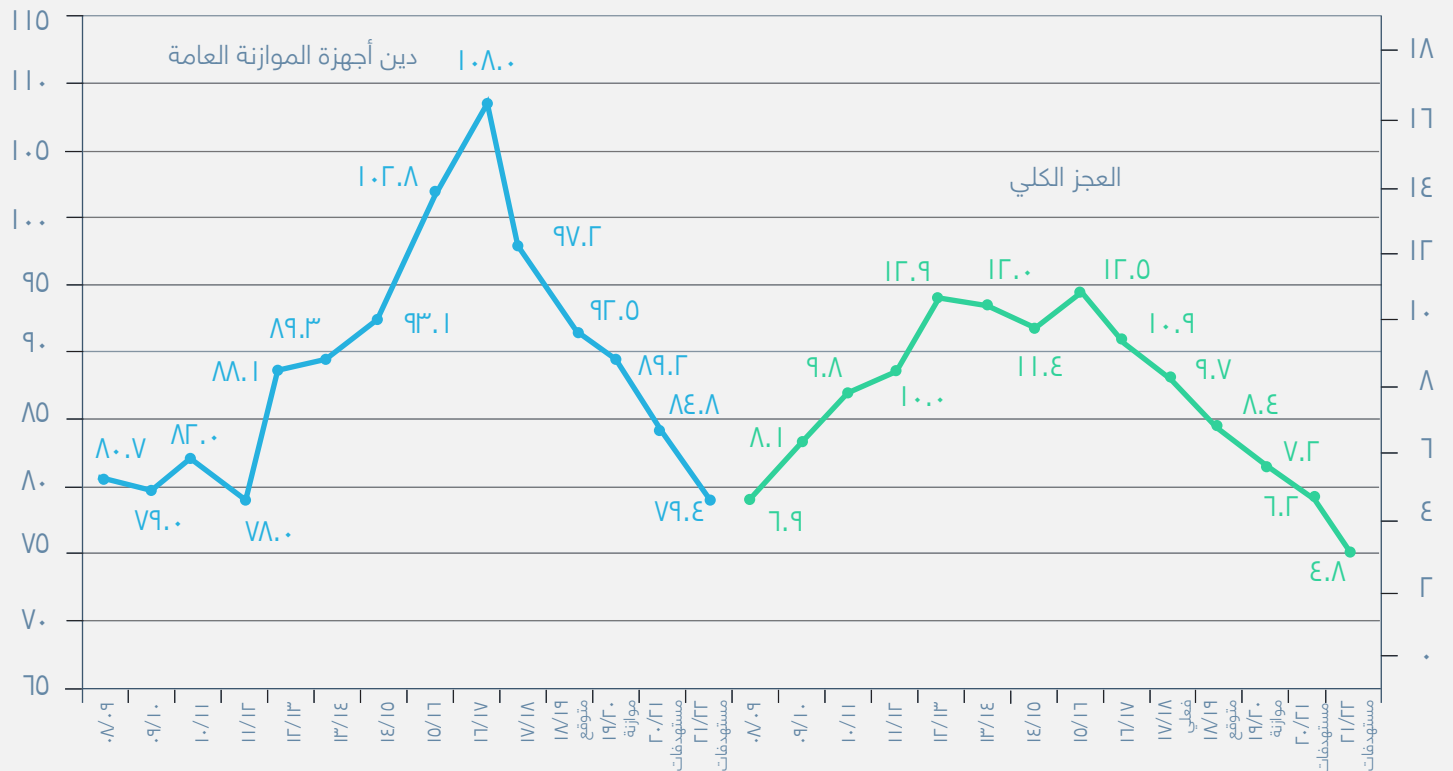
الميزان الأولي (% من الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية

وسيُساهم المسار المستهدف لخفض عجز الموازنة إلى جانب زيادة معدلات النمو الإقتصادي في تحسين مؤشرات الدين العام (محلي وخارجي) لتصل إلى ٨٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك إرتباطاً بإستمرار تطبيق إجراءات الضبط المالي وبما يسهم في توجيه موارد الدولة للإنفاق التنموي بدلاً من خدمة أعباء الدين.

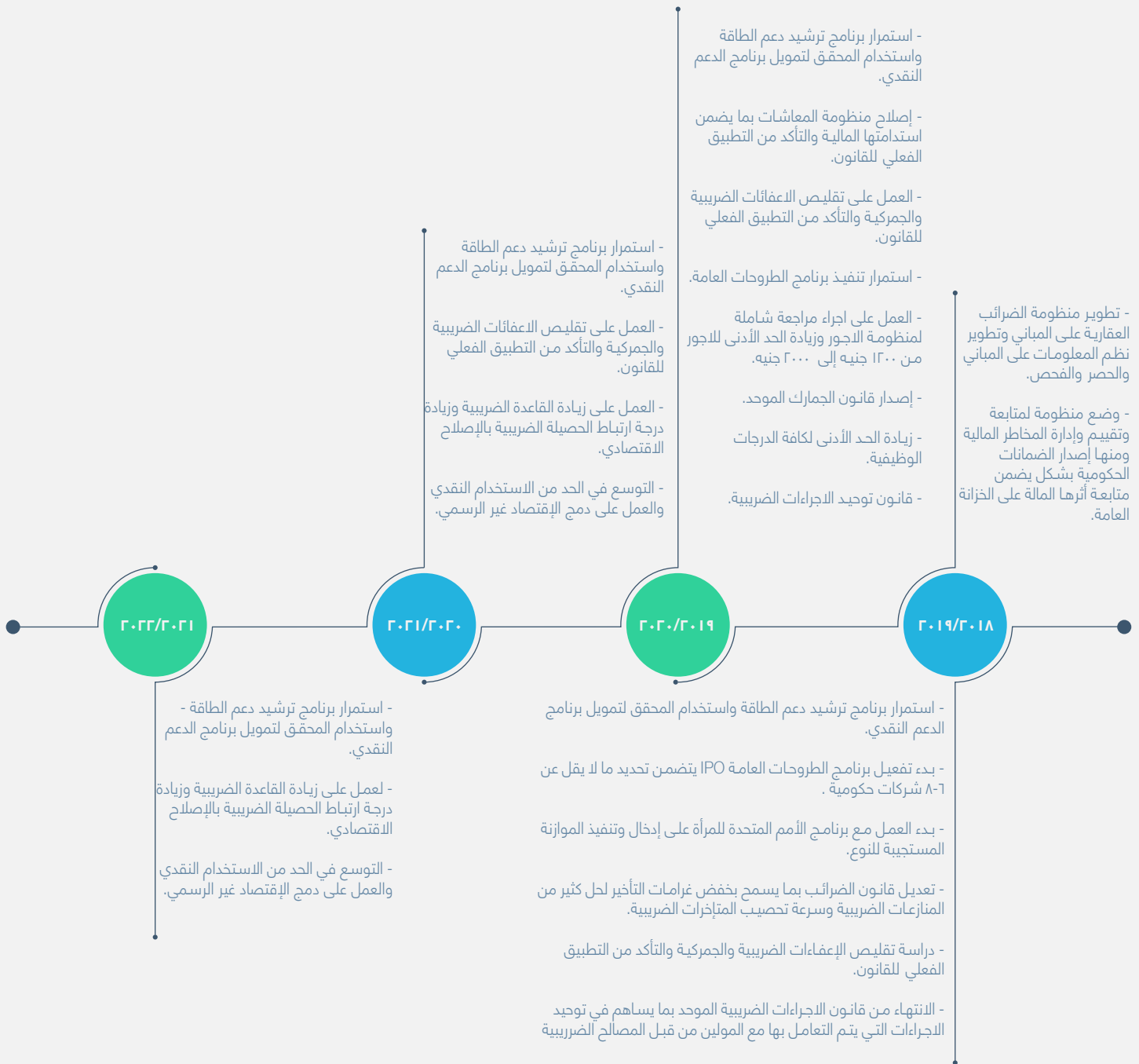
مستهدفات العجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية

ويتطلب ذلك إستمرار تنفيذ الإجراءات الإصلاحية في مجالات ترشيد الإنفاق غير الفعال والذي لا يؤثر بشكل مباشر على الفئات الأولى بالرعاية مثل دعم الطاقة والعمل على زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وتحقيق عائد أفضل على أصول الدولة، حيث أنه في غياب هذه الإصلاحات يمكن أن يرتفع العجز الكلي للموازنة العامة وكذلك الدين العام الحكومي بشكل لا يتحقق معه الإستدامة المالية والإستقرار اللازم للسيطرة على معدلات نمو الأسعار وإيجاد بيئة مناسبة لنمو النشاط الاقتصادي.

وتتمثل أهم الإجراءات الإصلاحية المستهدفة على المدى المتوسط لتحقيق الضبط المالي في:



مصادر التمويل المتوقعة على المدى المتوسط:

يوضح الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات اجهزة الموازنة سواء من الاسواق المحلية او الدولية وذلك فى ضوء الافتراضات الاقتصادية المتوقعة والنتائج المالية المستهدفة فى المدى المتوسط:

الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة

٢٠٢١/٢٠٢٠ متوقع	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٩/٢٠١٨ تقديري	البيان
٨٤٥,٢٣٩	٨٢٠,٧٠٦	٦٥٠,٦٩٥	الاحتياجات التمويلية للعام المالي
٤٦٦,٦٩٦	٤٤٥,١٤٠	٤٣٩,٢٠٦	العجز الكلي
٣٤٣,٦٣١ *	٣٢٤,٤١٥ *	١٧٩,١٨٧	سداد القروض المحلية
٣٤,٨١٢	٥١,١٥١	٣٢,٣٠١	سداد القروض الأجنبية
٨٤٥,١٣٩	٨٢٠,٧٠٦	٦٥٠,٦٩٤	مصادر التمويل
٧٤,٩٠٦	٩٥,٥٥٠	١٤٩,٥٥٠	التمويل الخارجي
-	-	-	قروض من مؤسسات دولية
-	٢٢,٧٥٠	٧٢,٠٠٠	صندوق النقد الدولي
٧٤,٩٠٦	٧٢,٨٠٠	٧٢,٠٠٠	اصدار سندات دولية
-	-	٤,٥٠٠	قرض من دولةألمانيا
-	-	١٠٥٠	قرض من دولة فرنسا
-	-	-	قرض من المملكة المتحدة
٧٧٠,٢٣٤	٧٢٥,١٥٦	٥٠١,١٤٤	التمويل المحلي
٣١١,٦٠٥	٤٣٥,٠٩٣	٣٥٠,٨٠١	اصدار أدون خزانة
٤٥٨,٦٢٩	٢٩٠,٠٦٢	١٥٠,٣٤٣	اصدار سداد خزانة

المصدر: وزارة المالية

* يتضمن هنا الميغ سداد لسدادات صفرية الكوبون وجاري التفاوض مع البنوك علي استدعاء ١٠٠ مليار جنيه منها في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ١٠٠ مليار جنيه أخرى في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ إصدار سندات جديدة طويلة الأجل بدلا منها وهو ما سيحقق خفض في قيمة سداد القروض المحلية خلال العام المالي٢٠٢٠/٢٠١٩.

الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

وقد حرصت وزارة المالية خلال العملية التشاورية لإعداد الخارطة الاستراتيجية على اتباع منهج هرمي Top Down Bottom Up Approach، ومراعاة جميع السياسات والتشريعات والمهام ذات الصلة المسئولة عنها الوزارة عند وضع الخارطة الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي تواجهها البلاد بالإضافة إلى الإمكانيات المتاحة.

وللإعداد لتلك الملتقيات، تم عقد عدة دورات تدريبية على التخطيط الاستراتيجي للقيادات استغرقت ٥٦ ساعة تدريبية، بالإضافة إلى ١٠٤ ساعة عمل لوضع الخطة الاستراتيجية بمشاركة أكثر من ٢٠٠ موظف.

وقد أثمرت تلك الجهود المبذولة بأيدي كوادر الوزارة على وضع رؤية ورسالة وقيم واضحة لوزارة المالية كما يلي:

رؤية الوزارة

"جهاز حكومي رائد، نموذج يُحتذى به على المستوى الإقليمي والعالمي، اقتصاد مصري رائد، يُحتذى به على الخريطة العالمية."

رسالة الوزارة

"رسم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة بما يحقق النمو الاقتصادي الشامل والضبط المالي والتوزيع العادل والكفاءة لموارد الدولة وإرساء دعائم اقتصاد قوي يحقق رفاهية المجتمع ويحمي مصالح الدولة العليا وأمنها القومي ويحفظ حقوق الأجيال القادمة."

قيم الوزارة

"الاحترام، الابتكار، التعاون، التواصل والشفافية."

وترتكز خارطة وزارة المالية الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية يتم تحقيقهم من خلال 18 هدف استراتيجي فرعي، وينبثق منهم 188 هدف استراتيجي على مستوى كافة القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى 652 مبادرة استراتيجية على مستوى الإدارات الوسطى.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للوزارة

- ١- استقرار الوضع المالي وتحجيم العجز والدين.
- ٢- الكفاءة والفاعلية في تحصيل وتخصيص وصرف موارد الدولة.
- ٣- الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستدام.

وجدير بالذكر، بأن جهود وزارة المالية لإرساء مبادئ الإدارة الاستراتيجية وتوحيد رؤى القيادات والعاملين بها قد بدأت في عام ٢٠١٦، ونتج عنها أول مسودة لخطة استراتيجية موحدة لوزارة المالية عام ٢٠١٧. وقد تم العمل على تحسين جودة تلك الاستراتيجية وهو ما أثمر عن الإعلان عن استراتيجية محدثة عصرية ومتسقة لوزارة المالية والتي أعلن عنها في مارس ٢٠١٩. ويوضح الشكل التالي أهم أهداف وزارة المالية والبرامج الفرعية المستهدفة من قبل كافة القطاعات والمصالح لتحقيق أهداف وزارة المالية الرئيسية.

انتهت وزارة المالية من وضع خطة استراتيجية خاصة بها منبثقة من خطة مصر ٢٠٣٠، وتتوافق مع خطة عمل الحكومة والتكليفات الرئاسية، وترتكز على رؤية واضحة لمستقبل واعد يُحقق معدلات تنمية مستدامة ويُعزز من تنافسية الاقتصاد المصري. وقد تم صياغة تلك الاستراتيجية من خلال قيادات الوزارة سواء القيادات العليا والقيادات التنفيذية وقيادات المصالح الايرادية ورؤساء كافة القطاعات ورؤساء الإدارات المركزية بها، بالإضافة إلى العاملين بالإدارة الوسطى.

وفى هذا الإطار، قامت الوزارة بعقد سلسلة من الملتقيات وورش العمل تحت شعار "معاً نخطط، نعمل، ننجح" لإعداد الخارطة الاستراتيجية وصياغتها بشكل علمي سليم، والتأكيد على أن تتضمن مهام وإجراءات إصلاحية محددة وجدول زمنية لتنفيذها وتحديد المعنيين بتنفيذها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء التي يمكن من خلالها قياس النتائج المُحققة ومراجعتها بشكل دوري مُستدام. وفى ضوء ذلك، اعتمدت وزارة المالية نموذج "بطاقات الأداء المتوازن" الذي يُعتبر من أهم الأساليب والتقنيات التي تُستخدم لضبط الأداء الاستراتيجي.

الحفاظ على معدل نمو إقتصادي مستدام	الكفاءة والفاعلية في تحصيل وتخصيص وصرف موارد الدولة		إستقرار الوضع المالي وتحجيم العجز والدين	منظور الرسالة
التسعير السليم للمدخلات	تطبيق الميكنة الشاملة المتكاملة	رفع كفاءة التمويل للبرامج الإجتماعية	إستراتيجية متوسط الأجل لتنمية الإيرادات المالية	منظور اعمليات الداخلية
	رفع كفاءة الإدارة الضريبية	تطبيق موازنة البرامج والأداء	تحسين عملية إدارة المخاطر المالية	
التحفيز المالي للقطاعات ذات الأولوية	تحقيق الإنضباط والإمتثال المالي ووضع ضوابط الإنفاق الحكومي	الإلتجاه إلى إعداد الموازنة من أعلى لأسفل وتعزيز مفهوم اللامركزية المالية	دمج الإقتصاد الغير رسمي في الإقتصاد الرسمي	
			العمل من خلال إستراتيجية لإدارة الدين العام على المدى المتوسط وتنويع مصادر التمويل	
الإرتقاء بالصورة الذهنية للوزارة				
تحسين كفاءة العملية الإدارية	تطوير نظم إدارة الأداء وتشجيع ثقافة الابتكار		تدريب العاملين بما يتماشى مع التطوير ولق صف ثاني من القيادات	منظور الكفاءات والإمكانات
تعظيم الإستفادة من شركاء التنمية				منظور الإنتاجية وإدارة الموارد

الفصل الثانى
البيانات التحليلية
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

مليون جنيه	
١,٥٧٤,٥٥٩	• قدر إجمالى المصروفات بمبلغ
١,١٣٤,٤٢٤	• وقدر إجمالى الإيرادات بمبلغ
٤٤٠,١٣٥	• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قدر بمبلغ
٥,٠٠٥	• وبإضافة صافى الحيازة المقدر بمبلغ
٤٤٥,١٤٠	• يكون العجز الكلى لمشروع الموازنة

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع فى السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالى تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والتقديرات الأولية لنتائج السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير (٣ - ١)	الوزن النسبي %	٢٠١٨/٢٠١٧		
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	فعلى					
المصروفات	١,٥٧٤,٥٥٩	١,٤٢٤,٠٢٠	١,٤١١,٩٩٦	١٦٢,٥٦٣		١,٢٤٤,٤٠٨	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٧	
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٣٠١,١١٥	٢٧٠,٠٩٠	٢٧٠,٠٨٨	٣١,٠٢٧	١٩,١	٢٤٠,٠٥٤	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	
٢ - شراء السلع والخدمات	٧٤,٩٢٣	٦٠,١٢٤	٦٠,١٢٣	١٤,٨٠٠	٤,٨	٥٣,٠٨٨	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	
٣ - الفوائد	٥٦٩,١٣٥	٥٤١,٣٠٥	٥٤١,٧٤٧	٢٧,٣٨٨	٣٦,٢	٤٣٧,٤٤٨	٣١٦,٦٠٢	٢٤٣,٦٣٥	
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٧,٦٩٩	٣٢٨,٢٩١	٣١٥,٨١٠	١١,٨٨٩	٢٠,٨	٣٢٩,٣٧٩	٢٧٦,٧١٩	٢٠١,٠٢٤	
٥ - المصروفات الأخرى	٩٠,٤٤٢	٧٥,٦٩٩	٧٥,٦٩٩	١٤,٧٤٤	٥,٧	٧٤,٧٥٨	٦١,٥١٧	٥٤,٥٥١	
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١١,٢٤٥	١٤٨,٥١٢	١٤٨,٥٣٠	٦٢,٧١٥	١٣,٤	١٠٩,٦٨٠	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٣	
الإيرادات	١,١٣٤,٤٢٤	٩٨٩,١٨٨	٩٧٦,٥٥٢	١٥٧,٨٧٢		٨٢١,١٣٥	٦٥٩,١٨٤	٤٩١,٤٨٨	
١ - الضرائب	٨٥٦,٦١٦	٧٧٠,٢٨٠	٧٥٩,٩٤٨	٩٦,٦٦٨	٧٥,٥	٦٢٩,٣٠٢	٤٦٢,٠٠٧	٣٥٢,٣١٥	
٢ - المنح	٣,٨٠٥	١,١٤١	١,١٥٠	٢,٦٥٥	٠,٣	٣,١٩٤	١٧,٦٨٣	٣,٥٤٣	
٣ - الإيرادات الأخرى	٢٧٤,٠٠٣	٢١٧,٧٦٧	٢١٥,٤٥٤	٥٨,٥٤٩	٢٤,٢	١٨٨,٦٣٩	١٧٩,٤٩٤	١٣٥,٦٣٠	
العجز (الفائض) النقدي	٤٤٠,١٣٥	٤٣٤,٨٣٢	٤٣٥,٤٤٤	٤,٦٩١		٤٢٣,٢٧٣	٣٧٢,٧٥٧	٣٢٦,٣٥٩	
صافي حيازة الأصول المالية	٥,٠٠٥	٣,٧٦٢	٣,٧٦٢	١,٢٤٣		٩,٣٠٦	٦,٨٣٣	١٣,١٣٩	
العجز (الفائض) الكلي	٤٤٥,١٤٠	٤٣٨,٥٩٤	٤٣٩,٢٠٦	٥,٩٣٤		٤٣٢,٥٨٠	٣٧٩,٥٩٠	٣٣٩,٤٩٩	
العجز (الفائض) الأولى ^{١/}	١٢٣,٩٩٥-	١٠٢,٧١١-	١٠٢,٥٤١-	٢١,٤٥٤-		- ٤,٨٦٩	٦٢,٩٨٩	٩٥,٨٦٣	
الناتج المحلي الإجمالي	٦,١٦٢,٦٢٢	٥,٢٥٠,٩٧٨	٥,٢٥٦,٣٩٤	٣,٤٧٦,١٧٤		٤,٤٣٧,٤٠٠	٣,٤٧٦,١٧٤	٢,٧٠٨,٥٠٠	
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	٪١٨,٤	٪١٨,٨	٪١٨,٦	٪١٨,١		٪١٨,٥	٪١٩,٠	٪١٨,١	
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي	٪٢٥,٦	٪٢٧,١	٪٢٦,٩	٪٣٠,٢		٪٢٨,٠	٪٢٩,٧	٪٣٠,٢	
نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي	٪٧,١	٪٨,٣	٪٨,٣	٪١٢,٠		٪٩,٥	٪١٠,٧	٪١٢,٠	
نسبة العجز (الفائض) الكلي إلى الناتج المحلي	٪٧,٢	٪٨,٤	٪٨,٤	٪١٢,٥		٪٩,٧	٪١٠,٩	٪١٢,٥	
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلي ^{١/}	- ٪٢,٠	- ٪٢,٠	- ٪٢,٠	٪٣,٥		- ٪٠,١	٪١,٨	٪٣,٥	
نسبة إجمالي الدين للناتج المحلي	٪٨٩,٢	٪٩١,٠	٪٩٢,٥	٪١٠٢,٨		٪٩٧,٢	٪١٠٨,٠	٪١٠٢,٨	

^{١/} يمثل العجز الكلي مطروحا منه الفوائد

الاستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١,٩٧٩ مليار جنيه (٣٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- **المصروفات** وتبلغ ١،٥٧٤ مليار جنيه بنسبة ٢٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- **حيازة الأصول المالية** وتبلغ ٢٩ مليار جنيه بنسبة ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- **سداد أقساط القروض** وتبلغ ٣٧٦ مليار جنيه بنسبة ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الاستخدامات المشار إليها:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٧/٢٠١٦			٢٠١٨/٢٠١٧			٢٠١٩/٢٠١٨			التغير		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		البيان	
فعلى			متوقع			نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	الموازنة	الوزن النسبى %	مشروع موازنة	الوزن النسبى %	مشاريع موازنة						
																		المصروفات	
٢١٣,٧٢١			٢٢٥,٥١٣			٢٤٠,٠٥٤			٢٧٠,٠٨٨			١١,٥	٣١,٠٢٥	١٥,٧	٢٧٠,٠٩٠	١٥,٢	٣٠١,١١٥	١ - الأجور وتعويضات العاملين	
٣٥,٦٦٢			٤٢,٤٥٠			٥٣,٠٨٨			٦٠,١٢٣			٢٤,٦	١٤,٧٩٩	٣,٥	٦٠,١٢٤	٣,٨	٧٤,٩٢٣	٢ - شراء السلع والخدمات	
٢٤٣,٦٣٥			٣١٦,٦٠٢			٤٣٧,٤٤٨			٥٤١,٧٤٧			٥,١	٢٧,٨٣٠	٣١,٤	٥٤١,٣٠٥	٢٨,٨	٥٦٩,١٣٥	٣ - الفوائد	
٢٠١,٠٢٤			٢٧٦,٧١٩			٣٢٩,٣٧٩			٣١٥,٨١٠			٠,٢-	٥٩٢-	١٩,٠	٣٢٨,٢٩١	١٦,٦	٣٢٧,٦٩٩	٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	
٥٤,٥٥١			٦١,٥١٧			٧٤,٧٥٨			٧٥,٦٩٩			١٩,٥	١٤,٧٤٤	٤,٤	٧٥,٦٩٩	٤,٦	٩٠,٤٤٢	٥ - المصروفات الأخرى	
٦٩,٢٥٣			١٠٩,١٤١			١٠٩,٦٨٠			١٤٨,٥٣٠			٤٢,٢	٦٢,٧٣٣	٨,٦	١٤٨,٥١٢	١٠,٧	٢١١,٢٤٥	٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	
٨١٧,٨٤٧			١,٠٣١,٩٤١			١,٢٤٤,٤٠٨			١,٤١١,٩٩٦			١٠,٦	١٥٠,٥٣٩	٨٢,٦	١,٤٢٤,٠٢٠	٧٩,٦	١,٥٧٤,٥٥٩	جملة المصروفات	
%			%			%			%										نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
٣٠,٢			٢٩,٧			٢٨,٠			٢٦,٩						٢٧,١		٢٥,٦		
٢٠,٧٣٤			١٢,٠١٤			١٩,٥٧٢			٢٤,٦٢٠			١٧,٠	٤,١٩١	١,٤	٢٤,٦٢٠	١,٥	٢٨,٨١٢	٧ - حيازة الأصول المالية	
٢٥٠,١٤٣			٢٧٣,٧٦٣			٢٦٧,٦٣٢			٢١١,٤٨٨			٣٦,١	٩٩,٥٢٣	١٦,٠	٢٧٦,٠٤٣	١٩,٠	٣٧٥,٥٦٦	٨ - سداد القروض	
١,٠٨٨,٧٢٤			١,٣١٧,٧١٨			١,٥٣١,٦١٢			١,٦٤٨,١٠٤			١٤,٧	٢٥٤,٢٥٤	١٠٠,٠	١,٧٢٤,٦٨٣	١٠٠,٠	١,٩٧٨,٩٣٧	إجمالى الاستخدامات	
%			%			%			%										نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
٤٠,٢			٣٧,٩			٣٤,٥			٣١,٤						٣٢,٨		٣٢,١		

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١,٥٧٤,٥٥٩ مليون جنيه (٢٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١,٤٢٤,٠٢٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (٢٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ١٥٠,٥٣٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٦٪ ، وبزيادة بلغت نحو ١٦٢,٥٦٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ١,٤١١,٩٩٦ مليون جنيه (٢٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة ومتطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومي من سلع وخدمات، فضلاً عن إرتفاع تكلفة خدمة الدين العام.

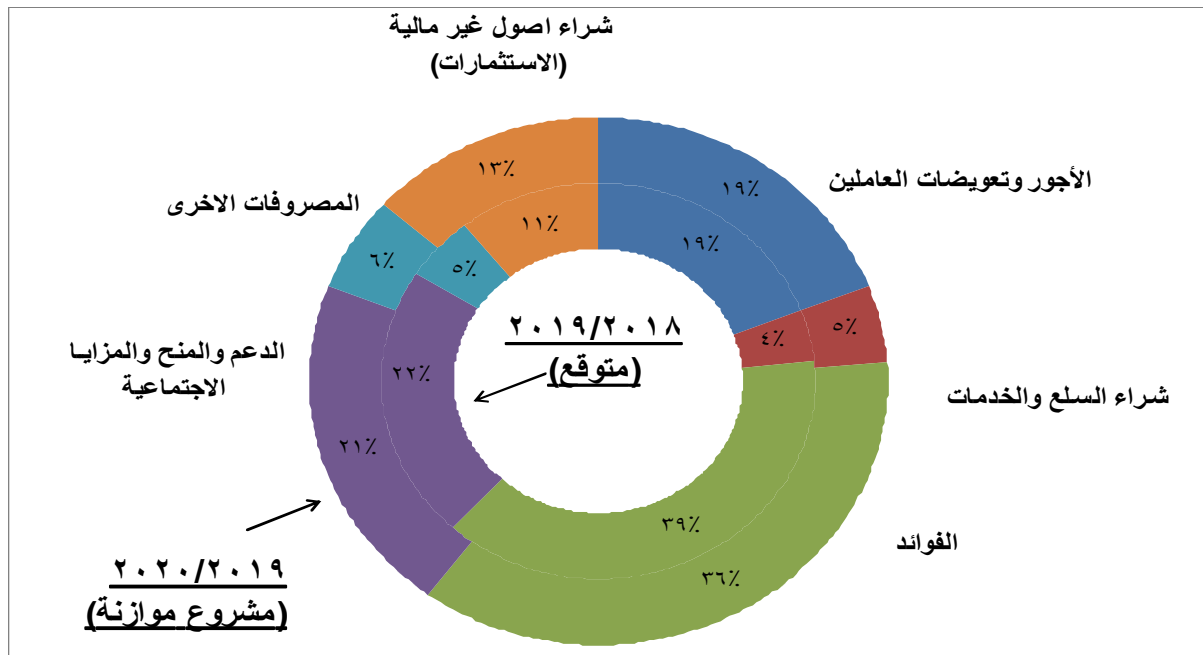
وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي:

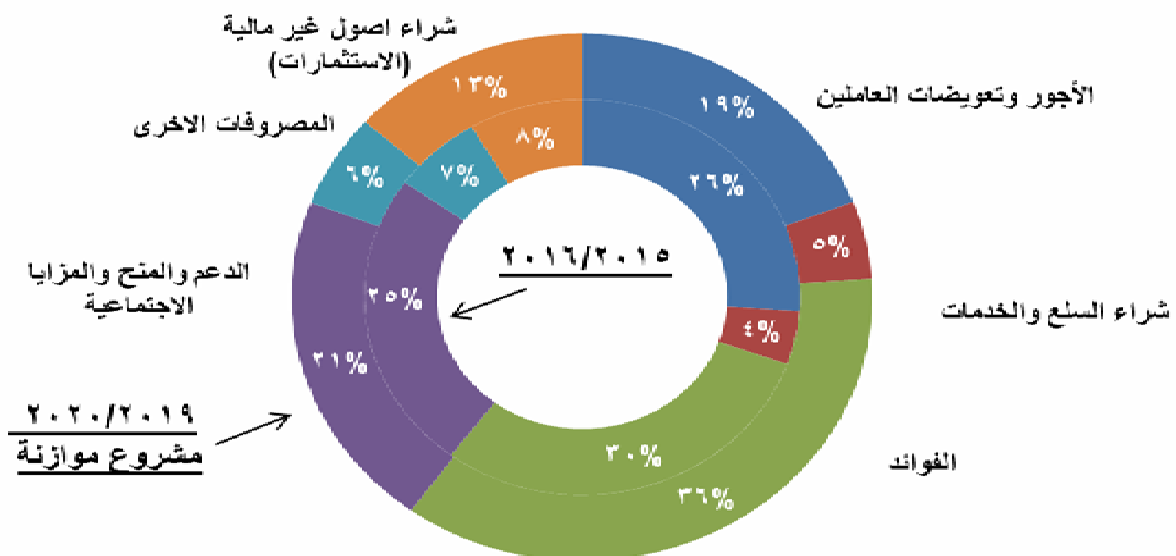
وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي فيما يلي:

- § الأجور وتعويضات العاملين.
- § شراء السلع والخدمات.
- § الفوائد.
- § الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- § المصروفات الأخرى.
- § شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الإقتصادي إلى إجمالي المصروفات في مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنسب المتوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ونسب الأداء الفعلي للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.



التقسيم الاقتصادي للمصروفات



كما يوضح الجدول التالي المصروفات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٣)
المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبي %	الموازنة	الوزن النسبي %	قيمة	نسبة %				
البيان	موقع	متوقع	فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
* الأجور وتعويضات العاملين	٣٠١,١١٥	١٩,١	٢٧٠,٠٩٠	١٩,٠	٣١,٠٢٥	١١,٥	٢٧٠,٠٨٨	٢٤٠,٠٥٤	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٤,٩		%٥,١				%٥,١	%٥,٤	%٦,٥	%٧,٩
* شراء السلع والخدمات	٧٤,٩٢٣	٤,٨	٦٠,١٢٤	٤,٢	١٤,٧٩٩	٢٤,٦	٦٠,١٢٣	٥٣,٠٨٨	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%١,٢		%١,١				%١,١	%١,٢	%١,٢	%١,٣
* الفوائد	٥٦٩,١٣٥	٣٦,١	٥٤١,٣٠٥	٣٨,٠	٢٧,٨٣٠	٥,١	٥٤١,٧٤٧	٤٣٧,٤٤٨	٣١٦,٦٠٢	٢٤٣,٦٣٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٩,٢		%١٠,٣				%١٠,٣	%٩,٩	%٩,١	%٩,٠
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٧,٦٩٩	٢٠,٨	٣٢٨,٢٩١	٢٣,١	٥٩٢-	-٠,٢	٣١٥,٨١٠	٣٢٩,٣٧٩	٢٧٦,٧١٩	٢٠١,٠٢٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٥,٣		%٦,٣				%٦,٠	%٧,٤	%٨,٠	%٧,٤
* المصروفات الأخرى	٩٠,٤٤٢	٥,٧	٧٥,٦٩٩	٥,٣	١٤,٧٤٤	١٩,٥	٧٥,٦٩٩	٧٤,٧٥٨	٦١,٥١٧	٥٤,٥٥١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%١,٥		%١,٤				%١,٤	%١,٧	%١,٨	%٢,٠
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١١,٢٤٥	١٣,٤	١٤٨,٥١٢	١٠,٤	٦٢,٧٣٤	٤٢,٢	١٤٨,٥٣٠	١٠٩,٦٨٠	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٣,٤		%٢,٨				%٢,٨	%٢,٥	%٣,١	%٢,٦
الإجمالى	١,٥٧٤,٥٥٩	١٠٠,٠	١,٤٢٤,٠٢٠	١٠٠,٠	١٥٠,٥٤٠	١٠,٦	١,٤١١,٩٩٦	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٧
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٢٥,٦		%٢٧,١				%٢٦,٩	%٢٨,٠	%٢٩,٧	%٣٠,٢

الأجور وتعويضات العاملين

تقدر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٠١,١١٥ مليون جنيه (٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٢٧٠,٠٩٠ مليون جنيه (٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٣١,٠٢٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪ عن الاعتماد المدرج بذات السنة المالية ، وبزيادة تبلغ نحو ٣١,٠٢٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢٧٠,٠٨٨ مليون جنيه (٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,١٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١,٥٧٤,٥٥٩ مليون جنيه.

وقد روعي في تقدير الأجور بمشروع الموازنة المعروض إلزام كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة في هذا العام ترجع إلى القرارات التي اتخذت من جانب السيد رئيس الجمهورية نحو تحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة والتي تضمن ما يلي:

- § رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٠٠٠ جنيه لأدنى درجات التعيين .
- § منح حافز بمبلغ ١٥٠ جنيه شهرياً لكل العاملين بالدولة.
- § إطلاق أكبر حركة ترقية لجميع العاملين بالدولة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ .
- § منح جميع العاملين بالدولة العلاوة الدورية السنوية بحد أدنى ٧٥ جنيه شهرياً.

كما يوضح الجدول التالي توزيع الأجور بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				٢٠١٩/٢٠١٨	التغير		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		البيان
فعلى			متوقع		نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	الموازنة	الوزن النسبى %	مشروع موازنة	
٥٣,٢٨٧	٥٦,٩٢٩	٦٥,٦٦١	٧٧,٩٠٦	٢٢,٣	١٥,٢٦٧	٢٥,٤	٦٨,٥٠٥	٢٧,٨	٨٣,٧٧٢	* الوظائف الدائمة	
٤,٠٣٦	٤,٣٣٢	٤,٨٧٢	٥,٢٠٥	١٨,٢	٨٢٩	١,٨	٤,٥٥٥	١,٨	٥,٣٨٥	* الوظائف المؤقتة	
٧٤,٣٢٦	٧٥,٦٢٢	٨٠,٢٨٤	٩١,٣٥٣	٤,٢	٣,٥٩٠	٣١,٣	٨٤,٥٢٨	٢٩,٣	٨٨,١١٨	* المكافآت ^{١/}	
٢٥,٦٩٥	٢٧,١٧٤	٢٧,٢٨٣	٣٠,٨٦٥	٤,٩	١,٤٤٠	١١,١	٢٩,٦٣٦	١٠,٣	٣١,٠٧٦	* البدلات النوعية ^{٢/}	
١٣,٤٤٨	١٢,٨١٦	١١,٤٥٤	١٠,٩٣٩	١٧,٥-	٢,٦٩٩-	٥,٧	١٥,٤٦٣	٤,٢	١٢,٧٦٣	* المزايا النقدية	
٣,٠٣٤	٤,٣٧٣	٥,٨٠٥	٦,٠٥٣	١٠,٥	٦٦٤	٢,٣	٦,٣٤٧	٢,٣	٧,٠١١	* المزايا العينية	
٢٠,٦٠٦	٢٣,١٨٤	٢٦,٧٤٢	٣١,٥٧٦	١٨,٦	٥,٠٩٢	١٠,١	٢٧,٣٥٤	١٠,٨	٣٢,٤٤٦	* المزايا التأمينية ^{٣/}	
١٩,٢٨٩	٢١,٠٨٤	١٧,٩٥٢	١٦,١٩٠	٢٠,٣	٦,٨٤٢	١٢,٥	٣٣,٧٠٣	١٣,٥	٤٠,٥٤٥	* باقى أنواع الأجور والاحتياطي	
٢١٣,٧٢١	٢٢٥,٥١٣	٢٤٠,٠٥٤	٢٧٠,٠٨٨	١١,٥	٣١,٠٢٥	١٠٠	٢٧٠,٠٩٠	١٠٠	٣٠١,١١٥	الإجمالى	
%٧,٩	%٦,٥	%٥,٤	%٥,١				%٥,١		%٤,٩	نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	

^{١/} مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، وتكاليف حافز اثابة إضافي.

^{٢/} مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مهن طبية.

^{٣/} مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاء، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل هذه الإعتمادات متطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومي بما فى ذلك الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبة بالمدارس كما تحتوى على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٧٤،٩٢٣ مليون جنيه (١,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ٦٠،١٢٤ مليون جنيه (١,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٤،٧٩٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٦ ٪ ، وبزيادة تبلغ نحو ١٤،٨٠٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٦٠،١٢٣ مليون جنيه (١,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٦ ٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٨ ٪ من إجمالى المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه.

و يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

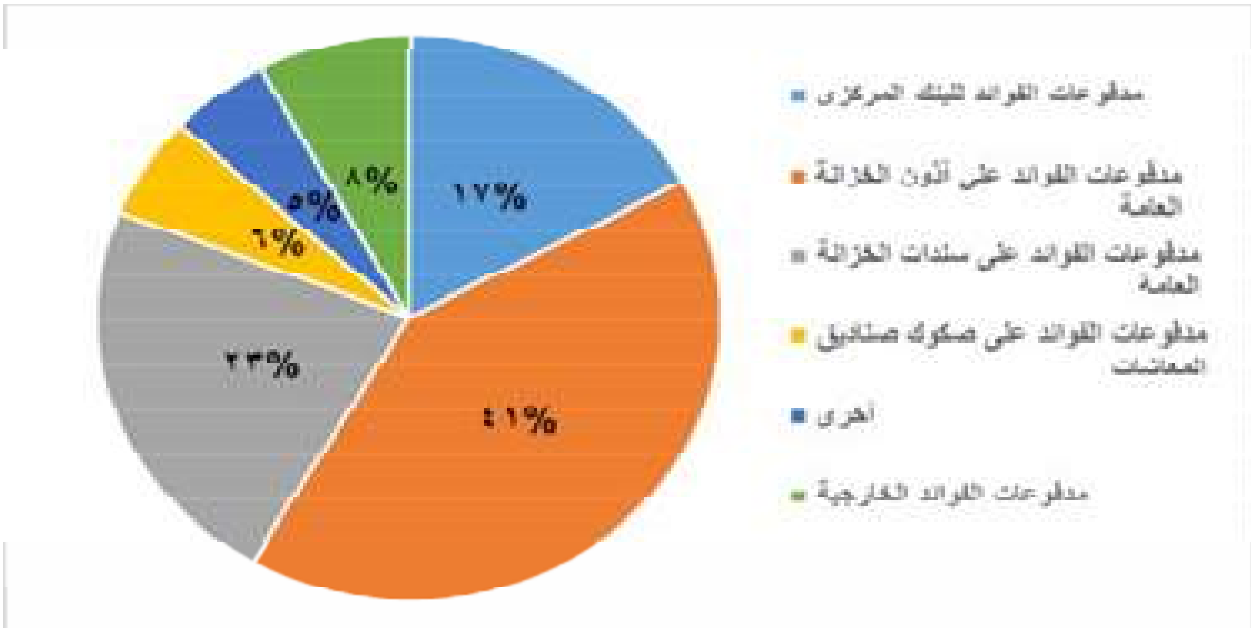
(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٧/٢٠١٦			٢٠١٨/٢٠١٧			٢٠١٩/٢٠١٨			٢٠٢٠/٢٠١٩			البيان
فعلى			متوقع	التغير		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩							
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	الموازنة	الوزن النسبى %	مشروع موازنة						
٣,٥٨٨	٤,٣١٤	٧,٠٥٩	٧,٩٩٤	٢٩,٥	٢,٠٧٨	١١,٧	٧,٠٣٦	١٢,٢	٩,١١٣	* الادوية					
١,٩٧٨	٢,٠٧٧	٢,٢٦٥	٣,٦٨٩	٢,٣-	١٠,٦-	٧,٦	٤,٥٩٧	٦,١	٤,٤٩١	* الاغذية					
٢,٣٠٨	٦,٢٣٢	٦,٥٥١	٧,٩١٩	٦٤,٤	٣,٧٧٩	٩,٨	٥,٨٧٠	١٢,٩	٩,٦٤٨	* مواد خام أخرى					
١,٣٧٥	١,٥١٢	٢,٥٩٣	٢,٩٣٧	٥٩,٢	١,٣٦٢	٣,٨	٢,٣٠٠	٤,٩	٣,٦٦٢	* وقود وزيت وقوى محرك للتشغيل					
١٢٨	١٥٧	٣١٢	٣٥٣	٤٧,٧	١٦٦	٠,٦	٣٤٨	٠,٧	٥١٤	* وقود وزيت لسيارات الركوب					
٨٥٨	١,٠٠٣	١,٨٤٨	٢,٣٩٣	٢٣,٨	٥٠٥	٣,٥	٢,١٢٠	٣,٥	٢,٦٢٥	* قطع غيار ومهمات					
٤,١١٢	٣,٧٢٤	٤,٠٦٦	٤,٦٠٤	١٩,٧	١,٠٠٤	٨,٥	٥,١٠٦	٨,١	٦,١٠٩	* الإئارة					
٧٨٤	٧٧٨	١,١٤٩	١,٣٠١	٢٤,٥	١٧٤	١,٢	٧٠٩	١,٢	٨٨٣	* المياه					
٤,٩٣٩	٥,٧٨٥	٧,٤٢٦	٨,٤٠٩	٥٣,٩	٤,٢١٤	١٣,٠	٧,٨١٤	١٦,١	١٢,٠٢٨	* الصيانة					
١,٤٩٠	١,٥٧٨	٢,٩٧٦	٣,٣٧٠	٢١,٤	٦١١	٤,٨	٢,٨٦١	٤,٦	٣,٤٧٣	* نفقات الطبع					
٣,٠٧٦	٣,٠٢٥	٣,١٨٣	٣,٩٠٤	١٠,٩	٣٩٧	٦,٠	٣,٦٣٤	٥,٤	٤,٠٣١	* النقل والانتقالات					
٢٩٢	٢٦٧	٣٢٣	٣٦٦	١١,٩	٦٦	٠,٩	٥٥٢	٠,٨	٦١٧	* البريد والإتصالات					
١٨١	١٧٢	٨١٩	٤٢٧	٢١,٢	٥٦	٠,٤	٢٦٥	٠,٤	٣٢١	* نفقات تنفيذ أحكام قضائية					
١٠,٥٥٣	١١,٨٢٦	١٢,٥٢١	١٢,٤٥٦	٣١,١	٣,٣٤٥	١٧,٩	١٠,٧٦٣	١٨,٨	١٤,١٠٨	* باقى بنود الباب الثانى					
٠	٠	٠	٠	٠,٠	٢,٨٥٠-	١٠,٢	٦,١٥٠	٤,٤	٣,٣٠٠	* إحتياطيات عامة					
٣٥,٦٦٢	٤٢,٤٥٠	٥٣,٠٨٨	٦٠,١٢٣	٢٤,٦	١٤,٧٩٩	١٠٠	٦٠,١٢٤	١٠٠,٠	٧٤,٩٢٣	الإجمالى					
%١,٣	%١,٢	%١,٢	%١,١				%١,١		%١,٢	نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى					

الفوائد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٥٦٩,١٣٥ مليون جنيه (٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٥٤١,٣٠٥ مليون جنيه (١٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢٧,٨٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,١٪ وبزيادة تبلغ نحو ٢٧,٣٨٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٥٤١,٧٤٧ مليون جنيه (١٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة زيادة قدرها ٥,١٪.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩:



وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣٦,١ ٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١,٥٧٤,٥٥٩ مليون جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

كما يوضح الجدول التالي توزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٨:

جدول رقم (٦)
الفوائد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٧/٢٠١٦			٢٠١٨/٢٠١٧			٢٠١٩/٢٠١٨			التغير		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		البيان
فعلى			متوقع	نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	الموازنة	الوزن النسبى %	مشروع موازنة									
																	(أ) - الفوائد الخارجية	
٥٠,٠٠٨	٩,٤٢٦	٢٢,١٠٤	٣٠,٩٦٨	٤٢,٧	١٣,٢٧٤	٥,٧	٣١,١٠٠	٧,٨	٤٤,٣٧٤	* فوائد الدين العام الخارجى								
٥٨	١٧٣	٩٥	٣٣٥	١,٥-	٥-	٠,١	٣٣٥	٠,١	٣٣٠	* فوائد خارجية تسددها الجهات								
٥٠,٠٦٦	٩,٥٩٩	٢٢,١٩٩	٣١,٣٠٣	٤٢,٢	١٣,٢٦٩	٥,٨	٣١,٤٣٥	٧,٩	٤٤,٧٠٤	جملة (أ)								
(ب) - الفوائد المحلية																		
٣٤,٢٦١	٥٨,١٩٣	١٠٩,٧٧٨	٩٤,٤٧٦	٢,٤	٢,٢٥٤	١٧,٥	٩٤,٤٧٦	١٧,٠	٩٦,٧٣٠	* فوائد سندات البنك المركزى								
٥٩,٨٤٧	٩٠,٩٧٥	١٦٤,٣١٦	٢٣٦,٢٨٧	٦,٨	١٤,٩١٧	٤٠,٨	٢٢٠,٧٣٩	٤١,٤	٢٣٥,٦٥٧	* فوائد الآتون على الخزانة العامة								
٨٨,٤٠٧	١٠٧,٨٠٦	١١٠,١٤٠	١٣٢,٨٨٠	٧,٧	٩,٢٧٦	٢٢,١	١١٩,٨٨١	٢٢,٧	١٢٩,١٥٦	* فوائد سندات الخزانة المصرية								
٣١,٥٤٤	١٦,٥٣٢	٣,٥٦٤	٥,٧٥٨	٣١,١	١,٧٩٣	١,١	٥,٧٥٨	١,٣	٧,٥٥٠	* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين								
٢٣,٥٩٠	٢٨,١٦٤	٢٢,٣٢٤	٣٣,٢٦٨	٧,٥	٢,٣١١	٥,٧	٣٠,٨٦٩	٥,٨	٣٣,١٧٩	* فوائد صكوك صناديق المعاشات								
٩٢١	٥,٣٣٢	٥,١٢٨	٧,٧٧٦	٧٢٤,٧	٢٧٦,٤٥٣	٧,٠	٣٨,١٤٩	٣,٩	٢٢,١٥٩	فوائد أخرى متنوعة								
٢٣٨,٥٧٠	٣٠٧,٠٠٣	٤١٥,٢٤٩	٥١٠,٤٤٤	٢,٩	١٤,٥٦٠	٩٤,٢	٥٠٩,٨٧٠	٩٢,١	٥٢٤,٤٣١	جملة (ب)								
٢٤٣,٦٣٥	٣١٦,٦٠٢	٤٣٧,٤٤٨	٥٤١,٧٤٧	٥,١	٢٧,٨٣٠	١٠٠	٥٤١,٣٠٥	١٠٠	٥٦٩,١٣٥	الإجمالى								
٪٩,٠	٪٩,١	٪٩,٩	٪١٠,٣				٪١٠,٣		٪٩,٢	نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى								

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣٢٧،٦٩٩ مليون جنيه (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل نحو ٣٢٨،٢٩١ مليون جنيه (٦,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدره ٥٩٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٠,٢٪ عن الاعتماد المدرج بموازنة ذات السنة المالية، وزيادة تبلغ نحو ١١،٨٨٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣١٥،٨١٠ مليون جنيه (٦,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٣,٨٪.

وتوزع إعمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على النحو التالى:

<u>مليون جنيه</u>	
١٤٩،٠٢٨	* الدعم السلى
١٢٨،٩٤٧	* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية
٤،٨٧٠	* الدعم والمنح لمجالات التنمية
١٢،٣٢٦	* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية
٣٢،٥٢٨	* إعمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة
<u>٣٢٧،٦٩٩</u>	<u>الإجمالى</u>

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

٢٠٢٠/٢٠١٩			٢٠١٩/٢٠١٨		التغير مشروع - موازنة		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		البيان
مشروع	موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	
* الدعم السلمي :											
٨٩,٠٠٠	٢٧,٢	%	٨٦,١٧٥	٢٦,٢	%	٣,٣	٨٧,١٤٠	٨٠,٥٠٠	٤٧,٥٣٥	٤٢,٧٣٨	
٥٦٥	٠,٢	%	١,٠٦٥	٠,٣	%	٥٠٠-	١,٠٥٧	٧٣٣	٤١	١,٧٤٣	
٥٢,٩٦٣	١٦,٢	%	٨٩,٠٧٥	٢٧,١	%	٣٦,١١٢-	٨٨,٤٣٩	١٢٠,٨٠٣	١١٥,٠٠٠	٥١,٠٤٥	
٤,٠٠٠	١,٢	%	١٦,٠٠٠	٤,٩	%	١٢,٠٠٠-	١٦,٠٠٠	٢٨,٥٨٥	٢٧,٥٩٠	٢٨,٤٨٣	
١,٥٠٠	٠,٥	%	١,٥٠٠	٠,٥	%	.	١,٣٠٠	٧٠٠	٥٢٤	٣٩٧	
١,٠٠٠	٠,٣	%	١,٠٠٠	٠,٣	%	.	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٩٨٣	١,٣٣٣	
١٤٩٠,٢٨	٤٥,٥	%	١٩٤,٨١٥	٥٩,٣	%	٤٥,٧٨٧-	١٩٤,٩٣٦	٢٣٢,٣٢٢	١٩١,٦٧٣	١٢٥,٧٣٩	
إجمالي الدعم السلمي											
* الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية :											
١,٨٥٠	٠,٦	%	١,٨٥٠	٠,٦	%	.	١,٨٥٠	١,٨٠٤	١,٧٥٢	١,٦٠٠	
٢٠٠	٠,١	%	٢٥٠	٠,١	%	٥٠-	١٢٠	١١٠	١٤٠	١٣٣	
٤٠٠	٠,١	%	١٠٠	٠,٠	%	٣٠٠,٠	٢٥٠	٩٨	١٢٧	٤٣	
١,٠٠٠	٠,٣	%	١,٠٠٠	٠,٣	%	.	٨٠٠	٧٩٤	٨١٦	٨٩٠	
٣٥١	٠,١	%	٣٣٤	٠,١	%	١٨	٣٣٤	٨١١	٦٢١	٢٦٤	
١٦٦	٠,١	%	١٦٥	٠,١	%	١	١٦٥	.	.	١٥٧	
٢٢٧	٠,١	%	٢٣٢	٠,١	%	٥-	٢٣٢	.	.	١٨٦	
٢٥٢	٠,١	%	.	٠,٠	%	٢٥٢	.	.	.	.	
١,٠٠٠	٠,٣	%	١,٥٠٠	٠,٥	%	٥٠٠-	١,٥٠٠	.	.	.	
١٠٠	٠,٠	%	١١٠	٠,٠	%	١٠-	١١٠	.	.	.	
١٨,٥٠٠	٥,٦	%	١٧,٥٠٠	٥,٣	%	١,٠٠٠	١٧,٥٠٠	١٧,٥٣٥	٧,٤٥٤	٧,٠٧٩	
٧٠	٠,٠	%	٧٠	٠,٠	%	.	٧٠	٨	٧٠	٧٠	
١٧٨	٠,١	%	١٥٧	٠,٠	%	٢١	١٧٥	٧٥	٥,٥٥٥	١,٧٦١	
٨٢,٢٠٠	٢٥,١	%	٦٩,٠٤٣	٢١,٠	%	١٣,١٥٧	٦٢,٠٤٣	٥٢,٥٠٠	٤٥,٢٣٥	٤٣,٩٥٤	
٦,٦٢٢	٢,٠	%	٥,٦٣٧	١,٧	%	٩٨٥	٧,٤٣٤	٥,٧٥٠	٤,٦٢٧	٣٠	
٢٠,٣٧	٠,٦	%	١,٧١٣	٠,٥	%	٣٢٥	٢,٨٩٥	٢,١٢٩	١,٢٥٣	١,٠٢٥	
١٣,٧٩٣	٤,٢	%	٧,٧٦٧	٢,٤	%	٦,٠٢٧	١٠,٧٤٧	٦,٧٢٣	٨,٩١٩	٧,٨٠٦	
١٢٨,٩٤٧	٣٩,٣	%	١٠٧,٤٢٧	٣٢,٧	%	٢١,٥٢٠	١٠,٦٢٢٤	٨٨,٣٣٦	٧٦,٥٦٩	٦٤,٩٩٩	
إجمالي الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية											
* الدعم والمنح لمجالات التنمية :											
٢٠٠	٠,١	%	٢٠٠	٠,١	%	.	.	٢٠٠	.	.	
٤٠٠	٠,١	%	٥٠٠	٠,٢	%	١٠٠-	٣٠٠	١٢٤	٨٥	٣٩٠	
٣,٩٠٠	١,٢	%	.	٠,٠	%	٣,٩٠٠	.	.	.	٢,٠٠٠	
٢٤٥	٠,١	%	٢٤٠	٠,١	%	٥	٦٠	٥	١٨٠	٧٦	
١٢٥	٠,٠	%	١٢٥	٠,٠	%	.	.	.	٢٩	٥٠	
٤,٨٧٠	١,٥	%	١,٠٠٦٥	٠,٣	%	٣,٨٠٥	٣٦٠	٣٢٩	٢٩٤	٢,٥١٦	
إجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية											
* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية :											
٦,٠٠٠	١,٨	%	٤,٠٠٠	١,٢	%	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢,٣٠٥	٣,٣٠١	٣,٧٠٠	
١,٧٨٤	٠,٥	%	١,٤٥٥	٠,٤	%	٣٢٩	١,٧٥٥	١,٢٧٦	١,٦١٥	١,١٨٢	
٣,٥٠٠	١,١	%	٣,٥٠٠	١,١	%	.	٣,٥٠٠	١,٢٠٠	١,١٩٣	١,١٨٦	
٥٠٠	٠,٢	%	٥٠٠	٠,٢	%	.	١٠٠	٣٨	.	٣٥	
٣٥	٠,٠	%	.	٠,٠	%	٣٥	٥٠	٥٠	.	.	
٥٠٧	٠,٢	%	٣,٣٨٧	١,٠	%	٢,٨٨١-	٣,٥٢٣	٢,٤٥١	١,٠٢٨	١,٠٩١	
١٢,٣٢٦	٣,٨	%	١٢,٨٤٣	٣,٩	%	٥١٧-	١٢,٩٢٨	٧,٣٢٠	٧,١٣٧	٧,١٩٥	
٢٩٥,١٧١	٩٠,١	%	٣١٦,١٤٩	٩٦,٣	%	٢٠,٩٧٨-	٣١٤,٤٤٨	٣٢٨,٣٠٧	٢٧٥,٦٧٣	٢٠٠,٤٤٩	
جملة الدعم											
٣٢٨	٠,١	%	٣٤٢	٠,١	%	١٤-	١,٣٦٢	١,٠٧٣	١,٠٤٦	٥٧٤	
٣٢,٢٠٠	٩,٨	%	١١,٨٠٠	٣,٦	%	٢٠,٤٠٠	.	.	.	.	
* متطلبات إضافية واحتياجات											
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات											
إجمالي											
نسبة إلى الناتج المحلى											
٥,٣											

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولاً : الدعم السلعي

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٨٩,٠٠٠ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٨٦,١٧٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢,٨٢٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣,٣٪ وبزيادة قدرها ١,٨٦٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٨٧,١٤٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,١٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية :-

- ١ - كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٩,٥٠٠ مليون طن قمح (٦,٠٠٠ مليون طن قمح مستورد، ٣,٥٠٠ مليون طن قمح محلي) منها كمية ٨,٧٩١ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٧,٤ مليار رغيف بالإضافة إلى ٧٠٩ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.
- ٢ - عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٧٠,٦١٨ مليون فرد (٦٥,٩١٨ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً، ٤,٧ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).
- ٣ - نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٢,٧٪، ونسبة ما يتم توفيره وأستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢٧,٣٪ (وذلك من إجمالي الأرغفة المستحقة للمستفيدين البالغة نحو ١٢٠,٣٠٠ مليار رغيف في السنة).
- ٤ - متوسط سعر طن القمح المحلي يعادل القمح المستورد بخلاف المصاريف الإضافية لكل منهما.
- ٥ - أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٢ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدون على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).

وقد أسفرت تلك الافتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ

٨٩.٠ مليار جنيه بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ موزعاً على النحو التالي:

دعم رغيف الخبز	٤٧,٠٩٧
دعم دقيق المستودعات	٢,٧١٣
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٣٢,٩٠٠ مليار رغيف	٣,٢٩٠
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٢٠٠ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً	٣٥,٩٠٠
للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدین على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	

إجمالي الدعم ٨٩,٠٠٠

(٢) دعم المزارعين:

يقدر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٥٦٥ مليون جنيه، بخفض يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ ١,٠٦٥ مليون جنيه وذلك نتيجة سداد الجانب الأكبر من مستحقات البنك الزراعي المصري عن فرق سعر فائدة قروض الإنتاج النباتي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ .

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من رفع المعاناة عن صغار

المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

- ١ - دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
 - ٢ - تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
 - ٣ - المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
 - ٤ - تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزنة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.
- ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة المعروض فيما يلي:

دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي	٥٠٠
(مستحقات البنك الزراعي المصري)	
مساهمة الدولة في تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٥٦٥

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٥٢,٩٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ٨٩,٠٧٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدره ٣٦,١١٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٠,٥ % ، وبخفض قدره ٣٥,٤٧٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٨٨,٤٣٩ مليون جنيه، حيث تم إعداد مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على أساس متوسط سعر خام برميل برنت ٦٨ دولار للبرميل.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو إستيراد بعضها من الخارج، هذا بمراعاة الإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص.

(٤) دعم الكهرباء:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٤,٠٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١٦,٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدرة ١٢,٠٠٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٧٥,٠ %، هذا بمراعاه الإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص.

(٥) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن إستيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ١٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ فى حدود الاعتماد المدرج لذات الغرض بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

(٦) دعم شركات المياه:

بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ١,٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو ذات المبلغ المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين التكلفة الاقتصادية للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك لحين تحقيق تلك الشركات التوازن المالي المنشود وذلك إعمالاً للمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٦.

هذا بخلاف ما يدرج سنوياً من إستثمارات من خلال الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، حيث يتم زيادة أصول الشركات التابعة بما يتم الانتهاء من تنفيذه سنوياً من تلك الاستثمارات مقابل تعلية رؤوس أموالها بذات القدر دون تحمل الشركات لأية أعباء مقابل تلك الإستثمارات.

ثانياً : الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

- أ - الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجارى المحقق بكل منهما، والناجم عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١٨٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهو ذات الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ب - الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٠٠ مليون جنيه (٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة) مقابل دعم مخصص لذات الغرض بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٨/٢٠١٩ يبلغ ٣٥٠,٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥٠,٠ مليون جنيه بنسبة زياده قدرها ٧١,٤ %.
- ج - دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة فى تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور وهو ذات الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي :-

تبلغ تقديرات البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو مبلغ ٢,٠٩٦ مليون جنيه وتنقسم مخصصات برامج التأمين المدرجة بمشروع الموازنة المعروض إلى ما يلي :-

- دعم التأمين الصحي على الطلاب :-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة المعروض نحو ٣٥١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٣,٤ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب/السنة.

- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة :-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة المعروض نحو ١٦٦ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدين يبلغ نحو ٨٣٠ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي :-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة المعروض نحو ٢٢٧ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٥,١٧٠ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه عن كل طفل/السنة.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل) :-

تتحمل الخزانة العامة للدولة بقيمة إشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين، بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة إستحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزانة نسبة ٥ % من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومى شهرياً.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي): -
تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي) في مشروع الموازنة المعروض نحو ١٠٠٠ مليون جنيه وذلك في ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتي تنص أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي، يقوم على التكافل الإجتماعي، وتُغطى مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- دعم التأمين الصحي على الفلاح : -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاح في مشروع الموازنة المعروض نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.
(٣) مخصصات الأمان الإجتماعي :

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعي بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٨،٧٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي :-

المبلغ بالمليون جنيه	عدد الأسر المستفيدة (بالآلاف)	بيان
١٨،٥٠٠ ٧٠ ١٧٨	٣،٨٠٠ ٥٥ ٢٣	مساعات الضمان الاجتماعي و برنامجي تكافل وكرامة معاش الطفل اعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة
١٨،٧٤٨		جملة

تمنح مساعات الضمان الإجتماعي بواقع ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد، ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين، ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد، ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي علي أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة علي الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل ، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل : ٤٢٥ جنية للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم (ابتدائي - اعدادي - ثانوي) من ٦٠ - ٨٠ - ١٠٠ جنية شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنية.

كرامة : ٤٥٠ جنية للفرد بحد أقصى ٣ أفراد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلاب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات) :

تبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات بمشروع الموازنة المعروض نحو ٨٢,٢٠٠ مليون جنية مقابل نحو ٦٩,٠٤٣ مليون جنية بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ١٣,١٥٧ مليون جنية بنسبة زيادة ١٩,١٪ وبزيادة قدرها نحو ٢٠,١٥٧ مليون جنية عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٦٢,٠٤٣ مليون جنية.

(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) :

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦,٦٢٢ مليون جنيه مقابل نحو ٥,٦٣٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٩٨٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٧,٥٪.

(٦) المنح والمساعدات:

وهي برامج تمويل للأغراض الإنسانية والاجتماعية مخصص لها مبلغ ١٣,٧٩٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة المعروض مقابل نحو ٧,٧٦٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٦,٠٢٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٧,٦٪ وبزيادة قدرها ٣,٠٤٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ١٠,٧٤٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٨,٤٪.

ثالثاً : الدعم والمنح لـجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٤٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبخفض قدره ١٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة خفض تبلغ نحو ٢٠%.

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨
قروض بنك الاستثمار القومي		
إسكان المحافظات	١٥٩,٥	١٩٢,٤
شركات الإسكان والتعمير	٠,٩	١,٥
مشروعات استصلاح الاراضى	٠,١	٠,١
المشروعات التصديرية وضمان الصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٦,٠	٦,٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٠,٣
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٦,٦	٦٨,٣
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)	٣٠,١	٢٩,٢
صندوق تمويل المساكن	٣,٥	٣,٦
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٢٦٧,٠	٣٠٦,٦
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربى)	٩٨,٠	١١٥,٤
بنك التعمير والإسكان	٢٥,٠	٢٥,٠
البنك العقاري المصري العربى	٠,٠	٠,١
أخرى	١٠,٠	٥٢,٩
الاجمالى العام	٤٠٠,٠	٥٠٠,٠

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعى :

تبلغ تقديرات الإعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الإجتماعى نحو ٣,٩٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودى الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية.

(٣) دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع

تبلغ تقديرات الإعتمادات المدرجة لصندوق مركبات النقل السريع نحو ٢٤٥ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨٤ لسنة ٢٠١٠.

وهذا المبلغ يمثل الدعم المستحق لنحو ١٢ ألف سيارة بمتوسط يبلغ نحو ٢٠,٥ ألف جنيه لكل سيارة حيث يتم تخفيض ثمن السيارة الجديدة بما يعادل قيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليها، ويقوم الصندوق بسداد هذه الضريبة نيابة عن المستفيد.

رابعاً : الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية:

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٦,٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ٤,٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢,٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٠,٠ %.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل :

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣,٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

ويستهدف مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي لعدد ١,٣ مليون أسرة بما يؤدي إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات " المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٩٠،٤٤٢ مليون جنيه (١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٧٥،٦٩٩ مليون جنيه (١,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بكل من موازنة ومتوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٤،٧٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٩,٥ ٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى ووزارة الخارجية واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

تبلغ تقديرات " شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢١١,٢٤٥ مليون جنيه (٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٤٨,٥١٢ مليون جنيه (٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة بعجز من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تبلغ نحو ١٣٣ مليار جنيه بخلاف نحو ٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات .

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنة :

(مليون جنيه)		
موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
٦٩,٣٤٠	٩٥,١٦٧	الجهاز الإدارى
١١,٧٤٧	١٥,٨٣٢	المحليات
٦٢,٩٢٥	٩٤,٧٤٦	الهيئات الخدمية
٤,٥٠٠	٥,٥٠٠	الاحتياطيات
١٤٨,٥١٢	٢١١,٢٤٥	الإجمالي

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩			٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦		
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	(٢)	(٣)	(٢-١)	(٣-١)	فعلى	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
* مباني وإنشاءات :										
X مباني سكنية	٢٤,٨٧٨	١٥,٨٥٩	١٨,٨٦٤	٩,٠١٩	٦,٠١٤	١٤,٦٦٦	٢١,٧٩٣	٤,٤٣٩		
X مباني غير سكنية	٣٤,٢٤٨	٢٥,٥١٧	٢٣,٧٤٣	٨,٧٣٠	١٠,٥٠٥	١٧,٣٩٨	١٦,٧١٣	١٠,١٣٨		
X تشييدات	٧٦,٨٠٩	٥٨,٢٧٧	٥٧,٢٦٠	١٨,٥٣٣	١٩,٥٤٩	٤١,٩٥٨	٣٤,٠٥٠	٢٩,٢١٤		
جملة	١٣٥,٩٣٥	٩٩,٦٥٣	٩٩,٨٦٧	٣٦,٢٨٢	٣٦,٠٦٨	٧٤,٠٢٢	٧٢,٥٥٦	٤٣,٧٩٢		
* الات ومعدات ووسائل نقل :										
X وسائل نقل	٢,٣٠٨	١,٣٣٩	٨٤٢	٩٦٨	١,٤٦٦	٦١٧	٢,٤٤٧	٩٢٩		
X وسائل انتقال	٦٩٠	٦٣٩	٦٩٩	٥٢	-٩	٥١٢	١٥٧	٣٠٢		
X آلات ومعدات	٤٥,٠٩٣	١٨,٦١٨	١٦,٨٠٤	٢٦,٤٧٦	٢٨,٢٨٩	١٢,٣١٤	١٠,٥٥٥	٧,٤٣٧		
X عدد وادوات	٩٥٠	٥٤١	٤١٠	٤٠٩	٥٤٠	٣٠٠	١٧٧	١٩١		
X تجهيزات	٧,٣٦٤	٤,٩٣٥	٣,١١٧	٢,٤٢٩	٤,٢٤٧	٢,٢٨٤	٢,٣٩١	١,٩٥٧		
جملة	٥٦,٤٠٦	٢٦,٠٧١	٢١,٨٧٣	٣٠,٣٣٤	٣٤,٥٣٣	١٦,٠٢٧	١٥,٧٢٦	١٠,٨١٦		
* أصول ثابتة أخرى :										
X ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٧٠	٤٩	٤٤	٢٢	٢٧	٣٢	٤٢	٣٣		
جملة	٧٠	٤٩	٤٤	٢٢	٢٧	٣٢	٤٢	٣٣		
إجمالي الأصول الثابتة	١٩٢,٤١١	١٢٥,٧٧٣	١٢١,٧٨٤	٦٦,٦٣٩	٧٠,٦٢٨	٩٠,٠٨٢	٨٨,٣٢٤	٥٤,٦٤١		
* الاصول الطبيعية :										
X شراء أراضي	١,٩٦٦	١,٠٤٠	٢,١٦٤	٩٢٦	١٩٨-	١,٥٨٦	١,٠٥٢	١,٧٣٣		
X تمهيد وأستصلاح أراضي	١٥٢	١١٢	٣٥٤	٤٠	٢٠٢-	٢٥٩	١٠٠	١٢٨		
X أصول طبيعية أخرى	٣	١	٣	٢	٠	٢	٠	٠		
جملة	٢,١٢١	١,١٥٤	٢,٥٢١	٩٦٧	٤٠٠-	١,٨٤٧	١,١٥٢	١,٨٦١		
X فوائد سابقة على بدء التشغيل	٣٧	٢٣	٣٥	١٥	٣	٢٦	٣٠	١٨		
X البعثات	١,٢٤٢	٨٨٨	١,٢٩٥	٣٥٤	٥٣-	٩٤٩	٨٢٩	١٥٣		
X ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	٧,٥٠٧	١٣,٣٨٠	٤,٥٢٧	٥,٨٧٣-	٢,٩٨٠	٣,٠٢٤	٢,٣٨١	١,٢٣٧		
X دفعات مقدمة	٢,٤٢٦	٢,٧٩٤	١٧,٩٤٣	٣٦٨-	١٥,٥١٧-	١٣,٤٣٩	١٥,٦٩٨	١٣,٣٥٣		
X تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٠	٠	٢٩	٠	٢٩-	٢١	١٤	٢,٩٦٦-		
X الاجور للمشروعات الاستثمارية	٠	٠	٣٩٧	٠	٣٩٧-	٢٩٣	٧١٢	٩٥٦		
X إحتياطيات عامة	٥,٥٠٠	٤,٥٠٠	٠	١,٠٠٠	٥,٥٠٠	٠	٣	٠		
إجمالي الاستثمارات	٢١١,٢٤٥	١٤٨,٥١٢	١٤٨,٥٣٠	٦٢,٧٣٤	٦٢,٧١٥	١٠٩,٦٨٠	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٣		
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٣,٤	%٢,٨	%٢,٨			%٢,٥	%٣,١	%٢,٦		

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تُعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وجملتها ١,٥٧٤,٥٥٩ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

والتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وجملتها ١,٥٧٤,٥٥٩ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، الدفاع والأمن القومي، النظام العام، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلي عرض لمكونات التصنيف الوظيفي

١ - قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزي للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢ - قطاع الدفاع والأمن القومي:

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدني وخطط الطوارئ، البحوث والتطوير في مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي.

٣ - قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العيني.

٤ - قطاع الشؤون الاقتصادية:

يتضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشؤون الاقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، مصلحة دمع المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٥ - قطاع حماية البيئة:

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة الدولة لشئون البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦ - قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٧ - قطاع الصحة:

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير في مجال الشؤون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الصحة، مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨ - قطاع الشباب والثقافة والشؤون الدينية:

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير في مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية: المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، دار الكتب والوثائق.

٩ - قطاع التعليم:

يتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير في مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠ - قطاع الحماية الاجتماعية:

يتضمن المساندة الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الاجتماعى، مديريات الشؤون الاجتماعية بالمحافظات، المجلس القومى للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩ ، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:-

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	التغير	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	الأنشطة الوظيفية
فعلى			(٢ - ١)	الموازنة (٢)	مشروع موازنة (١)	
٢٩٣,٥٦٠	٣٧٧,٥٢٨	٥٠٤,٢١٦	٨٢,٦٧٨	٦٧٣,٤٠٨	٧٥٦,٠٨٦	* الخدمات العامة
٥١,٣٦٩	٥٦,٤٨٦	٦٣,٠٥١	٧,٩٦٥	٦١,٧٢٣	٦٩,٦٨٨	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٤٤,٦٦٨	٥٣,٢٥٨	٦١,١٧٥	٣٧,٦٨٣	٦١,٢١٥	٩٨,٨٩٨	* الشئون الاقتصادية
٢,١٤٨	٢,٨٠٣	٣,١٩٢	٨١٩	٢,٢٠٥	٣,٠٢٤	* حماية البيئة
٢١,٦٢٩	٤٣,٠٢٧	٤٢,٢٢٩	٩,٩٦٠	٥٣,٤٢٧	٦٣,٣٨٧	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٤٣,٨٧٨	٥٤,١٢٣	٦٠,٨٣٣	١١,٢٥١	٦١,٨١١	٧٣,٠٦٢	* الصحة
٣٠,٦٥٧	٣٤,٤٩٥	٣٤,٢٧٥	٥,٨٢٨	٣٥,٢٦٣	٤١,٠٩١	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
٩٧,٣٣٥	١٠٣,٦٨٣	١٠٩,١٨٨	١٦,٣٧٠	١١٥,٦٦٨	١٣٢,٠٣٨	* التعليم
١٨٧,٢٠٨	٢٥٧,٢٧٣	٣١٠,٨٨٧	٢٨,٩٩٥	٢٩٩,٩٣٧	٢٧٠,٩٤٢	* الحماية الاجتماعية
٤٥,٣٩٦	٤٩,٢٦٦	٥٥,٣٦٢	٦,٩٧٩	٥٩,٣٦٣	٦٦,٣٤٢	* أنشطة وظيفية متنوعة
٨١٧,٨٤٧	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٤٤,٤٠٨	١٥٠,٥٣٩	١,٤٢٤,٠٢٠	١,٥٧٤,٥٥٩	الإجمالي
%٣٠,٢	%٢٩,٧	%٢٨,٠		%٢٧,١	%٢٥,٦	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفرائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	مشروع الموازنة	موازنة	فعلي
* الخدمات العامة	٦٢,٦٣١	٣١,٢٧١	٥٦٦,٧٧٣	٣٨,٩١٢	١٦,٤٣٧	٤٠,٠٦٢	٧٥٦,٠٨٦	٦٧٣,٤٠٨	٥٠٤,٢١٦
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٥٤,٠٣٧	٦,٦١٥	٠	١,٠٠٦	٩٤٥	٧,٠٨٥	٦٩,٦٨٨	٦١,٧٢٣	٦٣,٠٥١
* الشئون الاقتصادية	١٧,٧٤٥	٦,٨٢٣	٨٦٣	٦,٠٤٩	٢,٩٣٥	٦٤,٤٨٤	٩٨,٨٩٨	٦١,٢١٥	٦١,١٧٥
* حماية البيئة	١,٠٥٩	٦٣٧	٤	٤١	٦٤	١,٢١٩	٣,٠٢٤	٢,٢٠٥	٣,١٩٢
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١,٠٨٨	٥٦١	٩٧٦	٣,٩٠٧	٥٨	٥٦,٧٩٦	٦٣,٣٨٧	٥٣,٤٢٧	٤٢,٢٢٩
* الصحة	٣٥,٩٠٤	١٥,٣٩٨	١٢٤	٦,٣١٨	١,٨١٨	١٣,٥٠١	٧٣,٠٦٢	٦١,٨١١	٦٠,٨٣٣
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٨,٨٧٤	٢,٧٧٢	٤	٢,٨٦٨	٥٩١	٥,٩٨١	٤١,٠٩١	٣٥,٢٦٣	٣٤,٢٧٥
* التعليم	٩٧,٤٨٥	١٠,٦٢٩	٢٤٩	٣٩٩	١,٥٧٤	٢١,٧٠٣	١٣٢,٠٣٨	١١٥,٦٦٨	١٠٩,١٨٨
* الحماية الإجتماعية	٢,١١٥	١٦١	١٤٣	٢٦٨,١٩٨	٦	٣٢٠	٢٧٠,٩٤٢	٢٩٩,٩٣٧	٣١٠,٨٨٧
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٧٧	٥٦	٠	١	٦٦,٠١٤	٩٥	٦٦,٣٤٢	٥٩,٣٦٣	٥٥,٣٦٢
الإجمالي	٣٠١,١١٥	٧٤,٩٢٣	٥٦٩,١٣٥	٣٢٧,٦٩٩	٩٠,٤٤٢	٢١١,٢٤٥	١,٥٧٤,٥٥٩	١,٤٢٤,٠٢٠	١,٢٤٤,٤٠٨
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٤.٩	٪١.٢	٪٩.٢	٪٥.٣	٪١.٥	٪٣.٤	٪٢٥.٦	٪٢٧.١	٪٢٨.٠

حيازة الأصول المالية

تمثل "حيازة الأصول المالية" مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٢٨،٨١٢ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٢٤،٦٢٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٤،١٩٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٧,٠٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة المعروض فيما يلي:

البيان	مليون جنيه	مليون جنيه
مساهمات في هيئات اقتصادية:		١٥،٤٤٨
— هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٥،٥٤٩	
— هيئة سكك حديد مصر	٣،٣١٤	
— الهيئة الوطنية للإعلام	١،٩٣٠	
— المتحف المصري الكبير	١،٦٩٧	
— نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٥٤١	
— هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٧٦٧	
— الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة	٩٦٣	
— باقي الهيئات الاقتصادية	٦٨٧	
مساهمات في شركات قابضة:		٥،١٠٥
— الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٦٠٠	
— الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي	٧٣٠	
— الشركة القابضة لكهرباء مصر "مشروعات الطاقة البديلة"	٢،٥٠٠	
— الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"	٢٧٥	
حصة مصر في رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		٣،٤٠١
مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية		٢٥٠
باقي البنود		١،٦٠٨
احتياطي عام		٣،٠٠٠
الإجمالي		٢٨،٨١٢

سداد القروض

تمثل "سداد القروض" قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث تبلغ تقديرات اعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣٧٥،٥٦٦ مليون جنيه (١،٦% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٢٧٦،٠٤٣ مليون جنيه (٣،٥% من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٩٩،٥٢٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٣٦،١%.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة المعروض فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٤،٩٤٤	٣،٨٤٨	١،٠٩٦
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	٢١١	٢٦٨	٥٧-
سداد قروض لمصادر أخرى	١٠٤،٨٩٥	١٠٤،٢٣٥	٦٦٠
سندات على الخزانة العامة	٢١٤،٣٦٥	١٣٥،٣٩١	٧٨،٩٧٤
جملة سداد القروض المحلية (١)	٣٢٤،٤١٥	٢٤٣،٧٤٢	٨٠،٦٧٣
أقساط الدين العام الخارجي	٥٠،١٨٤	٣١،٠٨٧	١٩،٠٩٧
أقساط خارجية تسدها الجهات	٩٦٧	١،٢١٤	٢٤٧-
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٥١،١٥١	٣٢،٣٠١	١٨،٨٥٠
الإجمالي (٣+٢+١)	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣	٩٩،٥٢٣

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالإستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام.

الموارد

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١،٩٧٩ مليار جنيه (٣٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على ثلاث مكونات رئيسية هي:

- الإيرادات وتبلغ ١،١٣٤ مليار جنيه بنسبة ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- المتحصلات من حيازة وتبلغ ٢٤ مليار جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الأصول المالية الإجمالي.
- الإقتراض وإصدار وتبلغ ٨٢١ مليار جنيه بنسبة ١٣,٣٪ من الناتج الأوراق المالية المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

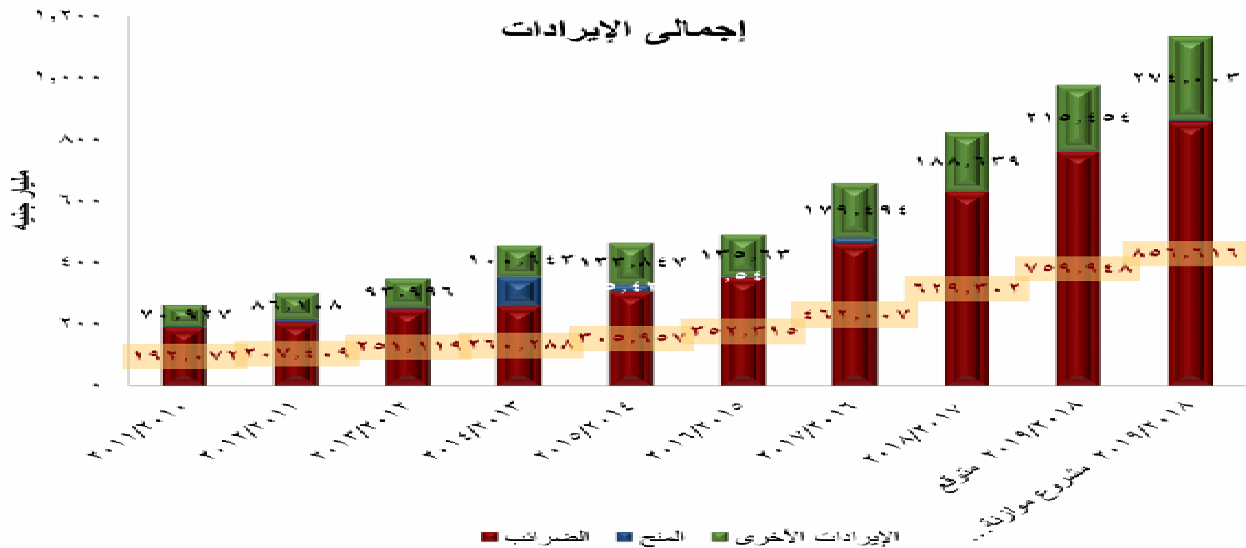
٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	التغير		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		البيان
فعلى			متوقع	نسبة %		قيمة	الوزن النسبى %	الموازنة	الوزن النسبى %	مشروع موازنة		
٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢			٧٥٩,٩٤٨						١١,٢	٨٦,٣٣٦
٣,٥٤٣	١٧,٦٨٣	٣,١٩٤	١,١٥٠	٢٣٣,٥	٢,٦٦٤	٠,١	١,١٤١	٠,٢	٣,٨٠٥	* الضرائب		
١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٦٣٩	٢١٥,٤٥٤	٢٥,٨	٥٦,٢٣٦	١٢,٦	٢١٧,٧٦٧	١٣,٨	٢٧٤,٠٠٣	* المنح		
١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٦٣٩	٢١٥,٤٥٤	٢٥,٨	٥٦,٢٣٦	١٢,٦	٢١٧,٧٦٧	١٣,٨	٢٧٤,٠٠٣	* الإيرادات الأخرى		
٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٨٢١,١٣٥	٩٧٦,٥٥٢	١٤,٧	١٤٥,٢٣٦	٥٧,٤	٩٨٩,١٨٨	٥٧,٣	١,١٣٤,٤٢٤	جملة الإيرادات العامة		
٪١٨,١	٪١٩,٠	٪١٨,٥	٪١٨,٦				٪١٨,٨		٪١٨,٤	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى		
٥,٩١٥	٥,١٨٢	١٠,٢٦٥	٢٠,٦٠٨	١٤,٣	٢,٩٤٩	١,٢	٢٠,٦٠٨	١,٢	٢٣,٥٥٧	* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية		
٥٩١,٣٢١	٦٥٣,٣٥٣	٧٠٠,٢١٢	٦٥٠,٩٤٤	١٤,٨	١٠,٦٠٦٩	٤١,٥	٧١٤,٨٨٧	٤١,٥	٨٢٠,٩٥٦	* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية		
١,٠٨٨,٧٢٤	١,٣١٧,٧١٨	١,٥٣١,٦١٢	١,٦٤٨,١٠٤	١٤,٧	٢٥٤,٢٥٤	١٠٠,٠	١,٧٢٤,٦٨٣	١٠٠,٠	١,٩٧٨,٩٣٧	إجمالى الموارد العامة		
٪٤٠,٢	٪٣٧,٩	٪٣٤,٥	٪٣١,٤				٪٣٢,٨		٪٣٢,١	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى		

أولاً : الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً فى الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١,١٣٤,٤٢٤ مليون جنيه (١٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٩٨٩,١٨٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (١٨,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١٤٥,٢٣٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٧٪، وبزيادة بلغت نحو ١٥٧,٨٧٢ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٩٧٦,٥٥٢ مليون جنيه (١٨,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ١٦,٢٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى السنوات من ٢٠١١/٢٠١٠.



كما يوضح الجدول التالى الإيرادات فى مشروع موازنة السنة المالية

٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالناتج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

**جدول رقم (١٢)
الإيرادات**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				التغير		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		البيان
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	الموازنة	الوزن النسبي %	مشروع موازنة	
فعلى				متوقع						
٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٥٩,٩٤٨	١١,٢	٨٦,٣٣٦	٧٧,٩	٧٧,٠٢٨٠	٧٥,٥	٨٥٦,٦١٦	* الضرائب
١٩٠,٠٠٦	٢٢٥,٦٥٥	٣٠٤,٣٦٧	٣٦٢,٤٠٥	٧,٧	٢٨,٤٦٠	٣٧,٢	٣٦٧,٨٤٨	٣٤,٩	٣٩٦,٣٠٨	- الضرائب العامة
١٢٠,٠٠٤٨	١٨٣,٤٧١	٢٦١,٥١٠	٣١٢,٦٤١	١٣,٩	٤٤,٥٠٩	٣٢,٤	٣٢٠,١٤٨	٣٢,١	٣٦٤,٦٥٧	- الضريبة على القيمة المضافة
٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٧,٩٠٨	٤٦,٢٠٩	١٤,١	٦,٤٠٩	٤,٦	٤٥,٣٢٨	٤,٦	٥١,٧٣٧	- الضرائب الجمركية
١٤,١٢٠	١٨,٦٢٥	٢٥,٥١٨	٣٨,٦٩٣	١٨,٨	٦,٩٥٩	٣,٧	٣٦,٩٥٦	٣,٩	٤٣,٩١٥	- باقى الإيرادات الضريبية
%١٣,٠	%١٣,٣	%١٤,٢	%١٤,٥				%١٤,٧		%١٣,٩	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
٣,٥٤٣	١٧,٦٨٣	٣,١٩٤	١,١٥٠	٢٣٣,٥	٢,٦٦٤	٠,١	١,١٤١	٠,٣	٣,٨٠٥	* المنح
%٠,١	%٠,٥	%٠,١	%٠,٠				%٠,٠		%٠,١	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٦٣٩	٢١٥,٤٥٤	٢٥,٨	٥٦,٢٣٦	٢٢,٠	٢١٧,٧٦٧	٢٤,٢	٢٧٤,٠٠٣	* الإيرادات غير الضريبية
										من الفوائد والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها
%٥,٠	%٥,٢	%٤,٣	%٤,١				%٤,١		%٤,٤	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٨٢١,١٣٥	٩٧٦,٥٥٢	١٤,٧	١٤٥,٢٣٦	١٠٠,٠	٩٨٩,١٨٨	١٠٠,٠	١,١٣٤,٤٢٤	الإجمالى
%١٨,١	%١٩,٠	%١٨,٥	%١٨,٦				%١٨,٨		%١٨,٤	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى

الضرائب

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للنواتج المحلي تعد منخفضة، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزي وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بإعداد خطة طموحة لزيادة حصيله الضرائب وربطها بالنشاط الإقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ نحو ٨٥٦،٦١٦ مليون جنيه (١٣,٩% من الناتج المحلي)، مقابل نحو ٧٧٠،٢٨٠ مليون جنيه (١٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٨٦،٣٣٦ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١١,٢%، وبزيادة تبلغ نحو ٩٦،٦٦٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٧٥٩،٩٤٨ مليون جنيه (١٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة نمو قدرها ١٢,٧%.

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيله الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

فعلى			موازنة		السنوات المالية
معدل النمو عن السنة السابقة %	النسبة إلى الناتج المحلي %	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلي %	القيمة	
١٢,٨	%١٤,١	٧٥,٧٥٩	%١٤,٨	٧٩,٨٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٩,١	%١٥,٨	٩٧,٧٧٩	%١٣,٢	٨١,٦٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦,٩	%١٥,٣	١١٤,٣٢٦	%١٤,٢	١٠٥,٦٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠,٠	%١٥,٣	١٣٧,١٩٥	%١٣,٥	١٢٠,٨٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٩,٠	%١٥,٧	١٦٣,٢٢٢	%١٦,٠	١٦٦,٥٧٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤,٥	%١٤,١	١٧٠,٤٩٤	%١٢,١	١٤٥,٥٤٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢,٧	%١٤,٠	١٩٢,٠٧٢	%١٤,٦	٢٠٠,٤٢٤	٢٠١١/٢٠١٠
٨,٠	%١٣,٤	٢٠٧,٤١٠	%١٥,٠	٢٣٢,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
٢١,١	%١٣,٦	٢٥١,١١٩	%١٤,٥	٢٦٦,٩٠٥	٢٠١٣/٢٠١٢
٣,٧	%١٢,٤	٢٦٠,٢٨٨	%١٧,١	٣٥٨,٧٢٩	٢٠١٤/٢٠١٣
١٧,٥	%١٢,٦	٣٠٥,٩٥٧	%١٥,٠	٣٦٤,٢٩٠	٢٠١٥/٢٠١٤
١٥,٢	%١٣,٠	٣٥٢,٣١٥	%١٥,٦	٤٢٢,٤٢٧	٢٠١٦/٢٠١٥
٣١,١	%١٣,٣	٤٦٢,٠٠٧	%١٨,٠	٦٢٤,١٩٤	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٦,٢	%١٤,٣	٦٢٩,٣٠٢	%١٤,٧	٦٠٣,٩١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
٢٠,٨	%١٤,٥	٧٥٩,٩٤٨	%١٤,٧	٧٧٠,٢٨٠	٢٠١٩/٢٠١٨ موازنة / متوقع
			%١٣,٩	٨٥٦,٦١٦	٢٠٢٠/٢٠١٩ مشروع

**جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
فعلى			متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
١٩٠,٠٥٦	٢٢٥,٦٥٥	٣٠٤,٣٦٧	٣٦٢,٤٠٥	٣٦٧,٨٤٨	٣٩٦,٣٠٨	- الضرائب العامة
<u>٪٧,٠</u>	<u>٪٦,٥</u>	<u>٪٦,٩</u>	<u>٪٦,٩</u>	<u>٪٧,٠</u>	<u>٪٦,٤</u>	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
١٢٠,٠٤٨	١٨٣,٤٧١	٢٦١,٥١٠	٣١٢,٦٤١	٣٢٠,١٤٨	٣٦٤,٦٥٧	- الضريبة على القيمة المضافة
<u>٪٤,٤</u>	<u>٪٥,٣</u>	<u>٪٥,٩</u>	<u>٪٥,٩</u>	<u>٪٦,١</u>	<u>٪٥,٩</u>	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٧,٩٠٨	٤٦,٢٠٩	٤٥,٣٢٨	٥١,٧٣٧	- الضرائب الجمركية
<u>٪١,٠</u>	<u>٪١,٠</u>	<u>٪٠,٩</u>	<u>٪٠,٩</u>	<u>٪٠,٩</u>	<u>٪٠,٨</u>	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
١٤,١٢١	١٨,٦٢٥	٢٥,٥١٨	٣٨,٦٩٣	٣٦,٩٥٦	٤٣,٩١٥	- باقى الضرائب
<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٧</u>	<u>٪٠,٧</u>	<u>٪٠,٧</u>	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى
<u>٣٥٢,٣١٥</u>	<u>٤٦٢,٠٠٧</u>	<u>٦٢٩,٣٠٢</u>	<u>٧٥٩,٩٤٨</u>	<u>٧٧٠,٢٨٠</u>	<u>٨٥٦,٦١٦</u>	<u>الإجمالى</u>
<u>٪١٣,٠</u>	<u>٪١٣,٣</u>	<u>٪١٤,٢</u>	<u>٪١٤,٥</u>	<u>٪١٤,٧</u>	<u>٪١٣,٩</u>	النسبة للنتائج المحلى الإجمالى

وفيما يلي أهم مكونات الضرائب المشار إليها:

أولاً - الضرائب العامة:

بلغت تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ نحو ٣٩٦,٣٠٨ مليون جنيه (٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٣٦٧,٨٤٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ (٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٢٨,٤٦٠ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٧,٧٪، وبزيادة بلغت نحو ٣٤,٢٦٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣٦٢,٠٤٥ مليون جنيه (٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة نمو قدرها ٩,٥٪.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

بلغت تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ نحو ٣٦٤,٦٥٧ مليون جنيه (٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٣٢٠,١٤٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ (٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٤٤,٥٠٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٣,٩٪، وبزيادة بلغت نحو ٥٢,٠١٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣١٢,٦٤١ مليون جنيه (٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة نمو قدرها ١٦,٦٪.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

بلغت تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ نحو ٥١,٧٣٧ مليون جنيه (٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٥,٣٢٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ (٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٦,٤٠٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٤,١٪، وبزيادة بلغت نحو ٥,٥٢٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٤٦,٢٠٩ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة نمو قدرها ١٢٪.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة المعروض مقارناً بالحصيلة الفعلية عن السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		البيان
مشروع موازنة		موازنة		متوقع		فعلى				
٥٧,٣٦٣		٤٥,٥٠٠		٤٩,٢٠٠		٤٠,٩٧٦		٣٤,١٨٩		أولاً : <u>الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية</u> :
٣٣,٧٨٢		٢٩,٢٠٠		٢٦,٩٤٣		١٦,٨١٥		١١,٥٠٨		- ضريبة المرتبات وما فى حكمها
٣,٧١٤		٢,٦٠٠		٢,٦١٥		١,٦٥٠		١,١٥٤		- ضريبة النشاط التجارى والصناعى
٦٦٨		٧٩٢		٥٨١		٣٩٩		٣٨٤		- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى
٩٥,٥٢٧		٧٨,٠٩٢		٧٩,٣٣٩		٥٩,٨٤١		٤٧,٢٣٥		- ضريبة الثروة العقارية
جملة										
٤١,٨٠٢		٤٧,٢٤٠		٥١,٠٨٦		٥١,٩٧٦		٤٢,٤٦٤		ثانياً : <u>الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية</u> :
٣٧,٥٨٣		٣٤,٠٧١		٣٤,٠٧٠		٢٩,٩٠٠		٢٢,٣٠٠		- ضرائب البترول
٠		٠		٠		٠		٣,٨٦٠		- ضرائب قناة السويس
١١٠,٩٨٣		٨٦,٨٩١		٨٨,٤٥٦		٦٠,٧٧٦		٤٧,٢٥٩		- ضرائب البنك المركزى
جملة		١٦٨,٢٠٢		١٧٣,٦١٢		١٤٢,٦٥٢		١١٥,٨٨٣		- ضرائب باقى الشركات
١٩٠,٣٦٨		١٦٨,٢٠٢		١٧٣,٦١٢		١٤٢,٦٥٢		١١٥,٨٨٣		
٢٨,٨٦٤		٣٠,٨٦٤		٣٠,٨٦٤		٣٨,٤٩٧		١٥,٦٩١		ثالثاً : <u>الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة</u> :
٠		٠		٠		٠		٠		- من البنك المركزى
٢٨,٨٦٤		٣٠,٨٦٤		٣٠,٨٦٤		٣٨,٤٩٧		١٥,٦٩١		- من البنوك التجارية
جملة										
٢٨,٨٦٤		٣٠,٨٦٤		٣٠,٨٦٤		٣٨,٤٩٧		١٥,٦٩١		
٤,١٧٧		٤,٤٠٠		٣,٨٠٠		٤,٦٨٣		٣,٧٧٦		رابعاً : <u>ضريبة الدمغة</u> :
٢٢,٤٥٧		٢٢,٢١٣		١٦,٤٨٨		١٣,٤٥٩		١١,٠١٧		- الدمغة على المرتبات
٢٦,٦٣٣		٢٦,٦١٣		٢٠,٢٨٨		١٨,١٤٢		١٤,٧٩٢		- الدمغة النوعية
جملة										
٢٦,٦٣٣		٢٦,٦١٣		٢٠,٢٨٨		١٨,١٤٢		١٤,٧٩٢		
١,٣٦٨		١,١٨١		١,٠٨٨		٨٠٠		٦٨٠		خامساً : <u>باقى الضرائب</u> :
٥١,٥٥١		٥٩,٥٧٠		٥٦,٠٧٠		٤٣,٧٢٢		٣٠,٨٦٤		- ضريبة التضامن الإجتماعى
١,٠٥٢		٢,٥٠٠		٢٠٠		٥١		٠		- الضرائب على الأذون والسندات
٩٤٤		٨٢٦		٩٤٤		٦٦٢		٥٠٩		- ضرائب الارباح الرأسمالية
٩٤٤		٨٢٦		٩٤٤		٦٦٢		٥٠٩		- أخرى
جملة		٦٤,٠٧٧		٥٨,٣٠٢		٤٥,٢٣٤		٣٢,٠٥٣		
٥٤,٩١٥		٦٤,٠٧٧		٥٨,٣٠٢		٤٥,٢٣٤		٣٢,٠٥٣		
٣٩٦,٣٠٨		٣٦٧,٨٤٨		٣٦٢,٤٠٥		٣٠٤,٣٦٧		٢٢٥,٦٥٥		إجمالى الضرائب العامة
١٩٠,٠٥٦		١٩٠,٠٥٦		١٩٠,٠٥٦		١٩٠,٠٥٦		١٩٠,٠٥٦		نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
٪٦,٤		٪٧,٠		٪٦,٩		٪٦,٩		٪٦,٥		

**جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
فعلى			متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
* الضريبة على القيمة المضافة:						
٢١,١٠٢	٣٢,٦٩٠	٤٣,٠٩٩	٥٢,٦٦٠	٥٩,١٩٤	٦٦,٧٦٩	- الضريبة على السلع المحلية
٣٦,٣٥٢	٦١,٦٩٤	٨٣,٩٣٩	١١١,٨٤٤	١١٨,٩٥٤	١٤٢,٣٧٦	- الضريبة على السلع المستوردة
<u>٥٧,٤٥٤</u>	<u>٩٤,٣٨٤</u>	<u>١٢٧,٠٣٨</u>	<u>١٦٤,٥٠٤</u>	<u>١٧٨,١٤٨</u>	<u>٢٠٩,١٤٥</u>	جملة
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
٣٣,٥٨٤	٣٥,٤١٢	٥١,٦٥٤	٦٠,١٥١	٥٨,٥٧١	٦٧,١٢٨	- السجائر والتبغ
١٣,١٨١	٣٣,٠٧٢	٤٠,٤٧٠	٢٧,٩٤٣	٢١,٤٠٣	١٦,٨٩١	- المنتجات البترولية
١,٧٥٦	٢,٤٦٥	١٣,١٠٩	١٦,١٧٠	١٨,٥١٩	١٩,٥٢٦	- أخرى
<u>٤٨,٥٢١</u>	<u>٧٠,٩٤٨</u>	<u>١٠٥,٢٣٤</u>	<u>١٠٤,٢٦٤</u>	<u>٩٨,٤٩٣</u>	<u>١٠٣,٥٤٥</u>	جملة
* الضريبة على الخدمات:						
٤,٥٥٩	٤,٥٩٩	٦,٠٦٥	٩,٢٨٢	٨,٥٨٩	١٠,٨٩٢	- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية
٦,٨٤٥	٩,٥٦٣	١٥,٨١٩	٢٢,٧٥٧	٢٢,٦٤٢	٢٧,٧٠٠	- خدمات التشغيل للغير
٢,١٥٧	٣,٠٦١	٥,٨٩٤	٩,١٨٢	٩,٣٠٥	١١,٠٩١	- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية
٥١٢	٩١٦	١,٤٦٠	٢,٦٥٢	٢,٩٧١	٢,٢٨٤	- خدمات أخرى
<u>١٤,٠٧٢</u>	<u>١٨,١٣٩</u>	<u>٢٩,٢٣٨</u>	<u>٤٣,٨٧٣</u>	<u>٤٣,٥٠٧</u>	<u>٥١,٩٦٧</u>	جملة
<u>١٢٠,٠٤٨</u>	<u>١٨٣,٤٧١</u>	<u>٢٦١,٥١٠</u>	<u>٣١٢,٦٤١</u>	<u>٣٢٠,١٤٨</u>	<u>٣٦٤,٦٥٧</u>	إجمالي الضريبة على القيمة المضافة
<u>%٤.٤</u>	<u>%٥.٣</u>	<u>%٥.٩</u>	<u>%٥.٩</u>	<u>%٦.١</u>	<u>%٥.٩</u>	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
		موازنة	متوقع			
	مشروع موازنة				فعلى	
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٤٩,٧٣٧	٤٣,٦٣٣	٤٤,٢٧٢	٣٦,٢٤٦	٣٢,٧٧٧	٢٦,٩٣٣
جملة	٤٩,٧٣٧	٤٣,٦٣٣	٤٤,٢٧٢	٣٦,٢٤٦	٣٢,٧٧٧	٢٦,٩٣٣
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٩٠٠	٨١٩	٧٢٧	٦٠٣	٦٣٤	٦٠١
جملة الضرائب على الواردات	٥٠,٦٣٧	٤٤,٤٥٢	٤٤,٩٩٩	٣٦,٨٤٨	٣٣,٤١١	٢٧,٥٣٤
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٤١٩	٣٨٦	٥٦٠	٤٢٩	٢٥٨	٢١٦
- إيرادات الغرامات	٦٠٠	٤٢٦	٦٠٠	٥٥٨	٤٢٦	٣٠٢
- إيرادات المضبوطات	٨١	٦٤	٥٠	٧٣	١٦٠	٤٠
جملة الضرائب على التجارة الدولية	١,٠٩٩	٨٧٦	١,٢١٠	١,٠٥٩	٨٤٤	٥٥٧
إجمالي الضرائب الجمركية	٥١,٧٣٧	٤٥,٣٢٨	٤٦,٢٠٩	٣٧,٩٠٨	٣٤,٢٥٥	٢٨,٠٩١
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٨	%٠,٩	%٠,٩	%٠,٩	%١,٠	%١,٠

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى	متوقع	فعلى	متوقع	فعلى	متوقع	فعلى
* رسوم تنمية الموارد ^{١/}	١٥,٥١٨	١٣,٣٦٧	١٢,١٢٨	٥,١٣٩	٤,٠٤٧	٤,٩٩٤				
* إتاوة قناة السويس	٥,٢٧٥	٥,١٦٣	٥,١٦٣	٥,١٦٣	٣,٣٦٠	٢,٠٥٨				
* رسوم الإجراءات القنصلية	٧,٠٢١	٤,٣٨٢	٦,٢٣٣	٤,٤٢٢	٢,٨٤٥	١,٠٥٦				
* رسوم الموانئ والمنائر	٤,١٦٠	٤,٠٤٩	٣,٨٩٧	٣,٠٩١	٢,٢٦٨	١,٢٨٣				
* ضريبة الأراضي	١٠٠	٢٨١	١٠٠	١٤٩	٢٢٣	٢٠٣				
* ضريبة المباني	٦,٧٦٠	٥,٢٠٠	٥,٤٠٠	٢,٨٢٧	١,٨٣٢	٩٦٩				
* رسوم نقل الملكية	١,٤٧٥	١,٣١٧	١,٣١٧	١,٢٣٥	١,١٣٤	١,٠٠٢				
* رسوم العبور (سوميد)	٠	٤٣٨	٩٢٥	٥٤٢	٨٠٤	٢٢٥				
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	١,٧٧٠	١,٠١٣	١,٠٦٠	١,٦١١	٨٩٥	١,٢٤٧				
* رسوم تصاريح العمل	٣٨٤	٣٥٣	٣٢٠	٢٢٧	١٦٤	١٦٧				
* إيرادات ضريبة أخرى ^{٢/}	١,٤٥٣	١,٣٩٤	١,٥٥٠	١,١١٣	١,٠٥٥	٩١٦				
الإجمالي	٤٣,٩١٥	٣٦,٩٥٦	٣٨,٦٩٣	٢٥,٥١٨	١٨,٦٢٥	١٤,١٢٠				
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٠.٧	%٠.٧	%٠.٧	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٥				

^{١/} يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

^{٢/} يتضمن ضريبة الملاهى، إيرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم خليج الأقطان.

المنح

بلغت تقديرات المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣,٨٠٥ مليون جنيه (٠,٠٦% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١,١٤١ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (٠,٠٢% من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدره ٢,٦٦٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٣٣,٦%، وبزيادة قدرها ٢,٦٥٥ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ١,١٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٣٠,٩% .

وتشكل هذه المنح بمشروع الموازنة المعروض نسبة ٠,٣٤% من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ١,١٣٤,٤٢٤ مليون جنيه، كما أنها لا تغطي سوى نسبة ٠,٢٤% من إجمالي المصروفات العامة البالغة نحو ١,٥٧٤,٥٥٩ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢٧٤,٠٠٣ مليون جنيه (٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢١٧,٧٦٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٥٦,٢٣٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٥,٨٪، وبزيادة بلغت نحو ٥٨,٥٤٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢١٥,٤٥٤ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٢٧,٢٪.

Ø بلغت تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٩,٢٩٠ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٧٥,٩٪ عن متوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ١٠,٩٦٤ مليون جنيه، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى مبلغ ١٦,٥٨٧ مليون جنيه يمثل إتاة البترول، ومع الأخذ فى الاعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم المواد البترولية فى السوق المحلية.

Ø بلغت تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣٦,١٤٢ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٩,٧٪ عن متوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ٣٢,٩٦٠ مليون جنيه فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

Ø بلغت تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢٠,٧٢٨ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٩٦,١% عن متوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ١٠,٥٧٢ مليون جنيه، ومن أهم هذه الفوائض بمشروع الموازنة المعروض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠,٠٠٠ مليون جنيه، وهيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٣,١٠٠ مليون جنيه، وهيئة ميناء دمياط بمبلغ ٢,٠٠٠ مليون جنيه، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمبلغ ١,٨٦٠ مليون جنيه، والهيئة العامة لموانى البحر الاحمر بمبلغ ١,٣٠٠ مليون جنيه، الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١,٢٣٣ مليون جنيه.

Ø بلغت تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٩,٢٩٥ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢,٣% عن متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ٩,٠٨٦ مليون جنيه، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام.

Ø بلغت تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة المعروض نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١,٢٧٨ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة خفض قدرها ٦,١%.

Ø كما تتضمن الإيرادات الأخرى مبلغ ٦٩,٥٤٨ مليون جنيه موارد متاحة لتمويل الاستثمارات مقابل نحو ٣٩,١٣٩ مليون متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة نمو قدرها ٧٧,٧%.

Ø كما تتضمن مبلغ ٣٩,٧٦١ مليون جنيه تمثل موارد الصناديق والحسابات الخاصة مقابل نحو ٣٨,٩٨٤ مليون متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة نمو قدرها ٢,٠%.

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
فعلى			متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٧,٨٢٠	٥,٩٤٤	٨,١٤٤	١٠,٩٦٤	٢٥,٠٧٣	١٩,٢٩٠	* فائض البترول
١٤,٧٥٥	٢٩,٣٨١	٢٣,٧١٨	٣٢,٩٦٠	٣٢,٩٦٠	٣٦,١٤٢	* فائض قناة السويس
٧,٨٢٠	١٠,٩٨٩	٨,٢٩٧	١٠,٥٧٢	٧,٣٩٤	٢٠,٧٢٨	* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى
٣,٤٣٣	٥,٢٣٠	٦,٨٦٧	٩,٠٨٦	١٥,٠٤٩	٩,٢٩٥	* أرباح الشركات
٢٩,٤٦٢	١٩,٤٢٧	٥,٢٣٢	.	.	.	* أرباح البنك المركزى
١٦,١٧٩	٢٧,٢٨٢	٣٥,٨٢٠	٣٩,١٣٩	٣٧,٧٣٨	٦٩,٥٤٨	* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات ^{١/}
١٩,٦٢٧	٢٦,٢٢٣	٣٥,٧٣٢	٣٨,٩٨٤	٣١,٩٨٤	٣٩,٧٦١	* موارد الصناديق والحسابات الخاصة ^{٢/}
٣,٠٠٢	٤,٣٦٨	٤,٦٧٩	٥,٠٦٠	٥,٠٠٠	٥,٥٠٠	* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسابات الخاصة
١,٩٩١	٢,٥٢٢	٣,٧٥٥	٣,٨١٣	٣,٥٦٣	٤,٤٨٥	* رسوم قضائية وغرامات
٤,٣٨٦	٤,٩١٧	٧,٢٣٠	٦,٥٧٩	٦,٤٣٢	٩,٦٧٠	* مقابل الخدمات الحكومية
٩٦٨	٤,٢٦٣	٣,٣٤٢	٤,٦٠١	٣,٧٢٢	٥,٦٧٩	* الفوائد المحصلة
٤,١٣٩	٧,٣٧٢	١١,٦١٠	١٤,٢٤٨	١٤,٢٤٨	١٦,٥٨٧	* إتاوة البترول
٣٨٨	٦٤٩	٨٤٥	١,٢٧٨	١,٢٤٣	١,٢٠٠	* إيرادات المناجم
٢٠٥	٦٢٠	١٢٥	٥٣٥	٣٠٠	.	* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد
٣٧٠	٣٥٧	١,٤١٢	٣٢٠	٣٢٠	٣٦١	* حصيلة بيع أصول غير إنتاجية (أراضى)
١١٨	٢٩٠	٣٦٠	٣٤٠	٤٠٠	٤٠٠	* إتاوات الذهب
١,٣٨١	١,٩٦٨	١,٠١٢	١,٤٧٤	١,٤٢٦	١,٧٥١	* تعويضات وغرامات
١٣١-	٦,٥٦٧	.	.	.	.	* رخصة الجيل الرابع للمحمول
١١,٢٨٥	١٤,٦٧٣	٢٤,٤١٦	١٨,٥٨٢	١٨,٠٥١	٢٢,٤٨٧	* إيرادات أخرى مختلفة
٥١٣	٥٠٧	٧٢٠	٨,٩٥٢	١٠,٢٦٥	٤,٢٦٤	* إيرادات رأسمالية أخرى
٧,٩١٨	٥,٩٤٣	٥,٣٢٢	٧,٩٦٧	٢,٦٠٠	٦,٨٥٦	* أخرى
١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٦٣٩	٢١٥,٤٥٤	٢١٧,٧٦٧	٢٧٤,٠٠٣	الإجمالى
%٥,٠	%٥,٢	%٤,٣	%٤,١	%٤,١	%٤,٤	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

^{١/} موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة.

^{٢/} مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

المتحصلات من حيازة الأصول المالية

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢٣,٥٥٧ مليون جنيه (ويمثل ٠,٣٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٠,٦٠٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (ويمثل ٠,٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها ٢,٩٤٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٤,٣٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٦,٥٧١ مليون جنيه، أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ١,١٦١ مليون جنيه، وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٤,٩٤٥ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ١,٧٨٠ مليون جنيه.

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزنة العامة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات وصافى الحيازة) فإن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يصل إلى نحو ٤٤٥،١٤٠ مليون جنيه ، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٣٧٥،٥٦٦ مليون جنيه، وبمراعاة صافى حصيلة الخصخصة البالغة نحو ٢٥٠ مليون جنيه (بالسالب) يصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٨٢٠،٩٥٦ مليون جنيه، منه نحو ٦،٩٣٥ مليون جنيه إقتراض خارجى لتمويل الإستثمارات العامة، والباقي نحو ٨١٤،٠٢١ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزنة العامة.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

مليون جنيه	
١,٥٧٤,٥٥٩	* <u>المصروفات:</u> وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".
١,١٣٤,٤٢٤	* <u>الإيرادات:</u> وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.
٤٤٠,١٣٥	* <u>العجز النقدي للموازنة:</u> ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.
٥,٠٠٥	* <u>صافي حيازة الأصول المالية:</u> وتمثل ما تدفعه الخزنة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.
٤٤٥,١٤٠	* <u>العجز الكلي للموازنة :</u> ويمثل العجز النقدي للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

§ العجز النقدى للموازنة.

§ صافى حيازة الأصول المالية.

§ العجز الكلى للموازنة.

§ إجراءات تمويل العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة.

§ مركز الدين العام المحلى والخارجى.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٤٤٠،١٣٥ مليار جنيه بمشروع الموازنة المعروض نسبة ٧,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً : صافى حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٥،٠٠٥ مليون جنيه مقابل نحو ٣،٧٦٣ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

يوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية، والتي يُراعى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها — التى تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية — أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور.

**جدول رقم (٢٠)
صافي حيازة الأصول المالية**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(٢-١)	(٣-١)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات. يستبعد :	٢٨,٨١٢	٢٤,٦٢٠	٢٤,٦٢٠	٤,١٩٢	٤,١٩٢	١٩,٥٧٢	١٢,٠١٤	٢٠,٧٣٤
* المساهمة في صندوق إعادة الهيكلية	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٠	٠	١,٦٧٩
الصافي	٢٨,٥٦٢	٢٤,٣٧٠	٢٤,٣٧٠	٤,١٩٢	٤,١٩٢	١٩,٥٧٢	١٢,٠١٤	١٩,٠٥٥
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية. يستبعد :	٢٣,٥٥٧	٢٠,٦٠٨	٢٠,٦٠٨	٢,٩٤٩	٢,٩٤٩	١٠,٢٦٥	٥,١٨٢	٥,٩١٥
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصافي	٢٣,٥٥٧	٢٠,٦٠٨	٢٠,٦٠٨	٢,٩٤٩	٢,٩٤٩	١٠,٢٦٥	٥,١٨٢	٥,٩١٥
صافي الحيازة	٥,٠٠٥	٣,٧٦٢	٣,٧٦٢	١,٢٤٣	١,٢٤٣	٩,٣٠٦	٦,٨٣٣	١٣,٩٣٩

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافى حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذى يقدر بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤٤٥،١٤٠ مليون جنيه (٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٥،٩٣٤ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة للسنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغة نحو ٤٣٩،٢٠٦ مليون جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى). ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها زيادة فوائد خدمة الدين العام.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
فعلى			متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٨١٧,٨٤٧	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٤١١,٩٩٦	١,٤٢٤,٠٢٠	١,٥٧٤,٥٥٩	* المصروفات
٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٨٢١,١٣٥	٩٧٦,٥٥٢	٩٨٩,١٨٨	١,١٣٤,٤٢٤	* الإيرادات
<u>٣٢٦,٣٥٩</u>	<u>٣٧٢,٧٥٧</u>	<u>٤٢٣,٢٧٣</u>	<u>٤٣٥,٤٤٤</u>	<u>٤٣٤,٨٣٢</u>	<u>٤٤٠,١٣٥</u>	<u>العجز (الفائض) النقدي</u>
١٣,١٣٩	٦,٨٣٣	٩,٣٠٦	٣,٧٦٢	٣,٧٦٢	٥,٠٠٥	صافي حيازة الأصول المالية
<u>٣٣٩,٤٩٩</u>	<u>٣٧٩,٥٩٠</u>	<u>٤٣٢,٥٨٠</u>	<u>٤٣٩,٢٠٦</u>	<u>٤٣٨,٥٩٤</u>	<u>٤٤٥,١٤٠</u>	<u>العجز (الفائض) الكلى</u>
٩٥,٨٦٣	٦٢,٩٨٩	٤,٨٦٩ -	١٠٢,٥٤١ -	١٠٢,٧١١ -	١٢٣,٩٩٥ -	العجز (الفائض) الأولى
<u>٢,٧٠٨,٥٠٠</u>	<u>٣,٤٧٦,١٧٤</u>	<u>٤,٤٣٧,٤٠٠</u>	<u>٥,٢٥٦,٣٩٤</u>	<u>٥,٢٥٠,٩٧٨</u>	<u>٦,١٦٢,٦٢٢</u>	<u>النتائج المحلى الإجمالى</u>
%١٨,١	%١٩,٠	%١٨,٥	%١٨,٦	%١٨,٨	%١٨,٤	نسبة الإيرادات إلى النتائج المحلى
%٣٠,٢	%٢٩,٧	%٢٨,٠	%٢٦,٩	%٢٧,١	%٢٥,٦	نسبة المصروفات إلى النتائج المحلى
%١٢,٠	%١٠,٧	%٩,٥	%٨,٣	%٨,٣	%٧,١	نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى النتائج المحلى
%١٢,٥	%١٠,٩	%٩,٧	%٨,٤	%٨,٤	%٧,٢	نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى النتائج المحلى
%٣,٥	%١,٨	-%٠,١	-%٢,٠	-%٢,٠	-%٢,٠	نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى النتائج المحلى ^{١/}

^{١/} يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافاً إليها صافى حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : أن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة المعروض بنحو ١٤٠،٤٤٥ مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة المعروض نحو ٣٧٥,٦ مليار جنيه.

الثانى : أن صافى الإقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافى الإقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة

٢٠٢٠/٢٠١٩ يبلغ نحو ٤٤٥.٤ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣٨.٨ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٦.٦ مليار جنيه وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافي الاقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
		موازنة	متوقع			
العجز (الفائض) الكلى	٤٤٥,١٤٠	٤٣٨,٥٩٤	٤٣٩,٢٠٦	٤٣٢,٥٨٠	٣٧٩,٥٩٠	٣٣٩,٤٩٩
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٣٧٥,٥٦٦	٢٧٦,٠٤٣	٢١١,٤٨٨	٢٦٧,٦٣٢	٢٧٣,٧٦٣	٢٥٠,١٤٣
إجمالي التمويل	٨٢٠,٧٠٦	٧١٤,٦٣٧	٦٥٠,٦٩٤	٧٠٠,٢١٢	٦٥٣,٣٥٣	٥٨٩,٦٤٢
(يستبعد)						
الخفض في الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٣٧٥,٥٦٦	٢٧٦,٠٤٣	٢١١,٤٨٨	٢٦٧,٦٣٢	٢٧٣,٧٦٣	٢٥٠,١٤٣
صافي حسيطة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	٢٥٠-	٠	٠	١,٦٧٩-
صافي الاقتراض	٤٤٥,٣٩٠	٤٣٨,٨٤٤	٤٣٩,٤٥٦	٤٣٢,٥٨٠	٣٧٩,٥٩٠	٣٤١,١٧٨

هذا وقد روعى في مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
		موازنة	متوقع			
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٨١٤,٠٢١	٧٠٩,٨٨٧	٦٤٤,٥١٣	٤٤٠,٨٩٨	٣٩٨,٩٥٨	٤٥١,٤٣٦
- القروض من المصادر الخارجية	٦,٩٣٥	٥,٠٠٠	٦,٤٣١	٢٦٢,٤٦٥	٢٥٤,٣٦٥	٢,٧٧٩
- الاقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٣,١٥١-	٢٩	١٣٧,١٠٦
- صافي حسيطة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	٢٥٠-	٠	٠	١,٦٧٩-
إجمالي مصادر التمويل	٨٢٠,٧٠٦	٧١٤,٦٣٧	٦٥٠,٦٩٤	٧٠٠,٢١٢	٦٥٣,٣٥٣	٥٨٩,٦٤٢

ومن الطبيعي أنه إذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى :

لاشك أن العجز فى الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يتضمن عجزاً كلياً بنحو ٤٤٥,١ مليار جنيه وهو ما يستدعى الإقتراض لتغطيته، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومى، فإن التحدى الأكبر للسياسة المالية يتمثل فى القدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الإستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس إقتصادياً من خلال ثلاثة مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، الدين الحكومى، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى والرئيسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين؛ درءاً لآثاره على الدخل القومى وتحجيماً للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والقادمة من هذا الدين.

وفيما يلى بيان يوضح تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٢٣)
تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الدين العام لأجهزة الموازنة						السنوات
إجمالي صافى الدين المحلى والخارجى		الدين الخارجى		صافى الدين المحلى		
نسبة إلى الناتج %	قيمة	نسبة إلى الناتج %	قيمة	نسبة إلى الناتج %	قيمة	
٦٧,٧%	٧٠٥,٤٧١	١٣,٧%	١٤٣,١٤٥	٥٤,٠%	٥٦٢,٣٢٦	٢٠٠٩/٦/٣٠
٦٧,٢%	٨١٠,٥٣٥	١٢,٢%	١٤٦,٧١٧	٥٥,٠%	٦٦٣,٨١٨	٢٠١٠/٦/٣٠
٧٠,٥%	٩٦٦,٨٤٦	١١,٦%	١٥٨,٧٣٤	٥٨,٩%	٨٠٨,١١٢	٢٠١١/٦/٣٠
٦٩,٠%	١,١٤٣,٦٠٢	٩,٢%	١٥٣,٠٧٩	٥٩,٨%	٩٩٠,٥٢٣	٢٠١٢/٦/٣٠
٧٩,١%	١,٤٥٨,٢٧٣	١٠,٧%	١٩٧,١٣٢	٦٨,٤%	١,٢٦١,١٤١	٢٠١٣/٦/٣٠
٨٢,٩%	١,٧٤٣,٣٢٤	٩,٧%	٢٠٤,٨٦٤	٧٣,٢%	١,٥٣٨,٤٦٠	٢٠١٤/٦/٣٠
٨٤,٧%	٢,٠٥٧,٢٨٠	٧,٩%	١٩١,٠٩٢	٧٦,٨%	١,٨٦٦,١٨٨	٢٠١٥/٦/٣٠
٩٠,٠%	٢,٤٩٩,٥٧٠	٧,٧%	٢١٣,٧١٥	٨٢,٣%	٢,٢٨٥,٨٥٥	٢٠١٦/٦/٣٠
٩٥,٤%	٣,٣٠٩,٢٥٥	١٨,٠%	٦٢٤,٦١٥	٧٧,٤%	٢,٦٨٤,٦٤٠	٢٠١٧/٦/٣٠
٨٦,٢%	٣,٧٨٨,٨٦٠	١٥,٠%	٦٥٨,٣٩٢	٧١,٢%	٣,١٣٠,٤٦٨	٢٠١٨/٦/٣٠
٧٨,٤%	٤,١٢١,٢١٥	١٤,٣%	٧٥٠,٩٥٠	٦٤,١%	٣,٣٧٠,٢٦٥	٢٠١٩/٢/٢٨

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته،
تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

§ العجز أو الفائض النقدي.

§ العجز أو الفائض الكلي.

§ مصادر تمويل العجز الكلي.

§ تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز
كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

موازنة	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩				البيان
	إجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
٢٠١٩/٢٠١٨					
٧٧٠,٢٨٠	٨٥٦,٦١٦	٣,٩١٦	٧١٣	٨٥١,٩٨٧	# الإيرادات
١,١٤١	٣,٨٠٥	١,١٩٩	.	٢,٦٠٧	- الضرائب
٢١٧,٧٦٧	٢٧٤,٠٠٣	٦٥,٤١٥	١٦,٦٩٣	١٩١,٨٩٤	- المنح
٩٨٩,١٨٨	١,١٣٤,٤٢٤	٧٠,٥٣٠	١٧,٤٠٦	١,٠٤٦,٤٨٨	- الإيرادات الأخرى
					جملة الإيرادات
٢٧٠,٠٩٠	٣٠١,١١٥	٣٦,٧٥٦	١٢١,٢٨٥	١٤٣,٠٧٤	# المصروفات
٦٠,١٢٤	٧٤,٩٢٣	١٥,٠٣٥	١٤,١٩٤	٤٥,٦٩٤	- الأجور وتعويضات العاملين
٥٤١,٣٠٥	٥٦٩,١٣٥	٨٨٦	٢٤٠	٥٦٨,٠٠٩	- شراء السلع والخدمات
٣٢٨,٢٩١	٣٢٧,٦٩٩	١١,٤٧٤	٥٤٦	٣١٥,٦٧٩	- الفوائد
٧٥,٦٩٩	٩٠,٤٤٢	٤,٠٥٢	١,٧٦٨	٨٤,٦٢٢	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١٤٨,٥١٢	٢١١,٢٤٥	٩٤,٧٤٦	١٥,٨٣٣	١٠٠,٦٦٧	- المصروفات الأخرى
١,٤٢٤,٠٢٠	١,٥٧٤,٥٥٩	١٦٢,٩٤٨	١٥٣,٨٦٦	١,٢٥٧,٧٤٥	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٤٣٤,٨٣٢	٤٤٠,١٣٥	٩٢,٤١٧	١٣٦,٤٦٠	٢١١,٢٥٨	جملة المصروفات
					العجز (الفائض) النقدي
					# صافي حيازة الأصول المالية
٢٠,٦٠٨	٢٣,٥٥٧	.	.	٢٣,٥٥٧	- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)
٢٤,٣٧٠	٢٨,٥٦٢	١,٢١٢	.	٢٧,٣٥٠	- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيكلية)
٣,٧٦٢	٥,٠٠٥	١,٢١٢	.	٣,٧٩٣	صافي حيازة الأصول المالية
٤٣٨,٥٩٤	٤٤٥,١٤٠	٩٣,٦٢٩	١٣٦,٤٦٠	٢١٥,٠٥١	العجز (الفائض) الكلي
					# مصادر التمويل للعجز الكلي
٧٠٩,٨٨٧	٨١٤,٠٢١	٩٥,٢٠٧	١٣٦,٢٧٥	٥٨٢,٥٣٨	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
٧٠٩,٨٨٧	٨١٤,٠٢١	٩٥,٢٠٧	١٣٦,٢٧٥	٥٨٢,٥٣٨	* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات
					جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
٥,٠٠٠	٦,٩٣٥	٣,٣٥٠	٤٧٠	٣,١١٥	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
٥,٠٠٠	٦,٩٣٥	٣,٣٥٠	٤٧٠	٣,١١٥	. لتمويل الاستثمارات
٧١٤,٨٨٧	٨٢٠,٩٥٦	٩٨,٥٥٧	١٣٦,٧٤٥	٥٨٥,٦٥٣	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
٢٧٦,٠٤٣	٣٧٥,٥٦٦	٤,٩٢٨	٢٨٥	٣٧٠,٣٥٣	إجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٤٣٨,٨٤٤	٤٤٥,٣٩٠	٩٣,٦٢٩	١٣٦,٤٦٠	٢١٥,٣٠١	- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
٢٥٠	٢٥٠	.	.	٢٥٠	صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٤٣٨,٥٩٤	٤٤٥,١٤٠	٩٣,٦٢٩	١٣٦,٤٦٠	٢١٥,٠٥١	- صافي حصيلة الخصخصة
					صافي مصادر تمويل العجز الكلي

جدول رقم (٢٥)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

النتائج			الموارد			الاستخدامات		
موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان	موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان	موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
٤٣٤,٨٣٢	٤٤٠,١٣٥	العجز النقدي	٩٨٩,١٨٨	١,١٣٤,٤٢٤	إجمالي الإيرادات	١,٤٢٤,٠٢٠	١,٥٧٤,٥٥٩	إجمالي المصروفات
٣,٧٦٢	٥,٠٠٥	صافي حيازة الأصول المالية	٢٠,٦٠٨	٢٣,٥٥٧	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصصة)	٢٤,٣٧٠	٢٨,٥٦٢	حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية)
٤٣٨,٥٩٤	٤٤٥,١٤٠	العجز الكلي	١,٠٠٩,٧٩٦	١,١٥٧,٩٨١	إجمالي الإيرادات ومتحصلات الاقراض	١,٤٤٨,٣٩٠	١,٦٠٣,١٢١	إجمالي المصروفات وحيازة الأصول المالية
٤٣٨,٨٤٤	٤٤٥,٣٩٠	صافي الإقتراض	٧١٤,٨٨٧	٨٢٠,٩٥٦	الإقتراض	٢٧٦,٠٤٣	٣٧٥,٥٦٦	سداد القروض المحلية والإجنبية
٢٥٠	٢٥٠	صافي حصيلة الخصصة	٠	٠	حصيلة الخصصة	٢٥٠	٢٥٠	مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية
٠	٠		١,٧٢٤,٦٨٣	١,٩٧٨,٩٣٧	الإجمالي	١,٧٢٤,٦٨٣	١,٩٧٨,٩٣٧	الإجمالي

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادھا، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين فى هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٩٨,٨	٢٠٠,٦	(١,٨)
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٢٤٣,٧	٢٥٩,٨	١٦,١
الصافي	(٤٤,٩)	(٥٩,٢)	١٤,٣

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة المعروض يبلغ نحو ١٩٨,٨ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٢٤٣,٧ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ٤٤,٩ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٦)
بيان إجمالي ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بِإِلَافٍ جَنِيهِ إِلَّا إِنْ دُرِىَ خِلَافَ ذَلِكَ)

-17,139,0.7

-17,139,007

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنييه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغير	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	البيان
			ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة
			١ - فائض الحكومة من:
			الهيئة العامة للبترول
			هيئة قناة السويس
			باقي الهيئات الاقتصادية
			إجمالي فائض الحكومة
			٢ - ضرائب الدخل من:
			الهيئة العامة للبترول
			الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)
			هيئة قناة السويس
			باقي الهيئات الاقتصادية
			إجمالي الضرائب الدخلية
			٣ - الاتاوات من:
			الهيئة العامة للبترول
			هيئة قناة السويس
			إجمالي الاتاوات
			٤ - ضرائب الدخل عن سنوات سابقة
			٤ - الرسوم:
			ضرائب ورسوم سلعية
			مغادرة الموانئ
			رسوم مغادرة البلاد طبقا لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠
			رسوم سوميد (هيئة البترول)
			رسم دمغة نوعي (هيئة البترول)
			إجمالي الرسوم
			٥ - أخرى:
			المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الاوقاف
			المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)
			الفوائد المعاد إقراضها التي تؤول للخزانة
			الأقساط المعاد إقراضها التي تؤول للخزانة
			المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى
			المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق) .
			إعانات للغير (للمحافظات السياحية)
			تكاليف خدمات المصالح
			المحول من هيئة المجتمعات إلى وزارة الاسكان
			إجمالي أخرى
			إجمالي ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة

جدول رقم (٢٨)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية

(بالآلف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البند	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير
١ - الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	٥٢,٩٦٣,٠٩٢	٨٩,٠٧٥,٣٨٧	- ٣٦,١١٢,٢٩٥
هيئة السلع التموينية	٨٩,٠٠٠,٠٠٠	٨٦,١٧٥,٠٠٠	٢,٨٢٥,٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٤٣,٠٠٠	٨,٩٥٧,٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.	٤٠,٢٠٠,٠٠٠	٣٣,٤١٦,٠٠٠	٦,٧٨٤,٠٠٠
باقي الهيئات الاقتصادية	٢,٧١٦,٠٠٠	٢,٧٣٩,٨٠٠	- ٢٣,٨٠٠
إجمالي الدعم (الإعانات)	٢٢٦,٨٧٩,٠٩٢	٢٤٤,٤٤٩,١٨٧	- ١٧,٥٧٠,٠٩٥
٢ - المساهمات:			
٣ - الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة):	١٥,٤٤٨,٢٧٢	١٤,٠٥٠,٦٨٤	١,٣٩٧,٥٨٨
٤ - اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل):	٢٥٢,٠٠٠	٢١٩,٠٠٠	٣٣,٠٠٠
إجمالي ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٢٤٣,٦٧٩,٣٦٤	٢٥٩,٨١٨,٨٧١	- ١٦,١٣٩,٥٠٧

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الوضوح والشفافية الكاملة فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسؤولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعا وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازا على المحاور الآتية:-

§ الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكاليفيه للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.

§ الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى اقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

§ التوسع في الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.

§ ان حقوق الدولة وملكيته لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وان إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وان يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على أن هناك تنسيق دائم ومستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالا لحكم المادة رقم (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقا للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

وأخير فأن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركية يتكاتف الجميع على حملها سعيا لرفعة هذا الوطن وتحقيقا لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق